جامعة08 ماي1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

اتجاهات التجارة الخارجية في ظل التنمية المستدامة للاقتصاديات العربية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص تمويل التنمية

من إعداد الطالبات:

- فواغلـــــة زينـــب
- غنـــام حنـــــــان

إشراف الأستاذة:

- آمال براهمية

السنة الجامعية: 2013/2012

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي تواضع لعظمته كل شئ، الحمد لله الذي استسلم لقدرته كل شئ، الحمد لله الذي لعزته كل شئ، الحمد لله الذي خضع لملكه كل شئ، نحمد الله و نشكره على كل شئ ما وهبنا من قوة و صبر لإتمام هذا العمل المتواضع، نتقدم بأسمى عبارات الشكر و العرفان من صميم الفؤاد إلى الأستاذة المشرفة "آمال براهمية" التي تحملت معنا مشاق البحث إلى آخر لحظة و لم تبخل علينا بنصائحها وإرشاداتها القيمة وكانت لنا نعم سند في هذا العمل .

كما نتقدم بالشكر أيضا للأستاذ"حجاج حكيم "،كذلك كل من ساعدنا في انجاز هذا البحث ونخص بالذكر الأستاذ "بضياف عبد المالك " .

كذلك زميلاتنا في الدارسة ،كما نشكر كل من ساعدنا على ترجمة المعلومات وكذلك إلى أوليائنا الكرام اللذين وفروا لنا كل الظروف المناسبة لإتمام هذا العمل

شكرنا للجميع ولكل من قدم لنا دعوة و قال أعانكم الله .

الفهـــــــرس:

شكـــــر وتقديــر..... **I**

الملخص ..... **II**

قائمة الجداول ..... **III**

قائمة الأشكال..... **IV**

الفهـــــرس .....

مقدمة عامة.....أ- د

الفصل الأول: التأصيل النظري للتجارة الخارجية

تمهيد: **02**

المبحث الأول : عموميات حول التجارة الخارجية..... **03**

المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية، أسباب قيامها وأهميتها.....03

الفرع الأول : مفهوم التجارة الخارجية:.....03

الفرع الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية.....04

الفرع الثالث : أهمية التجارة الخارجية.....05

المطلب الثاني: طبيعة التجارة الخارجية وشروطها.....06

الفرع الأول : طبيعة التجارة الخارجية.....06

الفرع الثاني : شروط التجارة الخارجية.....08

المطلب الثالث: آثار التجارة الخارجية ومخاطرها.....09

الفرع الأول : آثار التجارة الخارجية 09

الفرع الثاني : مخاطر التجارة الخارجية.....11

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية.....**12**

الفرع الأول: نظرية الشخصية الافتراضية أو المجازية.....12

المطلب الأول : النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية.....12

الفرع الأول : نظرية الميزة المطلقة.....13

الفرع الثاني : نظرية الميزات النسبية (أو الأكلاف المقارنة).....15
الفرع الثالث : نظرية القيم الدولية.....18
المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية.....21
الفرع الأول : نظرية نفقة الاختيار.....21
الفرع الثاني : نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج.....22
المطلب الثالث: النظريات الحديثة للتجارة الخارجية.....26
الفرع الأول : الفارق(الفجوة) التكنولوجية.....26
الفرع الثاني : نظرية فرنون ودورة المنتج.....29
الفرع الثالث : نظرية التبادل اللامتكافئ.....34
المبحث الثالث: السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية.....37
المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها.....37
الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية الخارجية.....37
الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية الخارجية.....38
المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية الخارجية و مبرراتها.....39
الفرع الأول: سياسة حماية التجارة الدولية و مبرراته.....40
الفرع الثاني : سياسة حرية التجارة الخارجية ومبرراتها.....41
المطلب الثالث : أدوات السياسة التجارية.....42
الفرع الأول : الرقابة على الصرف ونظام الحصص.....42
الفرع الثاني : تراخيص الاستيراد.....43
الفرع الثالث : اتفاقيات التجارة والدفع.....43
الفرع الرابع : الرسوم الجمركية.....44
خلاصة الفصل.....45

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

تمهيد:.....47
المبحث الأول: عموميات حول التنمية المستدامة.....48

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.....48
الفرع الأول: نشأة وتطور التنمية المستدامة.....48
الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة.....52
المطلب الثاني: خصائص وأدوات تحقيق التنمية المستدامة.....53
الفرع الأول: خصائص التنمية المستدامة.....53
الفرع الثاني: أدوات تحقيق التنمية المستدامة.....55
المطلب الثالث: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة.....56
الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة.....56
الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة.....59
المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة و مؤشراتها.....61
المطلب الأول : أبعاد التنمية المستدامة.....61
الفرع الأول: البعد البيئي.....61
الفرع الثاني: البعد الاقتصادي.....62
الفرع الثالث: البعد البشري.....64
الفرع الرابع : البعد التكنولوجي.....65
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة.....66
المطلب الثالث: قياس مؤشرات التنمية المستدامة و المشاكل التي تعترضها.....69
الفرع الأول: قياس مؤشرات التنمية المستدامة.....69
الفرع الثاني: المشاكل التي تعترض قياس التنمية المستدامة.....70
المبحث الثالث: آليات تمويل التنمية المستدامة، نظرياتها والتحديات التي تواجهها.....72
المطلب الأول: مصادر واليات تمويل التنمية المستدامة.....72
الفرع الأول: المساعدات العمومية.....72
الفرع الثاني: تمويل متعدد الأطراف.....73
الفرع الثالث: آليات جديدة للتمويل.....74
المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية المستدامة و نظريتها.....74
الفرع الأول: استراتيجيات التنمية المستدامة.....75

الفرع الثاني: نظريات التنمية المستدامة.....79
المطلب الثالث: تحديات ومعوقات التنمية المستدامة.....90
الفرع الأول: تحديات التنمية المستدامة.....90
الفرع الثاني: معوقات التنمية المستدامة.. 92
خلاصة الفصل.....**94**

الفصل الثالث: دور الموارد الاقتصادية والموارد التنموية في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي.

تمهيد.....**96**
المبحث الأول: نظرة عامة حول الاقتصاديات العربية.....**97**
المطلب الأول: الاقتصادية في الوطن العربي.....97
الفرع الأول: الموارد الطبيعية.....97
الفرع الثاني: الموارد البشرية.....100
الفرع الثالث : الموارد المالية.....101
المطلب الثاني: أهم القطاعات الأساسية للاقتصاديات العربية.....102
الفرع الأول : القطاع الزراعي.....102
الفرع الثاني : القطاع الصناعي.....103
الفرع الثالث : قطاع الطاقة والنفط.....104
الفرع الرابع : القطاع المالي.....105
المطلب الثالث: أهم التطورات والتحولات الاقتصادية العربية والمشاكل التي تواجهها.....105
الفرع الأول : أهم التطورات والتحولات الاقتصادية العربية ذات البعد الاقتصادي.....105
الفرع الثاني : المشاكل والتحديات العامة للاقتصاديات العربية.....106
المبحث الثاني: أهم اتجاهات التجارة الخارجية العربية.....**109**
المطلب الأول: التجارة الخارجية العربية.....109
الفرع الأول : خصائص وسمات التجارة الخارجية العربية.....109
الفرع الثاني : واقع وأداء التجارة الخارجية العربية.....110

الفرع الثالث : الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية.....111
المطلب الثاني: التقسيم الجهوي للتجارة الخارجية العربية.....112
الفرع الأول : دول المغرب العربي.....113
الفرع الثاني : دول المشرق العربي.....114
الفرع الثالث : دول حوض النيل والقرن الإفريقي.....114
الفرع الرابع : دول شبه الجزيرة العربية.....115
المطلب الثالث: التجارة العربية البينية.....117
الفرع الأول : أداء التجارة العربية البينية وواقعها.....117
الفرع الثاني : مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الخارجية العربية.....118
الفرع الثالث : مؤشرات تقييم أداء التجارة العربية البينية.....119
المبحث الثالث: التنمية المستدامة في الوطن العربي.....121
المطلب الأول : أداء الاقتصاديات العربية.....121
الفرع الأول : أداء الاقتصاد الكلي.....121
الفرع الثاني : مناخ الأعمال الفرع وجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشر ة.....122
الفرع الثالث : الطاقة الابتكارية.....122
المطلب الثاني: بدائل التنمية المستدامة في الوطن العربي.....123
الفرع الأول : تنمية رأس المال البشري.....124
الفرع الثاني : بناء القدرة التكنولوجية.....125
الفرع الثالث : التوجه نحو إستراتيجية التصنيع من اجل التصدير.....126
المطلب الثالث: استدامة التنمية عبر الطاقات المتجددة في الدول العربية.....128
الفرع الأول : الإطار المفاهيمي للطاقة المتجددة.....128
الفرع الثاني : واقع الطاقات المتجددة في الدول العربية و إمكانياتها.....132
الفرع الثالث : معوقات استخدام الطاقة المتجددة بالوطن العربي.....137
خلاصة الفصل.....140
خاتمـــــة عامة 141
قائمة المراجع.....146

فهـــرس الأشكـــــال

رقـم الشكـــل	عنـــــوان الشكـــــل	الصفحـة
(1)	نموذج هيكشر – أولين	23
(2)	الإنتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية	28
(3)	مراحل دورة المنتج	30
(4)	الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية 2011	112

مقدمة عامة:

من المعلوم أن الاقتصاد مهما بلغت قوته وإمكانياته لا يستطيع أبدا أن يؤمن ما يحتاجه من السلع و الخدمات، لذلك فهو بحاجة ماسة لتوفيرما ينقصه منها عبر قنوات الاستيراد و كذا تصريف فائض إنتاجه نحو العالم الخارجي، مما يجعل التبادل التجاري الشريان الأساسي الرابط بين الدول مع بعضها البعض وتكون التجارة الخارجية هي القناة الرئيسية التي تمكن الدول من تنفيذ المبادلات التجارية من تصدير و استيراد .

و باعتبار الدول تتفاوت من حيث المزايا الطبيعية و المكتسبة لديها من ضمنها الدول العربية ،حيث تقوم هذه الأخيرة في إنتاج أنواع معينة من السلع وتعمل على تصدير الفائض منه، الأمر الذي يسمح لها بتغطية استيراد أنواع السلع التى لا تتوفر لديها تلك مزايا .

حيث أن الدول العربية تمتلك ثروات هائلة من موارد طبيعية ،بشرية ،واقتصادية تؤهلها إلى تحقيق ما تطمح إليه من تلبية احتياجاتها الاقتصادية و القومية الحاضرة دون المساس بحق الأجيال القادمة من تلك الموارد، وهو ما يجسد مفهوم التنمية المستدامة التي تسعى جاهدة إلى الاعتناء بالسكان من خلال تحقيق نوعية حياة أفضل لهم باعتبارهم في تزايد مستمر، بينما الموارد الطبيعية تتناقص بشكل فظيع لذا فان احد أهدافها الرئيسية هو الوصول إلى معدل نمو سكان متوازن على المستوى العالمي لأنه كلما زاد السكان زاد الاستهلاك الموارد الطبيعية بشكل أكثر وزاد تلوث البيئة و إهدار الطاقات البيئية حيث أن هذه الأخيرة أصبحت تؤدي دور حيوي لا غنى عنه في عالمنا المعاصر، حيث اتضحت أهميتها في عملية التنمية و ارتباطها الوثيق بمختلف مجالات التنمية المستدامة وأبعادها و هذا الارتباط ولد ضغوطا كبيرة على البيئة و هذا لسيطرة مصادر الطاقة الاحفورية على هيكل المزيج الطاقوي العالمي، مما يبين حالة الإدمان الكبير للاقتصاد العالمي على تلك المصادر الطاقوية الناضبة ومحاولة الانتقال من هذه المصادر إلى تلك المتوفرة بكميات اكبر وصولا إلى مصادر متجددة ودائمة كالطاقة الشمسية و المفاعلات النووية وطاقة الرياح و طاقة الحرارية الجوفية لباطن الأرض و غيرها من الطاقات المتجددة الأخرى، التي تعمل على تخفيف الضغط على استخدام الطاقة التقليدية مما جعلها أصبحت تشكل إحدى أهم المصادر الرئيسية لطاقة العالمية كونها طاقة نظيفة و غير ملوثة و الأقدم استخداما عند الإنسان كما تتميز بتجدد التلقائي وصفة الديمومة و هو الأمر الذي ألزم الاعتماد عليها كبديل لطاقة التقليدية و ضرورة ملحة في سبيل تحقيق مبادئ التنمية المستدامة، حيث تمثل الدول

العربية من بين دول العالم التى اهتمت بالطاقة المتجددة لغناها بهذه الثروات و موقعها المناخي الهام والذي يمكنها من استخدام ثرواتها على أكمل وجه.

تحديد إشكالية البحث:

أصبح موضوع التجارة الخارجية محل الاهتمام لدى كثير من الدول العربية التي تسعى الى تطويرها مع مراعاة تحقيق التنمية المستدامة في ذلك .

وعليه نطرح الإشكالية التالية :

هل تستطيع الدول العربية تشجيع أو النهوض بالتجارة الخارجية لتحقيق تنمية مستدامة للاقتصادياتها ؟

هل ويتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما هي أهم مرتكزات التجارة الخارجية ؟ وما هي أهم النظريات المفسرة لها ؟
2. ما هو مفهوم التنمية المستدامة ؟ وما هي أهم التحديات التي تواجهها؟
3. فيما تتمثل البدائل التنموية ؟ وما هي مصادرها؟
4. هل تمكنت البدائل التنموية من تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي ؟

فرضيات البحث:

1. تعتبير التجارة الخارجية المصدر الرئيسي لتمويل التنمية المستدامة في الوطن العربي
2. تعتبر حماية البيئة اسمى هدف جاءت من اجله التنمية المستدامة
3. للموارد الاقتصادية عائد سلبي على اقتصاديات الدول العربية
4. يمكن للاقتصاد العربي أن يتخطى مشكلة نضوب الموارد الطبيعية التي تمتلكها من خلال استخدام الطاقات المتجددة و الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأخرى .

أهمية دراسة البحث:

تكمن الأهمية القصوى لهذه الدراسة في تسليط الضوء على مختلف جوانب التجارة الخارجية والتنمية المستدامة و إبراز دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة و مدى مسايرة الدول الى تحقيق التنمية المستدامة خاصة الدول العربية من خلال مختلف الإجراءات و السياسات المتبعة .

دوافع اختيار الموضوع :

يمكن تقسيم أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى دوافع موضوعية و أخرى ذاتية، نستعرضها كما يلي:

دوافع موضوعية :

- نظرا لأهمية موضوع الجارة الخارجية و الدور الذي تلعبه في النهوض بالاقتصاديات العربية

- الاهتمام الكبير الذي حظي به مفهوم التنمية المستدامة و كيفية تحقيقه في الوقت الحاضر
- لما أثار موضوع التجارة الخارجية من اهتمام لدى الباحثين و الحكومات بالدول العربية بدورها الواضح في تحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانبها

دوافع ذاتية:

- توسيع الدراسات حول هذين الموضوعين بالإضافة إلى قلة الدراسات و الأبحاث التي تتناول العلاقة بين التجارة الخارجية و التنمية المستدامة
- اهتماما منا في دراسة الموضوع
- نظرا لحداثة الموضوع نسبيا ونشر الوعي التنموي

أهداف البحث :

* الوقوف على أهم الخصائص التي تتسم بها التجارة الخارجية و النظريات المفسرة لها.
* ابراز المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة و أهم التحديات التي تواجهها.
* توضيح بعض البدائل التي يمكن ان تتبعها الدول العربية من اجل تحقيق التنمية المستدامة.
* إبراز مدى مساهمة التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد العربي

المناهج المتبعة في الدراسة :

وقصد الإجابة على الإشكالية و اختبار مدى صحة الفرضيات اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي عندما تعرضنا لنشأة وتطور التنمية المستدامة

المنهج الوصفي التحليلي كحتمية أملتها علينا طبيعة الموضوع لأننا بصدد جمع و تلخيص الحقائق و الإحصائيات المرتبطة بالصادرات وواردات الدول العربية

أدوات البحث:

وسعيا منا في إثراء هذه الدراسة اعتمدنا على أنواع عديدة من أدوات البحث:

-الاستعانة بالدراسات السابقة و الملتقيات والمؤتمرات التي ناقشت المواضيع المرتبطة بالبحث

- البحث المكتب، من خلال مجموعة الكتب التي تعرضت لجانب أو أكثر من موضوع الدراسة و المجالات المتخصصة، الموسوعات، التقارير، المقالات والموقع الالكترونية

وللإحاطة و معالجة جميع جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول :

إذ ارتأينا إلى تخصيص الفصل الأول للتعريف بالتجارة الخارجية، نظرياتها، والسياسات المتعلقة بها، أما فيما يتعلق بالفصل الثاني فقد تطرقنا للتنمية المستدامة ومختلف ابعادها ومؤشراتها و طرق تمويلها، في حين تم في الفصل الثالث تناول دور الموارد الطبيعية و التجارة الخارجية العربية في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي.

صعوبات البحث:

ولقد واجهتنا العديد من الصعوبات أثناء إعدادنا للبحث و هي :

قلة المراجع المتخصصة و المتعلقة بموضوع البحث لا سيما فيما يتعلق بالفصل الثالث .

تمهيد

حظي موضوع التجارة الخارجية باهتمام بالغ منذ قرون مضت، ذلك بسبب الحاجة إلى التخلص من الآثار السلبية التي تركتها الحرب العالمية الثانية، ومن قبلها أزمة الكساد الكبير والتي أدت إلى ازدياد وعي الأفراد بأهمية الرخاء الاقتصادي العالمي، والتجارة الدولية التي تعتبر أهم محددات النمو الاقتصادي، وأهم عامل لتحقيق رفاهية الشعوب لبلوغ المستويات المتقدمة من التنمية الاقتصادية، إذ تعتبر إحدى الدعامات الأساسية في لبنيان الاقتصادي.

جاءت التجارة الخارجية بصفة خاصة لتقبل مكانها المؤثر الحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي، وذلك بظهور التكتلات الاقتصادية الدولية الرامية إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق التي تقف أمامها، وتحقيق المكاسب منها والتي تزداد بسبب التخصص في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية في الدول المشتركة في التجارة، وفي الحقيقة لم يكن للدول في الماضي تشابك في المصالح والعلاقات الاقتصادية كما هو عليه الحال الآن، خاصة فيما يتعلق بالتبادل الاقتصادي.

ومن خلال هذا يمكن تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية.

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية.

ترجع أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات مختلف دول العالم إلى كون أي بلد مهما بلغ من مستوى التطور فيه، فإنه لا يستطيع أن يستغني عن بقية دول العالم، وأن يعيش بمعزل عن العالم الخارجي، فالتجارة الخارجية صارت تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي ككل، من خلال تأثيرها على مستوى الإنتاج، والعمل على توفير الدافع على مواصلته وتطويره، ومن ثم إيجاد منافذ لتصريف منتجاته عبر الأسواق الأجنبية، حتى يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي للواردات عن طريق الصادرات وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للدولة بصورة عامة.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية، أسباب قيامها وأهميتها.

تعتبر التجارة الخارجية الجزء المكون الرئيسي من العلاقات الاقتصادية الدولية، فهي الشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورا لهذه العلاقات.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية:

تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها، فقد عرفت تاريخيا بأنها تمثل "أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات"[1].

كما عرفت أنها "حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة، بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال"[2].

إلا أن التعريف الأقرب لدراسة النظرية الاقتصادية هو أن التجارة الخارجية تمثل: "أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية عبر الحدود السياسية للدولة"[3].

حيث يعتبر هذا التعريف المحدد لاستقلالية التجارة الخارجية كأحد فروع علم الاقتصاد، كذلك يبين تأثير التجارة الخارجية على مكونات الاقتصاد من خلال دراسة فروعه المختلفة، ودراسة تأثيرها على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

---

[1] حسام علي داود وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 14.
[2] رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 12.
[3] حسام علي داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 15.

كما عرفت التجارة الخارجية على أنها "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة".

يبين هذا التعريف مكونات الصادرات بحيث تشمل السلع والخدمات النهائية بالإضافة إلى مدخلات الإنتاج من خلال إضافة مفهوم عناصر الإنتاج، كما يوضح هذا التعريف الهدف الرئيسي من التجارة من خلال تحقيق المنافع المختلفة من التجارة الخارجية[1].

وعليه تتلخص التجارة الخارجية في أنها عملية التبادل التجاري لمختلف السلع والخدمات بين دول العالم، مقابل قيمة مالية مقدرة متفق عليها أن تكون بالعملة الصعبة، هذه الأخيرة تدخل كمورد هام من الموارد المالية للدولة المعنية.

الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى سبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحجات الإنسانية المتجددة والمتداخلة، إلى جانب ضرورة استخدام هذه الموارد بشكل أمثل.

ويمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الخارجية في النقاط التالية[2]:

1. عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.
2. تفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، وذلك من خلال تحقيق وفورات الحجم، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى.
3. اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا، وعلى العكس من ذلك في حال انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا، حيث يخضع الإنتاج لسوء الكفاءة الإنتاجية، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.
4. الفائض في الإنتاج المحلي، الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا.

[1] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص 15.
[2] جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 153.

5. السعي إلى زيادة الدخل القومي، اعتمادا على الدخل المتحقق من التجارة الخارجية، وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة محليا، وتحقيق الرفاه الاقتصادي.
6. اختلاف الميول والأذواق، الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة، حيث أن المستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات العالية الجودة، لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها.
7. الأسباب الإستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجر بها عالميا.

الفرع الثالث: أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في اقتصاد أي مجتمع من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، وتبرز أهميتها من خلال[1]:

- ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.
- زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات، فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار، وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.
- يعتبر قطاع التجارة مؤشر جوهري على القدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة، لأنه يعكس الإمكانات الاقتصادية للدولة في تحقيق مكتسبات التنمية الاقتصادية، وما يترتب على ذلك من إيجابيات تعود بالنفع على الاقتصاد المحلي، إضافة إلى الأهمية السابقة نجد أن للتجارة الخارجية أهمية إضافية تتمثل في[2]:
- تحقيق أكبر إشباع ممكن من السلع والخدمات من خلال الحصول عليها عند صعوبة إنتاجها محليا.
- توفير السلع التي تكون الدولة غير غير قادرة على إنتاجها محليا، لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الإنتاجية لها.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2000، ص 373.
[2] رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

- تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني.
- زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي.

المطلب الثاني: طبيعة التجارة الخارجية وشروطها

تختلف المشاكل الاقتصادية الدولية في جوهرها ودرجة تعقيدها عن تلك التي نواجهها داخل الدولة الواحدة، ومن ثم تحتاج المشاكل الاقتصادية الدولية إلى دراسية خاصة منفصلة.

الفرع الأول: طبيعة التجارة الخارجية

في هذا الجزء سوف ندرس التجارة الخارجية كفرع مستقل عن باقي فروع الاقتصاد الأخرى من خلال العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى اختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية فيما يلي[1]:

أولا: حركية عناصر الإنتاج:

يقصد بحركية عناصر الإنتاج قدرتها على التحول أو الانتقال من نشاط إلى آخر، أو من مكان إلى آخر، حسب اختلاف معدلات عوائدها، وتظل عناصر الإنتاج تتحرك حتى تتساوى معدلات عوائدها في كافة الأنشطة الاقتصادية، وقد قرر الاقتصاديون الكلاسيك أن عناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم) تتمتع بحرية تامة في التحرك من نشاط إلى آخر داخل نفس الدولة.

إلا أن الدراسات الاقتصادية التطبيقية شككت في صحة التقارير الكلاسيكية، لأن عناصر الإنتاج لا تتمتع بهذه القدرة التامة على التحرك من نشاط إلى آخر داخل نفس البلد،فمثلا بعض المنتجين يعلمون أن هناك أنشطة أخرى تدر أرباحا أعلى ولكنهم لا يحولون عناصر إنتاجهم إلى هذه الأنشطة مرتفعة العائد لأنهم يخشون مخاطر الإقدام على نشاط جديد أو لعدم رغبتهم في التجديد.

وبالتالي فان عناصر الإنتاج تتمتع بقدرة اكبر وأسهل في التحرك على المستوى الداخلي بالمقارنة بالتحرك على المستوى الدولي.

ثانيا: السياسة التجارية :

يتم التفرقة بين التجارة الخارجية و الداخلية على أساس درجة الحرية في درجة السلع والخدمات فيما يسمى بالسياسة التجارية التي تطبقها الدولة في تجارتها.

[1] محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2009، ص 18، 19.

ثالثا: اختلاف النقود:

لكل دولة عملتها النقدية الخاصة بها ،والتي تسمى بالعملة المحلية ويتم بها تسوية كافة المعاملات التجارية والمالية في الاقتصاد القومي لبلد ما باستخدام العملة المحلية لهذا البلد،ولا يملك أي أحد الحق القانوني أن يرفض قبولها ،أما حينما يرغب المواطنون في شراء أي سلع أو خدمات من بلد أجنبي فلابد لهم أن يحصلوا أولا على قدر من عملته النقدية يساوي قيمة هذه السلع والخدمات المطلوبة ،لذلك تسوى المعاملات باستخدام عملات مختلفة من خلال تحويلها إلى بعضها البعض وهذا أحد العوامل المميزة بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية.

رابعا: المواصلات والاتصالات:

ينشأ انفصال أسواق الدول المختلفة عن بعضها بسبب عوامل غير سياسة التجارة الخارجية ،ومن أهمها صعوبة المواصلات والاتصالات والتي كانت في الماضي صعبة أدت إلى انفصال تام بين أسواق بعض الدول ،ومع بداية ثورة المواصلات البحرية في الربع الأخير من القرن 19 إلى النصف الأخير من القرن 20 بدأت أسواق الدول المختلفة تقترب من بعضها شيئا فشيئا ،ولكن إلى عصرنا الحالي مازالت مازالت صعوبة المواصلات في بعض الحالات أو ارتفاع تكلفتها أمرا له شان لا يمكن إنكاره في الفصل بين أسواق الدول النامية ، ومع بلوغ الربع الأخير من القرن 20 ظهرت شبكة المعلومات الدولية وتطورت التجارة الالكترونية مما انعكس على الأسواق العالمية.

ويتضح مما سبق أن التقدم المستمر في وسائل المواصلات والاتصالات أدى بدرجة ما إلى تقليل درجة الانفصال في الأسواق ،حيث أصبح العالم قرية واحدة وسوقا واحدا ،ولكن هذا الوضع لم يتحقق إلا في الدول المتقدمة.

خامسا: الأذواق:

يسهم اختلاف الأذواق في الفصل بين أسواق البلاد المختلفة،حيث يرجع الاختلاف في الأذواق إلى عوامل عديدة من أهمها:

- اختلاف الثقافات والعادات والتقاليد الاجتماعية من دولة الى أخرى,
- اختلاف المناخ الجغرافي.
- اختلاف الأديان والمعتقدات.
- اختلاف مرحلة التقدم العلمي.

حيث يترتب على اختلاف الأذواق حدوث اختلافات في أنواع السلع والخدمات المطلوبة ،ومن ثم يؤدي اختلاف الأذواق دورا هاما في انفصال أسواق الدول المختلفة.

الفرع الثاني: شروط التجارة الخارجية

تتحدد شروط التجارة الخارجية لأي دولة بالسعر النسبي للدولة التي يصدرها والسعر النسبي للسلعة التي تستوردها الدولة،وبافتراض وجود دولتين (أ، ب) وسلعتين (س، ص) وأن الدولة (أ) تصدر السلعة (س) مقابل استيراد السلعة (ص) والعكس بالنسبة للدولة (ب) ،فان شروط التجارة الخارجية في الدولة أ تتحدد بنسبة سعر السلعة المصدرة س منسوبة إلى السلعة المستوردة ص ،وإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فان هذا يعني أن شروط التجارة قد تحسنت لصالح البلد أ وهذا يعكس في نفس الوقت في حالة نموذج مكون من دولتين وسلعتين فقط[1] .

إن شروط التجارة قد تدهورت بالنسبة للدولة ب التي تصدر السلعة ص وتستورد السلعة س وهكذا فان تحسن شروط التجارة لصالح دولة ما يعني تدهورها بالنسبة للدولة الأخرى طالما أن التحليل يجري في إطار دولتين وسلعتين فقط ،وبناء على هذا تمكن الاقتصاديون من وضع عدة مقاييس لشروط التجارة الخارجية في الواقع العملي منها[2]:

أولا: شروط التجارة الصافية.

تعكس الرقم القياسي لأسعار الصادرات منسوبا الى الرقم القياسي لأسعار الواردات لدولة ما ،تعد أبسط شروط التجارة وأكثرها شيوعا ،ويطلق عليها "معدل التبادل الصافي"تحسب وفقا للمعادلة التالية.

$$\frac{\text{الرقم القياسي لأسعار صادرات البلد}}{\text{الرقم القياسي لأسعار واردات البلد}} * 100$$

فإذا كانت قيمتها أكبر من مئة (100) فان ذلك يدل على تحسن شروط التجارة ،أما إذا كانت أقل من مئة (100) فان ذلك يدل على استقرار شروط التجارة وثباتها.

ثانيا: شروط التجارة الإجمالية:

تعكس الرقم القياسي لكميات الصادرات منسوبا إلى الرقم القياسي لكميات الواردات لدولة ما يطلق عليها "معدل التبادل الإجمالي" يحسب وفقا للمعادلة التالية.

[1] جودة عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 24.
[2] نفس المرجع. ص 26.

الرقم القياسي لكميات صادرات البلد

100 * ــ

الرقم القياسي لكميات واردات البلد

فإذا كانت أقل من مئة (100) فان ذلك يدل على تحسن شروط التجارة،أما إذا كانت قيمتها أكبر من مئة (100) فان ذلك يدل على تدهور شروط التجارة ،أما إذا كانت تساوي مئة (100) فان ذلك يدل على استقرار شروط التجارة وثباتها.

المطلب الثالث: آثار التجارة الخارجية ومخاطرها

يترتب على قيام التجارة الخارجية مجموعة من الآثار سواء كانت سلبية أو ايجابية منها ،كما أنها تتعرض لجملة من المخاطر.

الفرع الأول: آثار التجارة الخارجية

تحقق التجارة الخارجية مجموعة من المكاسب والمنافع للدول التي تتم بينها عملية التجارة وتتباين هذه المنافع والمكاسب تبعا لقوة الدول بالإضافة إلى وجود العديد من الآثار السلبية

أولا: مكاسب ومنافع التجارة الخارجية: ويمكن ذكر أهم هذه المنافع والمكاسب فيما يأتي[1]:

- ✓ زيادة الإنتاج المحقق من خلال ما يمكن أن يتيحه التبادل الدولي من قدرات أكبر وأوسع على التخصص وتقسيم العمل الدولي وهذا ما يؤدي إلى استغلال الإمكانيات و الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج لدى دولة معينة اعتمادا لا على سوقها المحلية فحسب، بل وعلى السوق الخارجية من خلال التبادل الدولي.
- ✓ تتيح التجارة الخارجية وجود حجم كبير للإنتاج وبالشكل الذي تتوفر معه إمكانيات أكبر للمنتجين يتم من خلالها توفير قدر أكبر لديهم على زيادة الإنتاج عن طريق استخدام فنون إنتاجية متطورة يتم فيها استخدام قدر واسع من رأس المال الإنتاجي بالشكل الذي يرفع الإنتاجية ويسمح بزيادة الإنتاج.
- ✓ رفع مستويات المعيشة والمرتبطة بكون أن التخصص وتقسيم العمل الدولي المستند إلى المبادلات الخارجية والإنتاج لغرض السوق الخارجية إضافة للسوق المحلية وما يتيحه هذا من حجم كبير للإنتاج سينعكس حتما بشكل انخفاض في كلفة المنتجات وبالتالي انخفاض أسعار هذه المنتجات ،إضافة إلى تحسين جودة الإنتاج وما يؤدي إليه ذلك من توفير السلع والخدمات

[1] فليح حسن خلف،العلاقات الاقتصادية الدولية ،مؤسسة الوراق للنشر ،عمان،الطبعة الأولى،2001، ص ص 29-31.

للمستهلكين بنوعية أفضل وسعر أقل وما يعكسه هذا من ارتفاع مستوى معيشتهم ودرجة رفاهيتهم .

- ✓ تتيح التجارة الخارجية استفادة الدول ذات العلاقة ،حيث تتخصص الدول بإنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بقدرة على إنتاجها تفوق ما تتمتع به الدول الأخرى في ذلك وهو ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف النتاج فيها وتقوم بالتالي بالتخصص في إنتاجها وتصديره إلى الخارج.
- ✓ كما تتيح التجارة الخارجية الاستفادة من عوامل النتاج المتوفرة في الداخل ومستلزمات النتاج بالشكل الذي لا يجعل قيد السوق محددا لاستخدام هذه العوامل.
- ✓ إن التجارة الخارجية تتيح المنافسة بين المنتجين وبالتالي تلاقي حصول احتكار في توفير السلعة سواء للمنتجين أو للمستهلكين ،وفي ظل هذه المنافسة تبرز أهمية توفير السلعة بثمن أقل وبنوعية أفضل نتيجة للتنافس القائم بين المنتجين.

ثانيا: الآثار السلبية:

لعل أبرز ما يثار على التجارة الخارجية من آثار سلبية هو:[1]

- ✓ منافسة المنتجات التي يتم استيرادها من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة والتي ينجم عنها في معظم الحالات القضاء على ما هو قائم من مشروعات إنتاجية في البلدان المتخلفة لصالح اتساع الإنتاج أمام منتجات الدول المتقدمة.
- ✓ إن فرض التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي يتم من خلال قيام الدول المتخلفة بالإنتاج الأولي وتصديره في ظل ظروف احتكارية إلى الدول المتقدمة بأثمان مرتفعة سيؤدي ذلك إلى أن تخسر الدول المتخلفة لصالح تحقيق أرباح ومكاسب مرتفعة.
- ✓ كذلك يمكن لحركة رؤوس الأموال أن تحدث تأثيرات سلبية تؤدي إلى تشويه النمو الاقتصادي في الدول المتخلفة وذلك من خلال توجيهها نحو تطوير مجالات تخدم من خلالها حركة التقدم في الدول المتقدمة .
- ✓ كما أن حركة العمل قد تتولد عنها تأثيرات سلبية واضحة خاصة فيما يخص الدول المتخلفة وبخاصة في ظل البيئة غير المواتية فيها والحوافز غير الكافية من ناحية والإغراءات

[1] جون هرسون مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية،ترجمة طه عبد الله منصور ،محمد عبد الصبور محمد علي ،دار المريخ ،المملكة السعودية ،1987،ص14.

والتسهيلات التي تقدم للعاملين وخاصة ذوي الكفاءات العالية من قبل الدول المتقدمة من ناحية أخرى وهذا يؤدي إلى امتصاص هذه الكفاءات من الدول المتخلفة وحجب ما يمكن أن تساهم به من تطوير في نشاطاتها المختلفة بالشكل الذي يسهم بشكل واضح في استمرارها وتطورها في الوقت الذي لم تتحمل فيه هذه الدول نفقات أعدادهم المرتفعة في حين أن الدول المتخلفة التي تحملت مثل هذه النفقات تحرم من إسهامها في تحقيق هذا التطور.

الفرع الثاني: مخاطر التجارة الخارجية:

رغم تطور التجارة الخارجية ومساهمتها البالغة في إنعاش الاقتصاديات إلا أنها معرضة لعدة مخاطر نذكر منها:[1]

أولا: مخاطر اقتصادية: وتشمل ما يلي:

- ✓ وجود حصار على الاستيراد
- ✓ عدم استطاعة المستورد الدفع بالعملة المتفق عليه
- ✓ خطر تذبذب العملات المتعاقد عليها
- ✓ الأخطار المتعلقة بالمهيآت الاقتصادية للبلد للمستقبل (التزايد غير العادي في أحد عوامل الإنتاج، يد عاملة ، مواد أولية...).

ثانيا: مخاطر التصنيع:

يعرف خطر التصنيع بعدم قدرة المؤمن الاستمرار في تنفيذ واجباته لاسيما تصنيع ما طلب منه.

ثالثا: الخطر التكنولوجي: وهو مرتبط فقط بالنشاط الصناعي الذي يقتضي استعمال تجهيزات تكنولوجية قد لا تتماشى مع عملية التصنيع.

رابعا: مخاطر القرض: تشكل مخاطر القرض أساسا من الخطر السياسي التجاري الاقتصادي والنقدي.

خامسا: المخاطر السياسية: كالحروب، الثورات، الأحداث السياسية، القرارات الحكومية التي قد تعيق تنفيذ عقدها وما يميز هذا الخطر هو أنه صعب التقدير.

ومن أجل تجنب هذه الأخطار لدولة أن تتخذ عدة إجراءات كما يلي:[2]

[1] محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 30.
[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره ،ص-ص 34-36.

- ✓ الحد من المنافسة التي يمكن أن تؤدي إليها استيراد السلع المنتجة من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة والتي تتمتع بقدرة تنافسية أكبر قياسا بالسلع المنتجة محليا ولذلك يصار إلى اتخاذ إجراءات تستهدف حماية الصناعة الناشئة بغية امتلاكها الخبرة والكفاءة التي تمكنها من خفض الكلف والأسعار وتحسين الجودة وصولا إلى توفير قدرة تنافسية لها.
- ✓ إن فرض القيود على استيراد سلع معينة يترتب عليه بالنتيجة توفير السوق المحلية لصالح المجالات التي يتم توفير الحماية لها وهذا ما يؤدي إلى زيادة أسعار منتجاتها بحكم زيادة الضرائب عليها وبالتالي ارتفاع الربحية.
- ✓ إن الإجراءات التي تتخذ في مجال تحديد حركة التجارة الخارجية وبالذات ما يخص الاستيراد منها يمكن أن تؤدي إلى توفير إيرادات مالية للدولة من خلال فرض ضرائب جمركية ،ويمكن أن ترتفع هذه الإيرادات إلى كانت هدف.
- ✓ القيام بتشجيع التصدير والحد من الواردات من أجل توازن ميزان المدفوعات، وتكمن عملية التشجيع في دعم وتسهيل عملية التصدير بالشكل الذي يوسع من الصادرات عن طريق جعل المنتجين المحليين يصدرون بأسعار قادرة على التنافس في الأسواق الخارجية.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

وضعت نظريات التجارة الدولية في منتصف القرن 16،وكان معظمها يدور حول سؤال رئيسي يتعلق بالكشف عن أسس التبادل التجاري الدولي الذي يفيد كلا طرفي هذا التبادل .فعلى الرغم من تعدد وتنوع المدارس والنظريات التي عالجت مسألة التجارة الدولية ،فان لديه سمة مشتركة واحدة تتمثل في أنها كلها تتناول منافع التجارة الدولية على مستوى البلدان باعتبارها تجري بين دول مختلفة .

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية

تسعى النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية لتوضيح السبب الأساسي لقيام التجارة الدولية ،وقد أرجعت قيام التجارة الخارجية إلى ثلاث أسباب ،أولها أن بعض الدول تنتج سلعا لا تستطيع إنتاجها دول أخرى ،ثانيها أن بعض الدول لديها فائض في بعض السلع في حين تعاني دول أخرى من عجز فيها ،أما ثالثها أن التجار يحققون مكاسب من نقل سلع تباع بأسعار منخفضة الى دول تباع فيها بأسعار مرتفعة، وسيتضح ذلك من خلال :

الفرع الأول: نظرية الميزة المطلقة

يعتبر الاقتصادي **آدم سميث** أول من حاول البحث عن تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول المختلفة وقرر أن سببها هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في إنتاج السلع المختلفة وخدمة واحدة ينتجها بلدان في آن واحد ،وهذا يعني أن الفكرة العامة للنظرية تتلخص في أن المنفعة المطلقة توجد عندما تنتج إحدى الدول السلعة أو الخدمة بتكاليف أقل من الدولة الأخرى. وهذا بناء على عدة فرضيات أساسية:[1]

1. قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول المختلفة، وعلى غرار التجارة الداخلية تؤدي التجارة الخارجية إلى اتساع دائرة السوق أمام السلع التي تتخصص بها الدولة وفقا لقاعدة النفقات المطلقة.
2. أن التجارة الخارجية تعود بالفائدة على جميع المشاركين في التبادل الدولي ،أي إن الفائدة التي تعود من اتساع نطاق السوق وزيادة تقسيم العمل تعم كافة الدول.
3. إن التجارة الخارجية تساهم في تحقيق وزيادة التراكم الرأسمالي والقدرة الإنتاجية لجميع الدول المشتركة في التبادل الدولي، وبالتالي فان زيادة كمية إحدى موارد الثروة هو الأثر الجوهري لقيام التجارة الخارجية،ويتمثل الأثر الهام في التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج على الاستخدامات المختلفة.
4. تركز هذه النظرية على النفقات المطلقة وليس عل النفقات النسبية لكل سلعة، أي يكفي شرط اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة بين الدولتين لكي تقوم التجارة.

أولا: التفسير العلمي للنظرية

لتوضيح كيفية قيام التبادل الدولي على أساس نظرية الميزة المطلقة نضع المثال التالي: [2]

نفترض لدينا دولتين هما مصر وكندا، وأن كل واحدة منهما تنتج قبل قيام التجارة الخارجية بينهما، وكل منهما يستطيع إنتاج سلعتين هما القمح والقطن، وان نفقات الإنتاج مقدرة بساعات العمل، كما يتضح في الجدول التالي:

[1] موسى سعيد مطر وآخرون،التجارة الخارجية ،دار صفاء للنشر ،عمان،الطبعة الاولى، 2001، ص 14.
[2] محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت،2010، ص 96.

الجدول رقم 01: يوضح نفقات الإنتاج المطلقة مقدرة بساعات العمل بين الدولتين

الدولة	القمح	القطن
كندا	05	10
مصر	10	05

المصدر: محمد دياب،التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010 ص95.

يتم تحليل نظرية الميزة المطلقة على النحو التالي :

إن إنتاج وحدة واحدة من القمح يتطلب 5 ساعات عمل في كندا، و10ساعات عمل في مصر والعكس بالنسبة لمصر.

فالنفقة المطلقة لإنتاج القمح في كندا أقل منها في مصر، وأن النفقة المطلقة لإنتاج القطن في مصر أقل منها في كندا وبهذا نستنتج أن كندا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القمح ،وتعاني من تخلف مطلق في إنتاج القطن ،والعكس بالنسبة لمصر ،حيث تعاني التخلف المطلق في إنتاج القمح وعلى هذا الأساس يتحدد نمط التخصص الدولي بين البلدين،فتتخصص كندا في إنتاج القمح وتصدر الفائض منه إلى مصر،بينما تتخصص مصر بإنتاج القطن وتبادل الفائض عن حاجتها منه بفائض إنتاج القمح لدى كندا،فهذا التخصص وتقسيم العمل بين الدولتين يؤدي إلى قيام التجارة الدولية بينهما مع تحقيق فائدة لكل منهما،فكندا بناء لاستقرار التبادل الدولي على هذا النحو صارت تحصل على وحدة واحدة من القطن مقابل التضحية ب 05ساعات عمل فقط وليس ب 10ساعات فيما لو أنتجت القطن بنفسها ،وكذلك الأمر بالنسبة لمصر.

ثانيا: الانتقادات الموجهة للنظرية:

من أهم الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظرية:[1]

- ✓ أنها مفرطة في التبسيط، فهي تحصر التبادل بين دولتين فقط، في حين أن المسألة أكبر تشعبا وتعقيدا.
- ✓ قد لا تحظى بعض الدول بأي تفوق مطلق في إنتاج أي سلعة ،وهذا يعني وفق نظرية آدم سميث أن هذه الدولة لا تستطيع تصدير أي سلعة إلى العالم الخارجي ،وبالمقابل تجد نفسها

[1] نفس المرجع، ص 97.

عاجزة عن الاستيراد من الخارج لعدم قدرتها على الدفع مما يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الدولية.

- ✓ إن نظرية آدم سميث في التجارة الدولية هي امتداد لنظريته في التجارة الداخلية ،في حين ثمة في الواقع فوارق واختلافات جوهرية بينها.

الفرع الثاني: نظرية الميزات النسبية (أو الأكلاف المقارنة):

في ضوء النواقص التي اتسمت بها نظرية الميزات المطلقة في التجارة الدولية التي قام بها آدم سميث ،ونتيجة للانتقادات التي ظلت توجه إليه ،وضع ديفيد ريكاردو ن نظريته في التجارة الدولية ،حيث عمل على تطوير أفكار سميث وبين لماذا تتاجر الدول فيما بينها ،وفي أي حدود يكون التبادل بين بلدين أكثر فائدة، وحدد معايير التخصص الدولي ،حيث يعتبر ريكاردو أن في مصلحة كل بلد التخصص في إنتاج السلعة التي تؤمن له أفضلية أكبر ،والتي تعتبر كلفة إنتاجها أقل نسبيا بالمقارنة مع البلدان الأخرى ،كما عكس ريكاردو أفكاره في نظرية الميزات النسبية، وبرهن أن التبادل الدولي ممكن ومرغوب به، وهو في مصلحة جميع الدول[1]

فهذا ما تنص عليه النظرية بناء على عدة فرضيات وأسس وضعها ريكاردو وتتلخص الأسس في:[2]

- ✓ سيادة المنافسة التامة في جميع الأسواق الداخلية والخارجية.
- ✓ التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج.
- ✓ حرية انتقال عناصر الإنتاج داخليا وليس خارجيا.
- ✓ تشابه أذواق المستهلكين في الأسواق المختلفة.

وتتضمن الافتراضات التي تساعد عل فهم النظرية الأمور التالية:[3]

- ✓ التبادل العيني أو حيادية النقد وتواجد دولتين لا تنتجان سوى سلعتين (أي قيام التبادل الدولي بين دولتين بصورة مقايضة),
- ✓ عدم وجود رسوم جمركية أو مصاريف تأمين وغيرها.

حيث أكد ريكاردو أن التجارة الخارجية يكفي لقيامها بين دولتين أن تتمتع كل منهما إزاء الأخرى بميزة نسبية في إنتاج سلعتين موضع التبادل ،فلا ضرورة لأن يتمتع بلد ما بميزة مطلقة في إنتاج سلعة

[1] رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص23

[2] فؤاد مرسي،دروس في العلاقات الدولية ،دار المطبعة،الإسكندرية،الطبعة الاولى ، 1999،ص218.

[3] رشاد العصار، مرجع سبق ذكره،ص 25.

معينة كما اعتقد آدم سميث ،حتى تصبح التجارة بينه وبين بلد آخر يتمتع بميزة مطلقة في سلعة أخرى نافعة لكليهما ،فاختلاف التكاليف النسبية وليس المطلقة هو معيار التجارة الخارجية وأساسها.

أولا: التفسير العلمي للنظرية

لتوضيح مبدأ النفقات النسبية نورد المثال الحسابي التالي، وعلى فرض وجود دولتين هما الأردن ولبنان ، كما نفترض سلعتين هما الأقمشة والأغذية[1]

الجدول رقم (02): يوضح نفقات إنتاج الوحدة من كل سلعة

الدول	وحدة الأقمشة	وحدة الأغذية
الأردن	100	120
لبنان	90	80

المصدر: موسى سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2001، ص35

من الواضح أن لبنان تتمتع بميزة مطلقة على الأردن في إنتاج كلا السلعتين ولكن بنسب مختلفة ،لذلك ومع هذا فان من مصلحة لبنان أن يتخصص في إنتاج إحدى هاتين السلعتين تاركا للأردن التخصص في إنتاج السلعة الثانية،وهذا الاختلاف في النفقة النسبية لإنتاج السلعتين هو الشرط الكافي لقيام تبادل تجاري بين الدولتين وإمكانية استفادة كل منهما من هذا التبادل،وهناك طريقتان متكافئتان للتوصل إلى النفقة النسبية المقارنة فيما يتعلق بهاتين السلعتين.

الطريقة الأولى: نستخرج نفقة إنتاج إحدى السلعتين بالنسبة إلى نفقة إنتاج السلعة الأخرى في كل بلد على حدى ،ثم نقارن هذه النفقة النسبية بين هاتين الدولتين ،وستتخصص لبنان في إنتاج تلك السلعة التي تكون تكاليفها أقل بالمقارنة مع تكاليف السلعة الأخرى .

من خلال المثال نجد أن تكلفة إنتاج الأغذية بالنسبة إلى تكلفة إنتاج الأقمشة في لبنان هي 0.88=90/80 من وحدة إنتاج الأقمشة ، أما في الأردن فان إنتاج وحدة الأغذية إلى تكلفة إنتاج الأقمشة تساوي 1.2=100/120 وحدة من الأقمشة ،وبالتالي تكون تكلفة إنتاج الأغذية بالنسبة إلى الأقمشة في لبنان أقل من هذه النفقة ذاتها في الأردن ،مما يعني أن النفقة النسبية لإنتاج الأغذية في لبنان هي اقل من النفقة النسبية لإنتاجها في الأردن.

[1] موسى سعيد مطر، مرجع سبق ذكره، ص35.

وهكذا يكون من مصلحة لبنان أن تتخصص في إنتاج الأغذية لأنها تتمتع بميزة نسبية أكبر (بنفقات إنتاج أقل) بالمقارنة مع الأردن، أما الأردن في مصلحتها أن تتخصص في إنتاج الأقمشة لأنها تتمتع فيها بميزة نسبية أكبر (نفقات إنتاج أقل) بالمقارنة مع لبنان .

وكذلك الأمر فيما يتعلق بالتخصص في إنتاج الأقمشة لكلا الدولتين ،فالعبرة بالتكلفة النسبية لإنتاج السلعة وليس بتكلفة إنتاجها المطلقة.

الطريقة الثانية: هنا نستخرج نفقة إنتاج السلعة في إحدى البلدين بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في البلد الآخر وذلك في كل سلعة على حدى ثم نقارن النفقة النسبية ما بين السلعتين وحسب هذه الطريقة فان نفقة إنتاج الأغذية في لبنان بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في الأردن هي:120/80=0.66 بمعنى أن نفقة إنتاج وحدة واحدة من الأغذية في لبنان تعادل نفقة إنتاج 0.66 وحدة واحدة من إنتاجها في الأردن.

أما نفقة إنتاج الأقمشة في لبنان بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في الأردن 100/90=0.90 وهذا يعني إن نفقة إنتاج وحدة واحدة من الأقمشة في لبنان تعادل 0.90 من تكلفة نفقة إنتاجها في الأردن.مما يعني أن النفقة النسبية للبنان في إنتاج الأغذية هي أقل من النفقة النسبية لإنتاج الأقمشة ،وهكذا لا يكون من مصلحة لبنان أن تتخصص في إنتاج الأقمشة بالرغم من أنها تنتج هذه السلعة بنفقة مطلقة أقل (ميزة مطلقة أكبر) وذلك لأن النفقة النسبية للأقمشة في لبنان هي أكبر منها للأغذية.

ثانيا: الانتقادات الموجهة للنظرية :

إن نظرية الميزة النسبية إنما تمثل اتجاها صحيحا في التجارة الدولية بوجه عام وهي خطوة كبرى إلى الأمام بالنسبة للآراء التي أدلى بها **آدم سميث** إلا أن نظريته لا تخلوا من الانتقاد في الأمور التالية:[1]

1. انتقدت للتبسيط المعيب الذي اتسمت بها فروضها فهي لم تأخذ بنظر الاعتبار إدخال العامل النقدي كما أنها تفترض استحالة تنقل عوامل النتاج بين الدول.
2. اعتبرت أن تكاليف الإنتاج هي العمل وأهملت عناصر الإنتاج الأخرى
3. افترضت النظرية صعوبة انتقال عناصر الإنتاج إلى الخارج، لذا اكتفت بدراسة تبادل السلع، في حين أن الواقع يشير إلى قدرة فائقة لدى هذه العناصر (خصوصا رأس المال) للتنقل عبر الحدود.
4. تفترض النظرية ثبات النفقة،وهذا الافتراض يتناقض مع الواقع ،فمعظم مشروعات الإنتاج تخضع لقانون تزايد النفقة (أو تناقص الغلة).

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص34.

5. اعتبر منتقدو النظرية أن من الأحسن الاهتمام بأسعار السلعة نفسها وليس بنفقاتها ،وذلك لتعذر معرفة كلفة إنتاج السلعة نفسها في الدول الأخرى خاصة في ظروف المنافسة الاحتكارية، حيث تتحدد الأسعار بعيدا عن النفقات الفعلية كما أن الذي يحدد الإقبال على إنتاج السلعة هو الطلب عليها ،وبالتالي ثمنها والربح المتوقع منها، وليس نفقة إنتاجها.
6. تهمل النظرية تكاليف النقل على الرغم من أن تكاليف نقل السلع بين الدول المتاجرة يمكن أن تؤثر على ربحية ونمط التجارة الدولية ،خاصة إذا كانت التكلفة تفوق الفرق بين الأسعار المحلية للسلع التي يجري تبادلها ،فارتفاع تكاليف النقل قد يؤدي إلى فقدان الميزة النسبية في الإنتاج.
7. تتجاهل النظرية أثر التغيرات في مستوى المعرفة الفنية أو التكنولوجية، وكما هو معروف فان التغيرات التكنولوجية ينجم عنها تغيرات في عرض السلع ليس فقط بالنسبة للسوق المحلية بل للدولة أيضا.
8. تفترض نظرية الميزات النسبية على غرار كل النظريات الكلاسيكية تحقيق التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج ،إضافة إلى توفير المنافسة الكاملة والحرية في التجارة الدولية.
9. افترض ريكاردو أن التجارة الدولية مفيدة للدول التي يجري التبادل فيما بينها ، ولكنه لم يدرس القوى التي تحكم نسب التبادل الدولي.

بعبارة أخرى بين ريكاردو الحدود التي تجعل التجارة الدولية مثمرة لكل من الدولتين ،ولكنه لم يوضح كيف يرسو سعر التبادل الدولي، ضمن هذه الحدود فلقد اكتفى بافتراض سعر تبادل يقع بين نسب التبادل الوطنية في الدولتين، والذي يؤدي إلى اقتسام البلدين للمنافع المتأتية عن التجارة الدولية بصفة متعادلة دون أن يوضح كيف يتبلور مثل هذا السعر، وبالتالي هذه النظرية (الميزات النسبية) ناقصة،إذ أنها لا تفسر تحديد سعر التبادل الدولي .

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية:

حدد جون ستيوارت ميل في كتابه" الاقتصاد السياسي مع بعض تطبيقاتها على الفلسفة الاجتماعية " 1848 أن سعر التبادل يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب وذلك على المستوى الذي يجعل صادرات كل بلد يغطي حجم وارداته ،كما أوضح "ميل" أن نسب التبادل الدولية بين سلعتين تعتمد ليس على تكاليف النتاج ونسب التبادل الوطنية فحسب،بل وعلى نمط الطلب ومرونته السعرية لكل من السلعتين في الدولتين التي يجري بها التبادل .

ويرى "ميل" أنه كلما زادت شدة الطلب (حجم الطلب) للدولة (A) على سلع الدولة، كانت نسبة التبادل في مصلحة الدولة الأقل طلبا، والفائدة الأقل على الدولة ذات الطلب الأكبر[1]

ومن هنا يمكن توضيح الافتراضات التي تقوم عليها نظرية القيم الدولية وهي:[2]

1- عند قيام التجارة بين دولتين عل سلعتين فان القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية ستتساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية عل السلعة التي تنتجها الدولة الأولى.

2- مادام لا يمكن تقرير قاعدة عامة لأذواق وحاجات المستهلكين ،فإننا لا نستطيع التخمين عند أي نسبة يمكن تبادل السلعتين ،وبما أننا نعرف الحد الأعلى والحد الأدنى لنسب التبادل ،فان المنفعة من التجارة بين الدولتين يمكن أن تقسم بينهما بنسب عديدة ،بمعنى آخر نسب التبادل الدولية ستقع بين معدلات التبادل الداخلية في كلتا الدولتين.

3- سيعتمد موقع نسب التبادل على الطلب المتبادل في كلتا الدولتين ،وكذلك على مرونة هذا الطلب، إذا كان طلب إحدى الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية (عند سعر معين)كبيرا،في حين أن طلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى (عند السعر نفسه) قليلا، فستميل شروط التجارة الدولية لمصلحة الدولة الثانية، والعكس صحيح.

4- إن لنفقات النقل تأثير مزدوج على التجارة الدولية ،فهي تساهم في أن يصبح سعر السلعة التي تنتجها الدولة الأولى مرتفعا في الدولة الثانية عنه في الدولة الأولى،وسعر السلعة التي تنتجها الدولة الثانية مرتفعا في الأولى عنه في الثانية،لذلك لن يتم تبادل السلعتين وفق سعر التبادل السائد في حالة افتراض عدم وجود هذه النفقات،وبما أنه لا توجد لا توجد قاعدة عادلة لتوزيع نفقات النقل بين الدولتين،وأن احتسابها من ضمن التكلفة يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات فان ذلك سيؤدي في النهاية إلى تغيير الطلب المتبادل ،بسبب اختلاف المرونات ومن ثم تغيير معدل التبادل الدولي.

أولا: التفسير العلمي للنظرية:

نفترض أن لبنان ومصر ينتجان القطن والصوف، وأن تكاليف الإنتاج تحددت، في حالة عدم وجود تجارة بين الدولتين على الشكل التالي كما هو موضح في الجدول:[3]

[1] سعيد النجار،تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى التقليديين، دار النهضة العربية للنشر والطباعة،بيروت،1973،ص 123.
[2] حسام علي داود وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص ص 45-46.
[3] محمد دياب، مرجع سبق ذكره،ص 107.

الجدول رقم (03): يوضح تكاليف إنتاج السلعتين في الدولتين

الدول	الصوف	القطن
لبنان	10 وحدات	20 وحدة
مصر	10 وحدات	20 وحدة

المصدر: محمد دياب ،مرجع سبق ذكره ،ص107

يمكن تفسير نظرية "القيم الدولية" وفقا لهذا الجدول على النحو التالي:

1- في مصر، تكلفة 10 وحدات من الصوف (بوحدات العمل) تساوي تكلفة 15 وحدة من القطن، ومعنى ذلك أن سعر الصوف معبرا عنه من القطن يساوي 1.5، (أي أن وحدة من الصوف تساوي 1.5 وحدة من القطن)، وسعر القطن معبرا عنه بالصوف يساوي 15/10=3/2 (أي أن وحدة القطن =3/2 وحدة من الصوف).

2- في لبنان، تكلفة 10 وحدات من الصوف (بوحدات العمل) تساوي تكلفة 20 وحدة من القطن،وهذا يعني أن سعر الصوف معبرا عنه بالقطن يساوي 10/20=2 (أي أن وحدة من الصوف تساوي وحدتين من القطن) وسعر القطن معبرا عنه بالصوف = 20/10=2/1 (أي أن وحدة من القطن = نصف وحدة من الصوف).

وبما أن التكاليف النسبية للصوف في مصر اقل منها في لبنان (1.5<2) والعكس بالنسبة للقطن في مصر (2/1> 3/2) ، فان مصر بذلك ستتخصص في إنتاج الصوف ولبنان في إنتاج القطن،ولكن أين ستتحدد نسبة التبادل الدولي؟ .

يفترض " ميل " أنه من الممكن أن تتحدد على سبيل المثال عند 10 وحدات من الصوف = 17 وحدة من القطن ،(أي بين نسبتي التبادل في حال عدم وجود تجارة بين الدولتين).

كما أن للعرض والطلب على السلع دور،حيث أن التوازن بين العرض والطلب على الصوف مثلا من ناحية ،والعرض والطلب على القطن من ناحية أخرى لن يتحقق إلا إذا زاد السعر النسبي للصوف أو انخفض السعر النسبي للقطن ،بحيث يزداد الطلب على القطن في مصر (أي يزيد ما تعرضه من الصوف) ويقل طلب لبنان على الصوف (أي يقل ما يعرضه من القطن).

فكلما تغيرت نسبة التبادل للسعر الدولي سيتغير طلب لبنان على الصوف، وبالتالي عرضه من القطن، وطلب مصر على القطن، وبالتالي عرضها من الصوف إلى آن يتحقق التوازن بين العرض والطلب.

ثانيا: الانتقادات الموجهة للنظرية:

قدمت العديد من الانتقادات لنظرية الطلب المتبادل لـــ "ميل" نذكر منها:[1]

1- من الصعب فنيا قياس عوامل الإنتاج كميا بوحدات العمل.

2- هذه النظرية لم تفسر أسباب اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدول

3- هذه النظرية أهملت عناصر النتاج الأخرى ،واعتبرت أن تكلفة الإنتاج هي العمل.

4- إن نظرية القيم الدولية تحاول تحديد معدل التبادل الدولي الفعلي بدلا من المحتمل الذي يتعلق بقوى العرض والطلب بين الدولتين.

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية

تعتبر الأفكار الاقتصادية التي روجت لها المدرسة النيوكلاسيكية امتدادا طبيعيا للأفكار الاقتصادية التي صاغها رواد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في الحرية الاقتصادية ،ويمكن بلورة الأفكار الاقتصادية التي قدمتها المدرسة النيوكلاسيكية في النظريات الآتية:

الفرع الأول: نظرية نفقة الاختيار

انتقد **هابرلر G.Haberler** الأساس الذي عليه نظرية العمل في القيمة، واعتمد على فكرة نفقة الاختيار بدلا من النفقة المحددة على أساس العمل في تفسير التبادل الدولي ونفقة الاختيار أو الاستبدال الخاصة بإنتاج سلعة معينة تتكون من جميع السلع الأخرى ،والتي كان يمكن إنتاجها بنفس عناصر النتاج، وعلى هذا نفقة الاختيار ليست نفقة إنتاج يتم إنفاقها بالمعنى الصحيح ،وإنما هي نفقة يضحى بها من أجل إنتاج سلعة من السلع ،ويرى "هابرلر" نفقة الاختيار أنها تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في إنتاج سلعة معينة بالنسبة لمزاياه في إنتاج سلع أخرى،عندئذ يمكن أن تقارن نفقة استبدال جميع السلع بالنسبة لسلعة نموذجية نستخدمها.

ينتهي هابرلر إلى القول أن أثمان السلع في داخل كل دول تتناسب مع نفقات استبدال هذه السلع ، والبلد الذي يتمتع بميزة نسبية في إحدى هذه السلع ليستطيع أن يحقق الكسب من وراء التبادل الدولي ،وقد استخدم "هابرلر" فكرة نفقة الاختيار لبيان المزايا النسبية في نطاق التجارة الدولية عن طريق ما يعرف بمنحنيات الشراء الإنتاجية ، وبين هذا المنحنى بالنسبة لبلد معين كل المجموعات التي يمكن لهذا البلد أن ينتجها من كميات مختلفة من سلعتين معينتين خلال مدة ما وبكميات من عناصر الإنتاج ،فبالرغم

[1] موسى سعيد مطر،مرجع سبق ذكره ،ص 43.

من أن "هابرلر " استطاع في ظل فكرتي نفقة الاختيار ومنحنيات السواء الجماعية إعادة صياغة قانون النفقات النسبية وتحديد أنماط التخصص والتبادل الدولي،إلا أنه لم يتمكن من تفسير تغيير أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول ،فضلا أن تحليل نظرية التجارة الخارجية على أساس معدلات المبادلة في شكل وحدات مادية للمنتجات وعناصر الإنتاج هو تحليل محدود المدى، بالنظر إلى أن المبادلات التجارية بين الدول لا تتم في الواقع على أساس المقايضة،بل على أساس النقود،وهكذا لا يتوافق هذا التحليل مع نظرية الثمن سواء كان لعناصر الإنتاج أو المنتج.[1]

الفرع الثاني: نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج

لقد جاءت نظرية "هيكشر أولين" للاقتصادي السويدي هيكشر وتلميذه أولين لتفسير أسباب قيام التجارة الخارجية ،فقد توصلا إلى تفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها ،هذا التفاوت من شأنه أن يوجد اختلاف في أثمان عناصر الإنتاج، وبالتالي أثمان المنتجات نظرا لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر مما يبين قيام التجارة بين مختلف الدول نتيجة أن كل الدول تقوم بتصدير تلك السلع التي يمكن أن تنتجها محليا برخص نسبية، فالتبادل الدولي للمنتجات هو طريقة غير مباشرة بتبادل عناصر الإنتاج المتوافرة في مختلف الدول. [2]

أولا: نموذج هيكشر– أولين:[3]

لقد قام الاقتصادي "ساموبلسون" باستخدام نموذج اقتصادي يعتمد بشكل رئيسي على التحليل البياني لتفسير نظرية هيكشر– أولين بناء على الفرضيات التالية:

– أن الدولة تقوم بإنتاج سلعتين فقط.

– أن الإنتاج يعتمد على عنصرين إنتاجيين هما العمل ورأس المال.

–أن كمية الإنتاج بالاشتراك مع المستوى التكنولوجي تحدد الحد الأقصى من إنتاج السلعة من خلال دالة الإنتاج، وتعبر دالة الإنتاج عن العلاقة الفنية بين مدخلات الإنتاج من السلعة ،ويتم تمثيل هذه الدالة بمنحنيات الناتج المتساوي التوليفات المختلفة من عوامل الإنتاج التي تعطي مستوى ثابت من الإنتاج.

[1] مجدي محمود شهاب،أساسيات الاقتصاد الدولي،منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان ،2003،ص50.
[2] حسام علي داوود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 45، 46.
[3] نفس المرجع.

ولتوضيح هذا النموذج افترض أن الاقتصاد ينتج سلعتين هما الأحذية والأقمشة باستخدام عنصرين ،ولتوضيح هذا النموذج افترض إن السلعة المراد إنتاجها هي الأقمشة والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): نموذج هكشر – أولين:

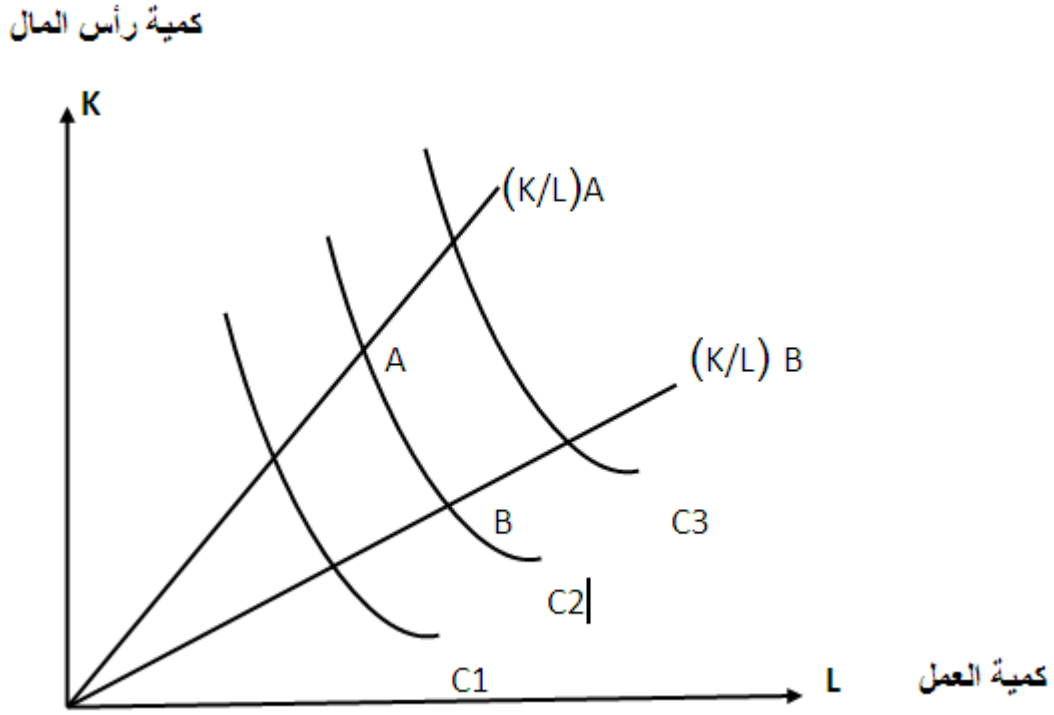

المصـــــــدر: حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 01، 2002، ص 46.

يلاحظ من الشكل ما يلي:

- إن كل منحنى من منحنيات الناتج المتساوي (C1 .C2.C3) يمثل مستوى معين من إنتاج الأقمشة.
- أن المنحنيات كلما ابتعدت عن نقطة الأصول كلما زاد مستوى الإنتاج،لأن ذلك يتضمن استخدام كميات إضافية من العمل ورأس المال أو كليهما.
- أن مستوى الإنتاج (C2) من الأقمشة يمكن أن يتحقق بطرق كثيرة منها.
- استخدام نسبة قليلة من رأس المال إلى العمل عند النقطة (B)
- استخدام نسبة كبيرة من رأس المال إلى العمل عند النقطة (A)

فكلا الإمكانيتين تقع على المنحنى (C2) وبناء على ذلك فانه كلما تحركت نقطة الإنتاج أعلى اليسار إلى أسفل جهة اليمين فان نسبة رأس المال إلى العمل (k/L) تنخفض بسبب زيادة كمية العمل وانخفاض كمية رأس المال المستخدمة في الإنتاج ،كما أن الاتجاه نحو الأعلى باتجاه النقطة (A) ، فان رأس المال إلى العمل إلى العمل(K/L) يزداد بسبب زيادة رأس المال وانخفاض العمل المستخدم في إنتاج السلعة عند هذا المستوى الثابت من الإنتاج ، ومعنى ذلك أن المنتج لديه القدرة على إحلال عنصر إنتاجي محل آخر دون تخفيض مستوى الإنتاج المرغوب فيه.

ثانيا: تفسيرات نظرية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج:

قلنا أن نظرية هيكشر–أولين حاولت أن توضح أسباب الاختلافات في التكاليف النسبية بين دولة وأخرى، ولقد أعطى هيكشر تفسير أسباب هذا الاختلاف ،ففي رأيه أن تكلفة السلع تختلف باختلاف إنتاجية الدول المختلفة ، وهذه الإنتاجية تتوقف على عاملين أساسيين هما[1]:

1. اختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج:

هذا يؤدي إلى اختلاف الأسعار النسبية لعوامل النتاج من دولة لأخرى ، فكل دولة حسب هيكشر لها مصلحة في إن تنتج السلع التي يدخل في إنتاجها كمية كبيرة من عوامل الإنتاج التي لا تتوافر لديها، فانجلترا مثلا لديها وفرة في رأس المال والعمل ولكن لديها ندرة في عنصر الأرض في حين أن استراليا لديها وفرة في الأرض الخصبة وندرة في رأس المال والعمل، وعلى ذلك سوف يكون إيجار الأرض منخفضا بالنسبة لأجور العمال في استراليا عنه في انجلترا .ومن ثم من مصلحة استراليا التخصص في إنتاج السلع التي تحتاج إلى كثير من الأرض وقليل من العمل مثل القمح ومراعي تربية المواشي (لإنتاج اللحوم) أما انجلترا فالعكس.

2. اختلاف دوال إنتاج السلع المختلفة:

من الناحية الفنية تحتاج بعض السلع إلى توافر بعض عوامل الإنتاج بدرجة اكبر من العوامل الأخرى، فالسلع الزراعية مثلا تحتاج إلى الكثير من الأرض مقارنة مع رأس المال والعمل والمنتجات الكيميائية أو الالكترونية تحتاج إلى كميات وفيرة من رأس المال مقارنة مع الأرض أو العمل،كما أن صناعة المعلبات أو المنتجات تحتاج إلى الكثير من العمل....الخ

[1] محمود يونس محمد وعلي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2009، ص ص 82-83 .

فالدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر الأرض تنتج سلعا كثيفة الأرض ،وتلك التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال تنتج سلعا كثيفة رأس المال ، كذلك بالنسبة للعمل.

فعند قيام التجارة فان صادرات كل دولة ستكون من السلع التي تتميز في إنتاجها بالنسبة لغيرها من الدول، ذلك لأن تكلفة إنتاجها وأسعارها ستكون منخفضة نسبيا عن الأسعار السائدة في الدول الأخرى ،أما وارداتها ستكون من السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عناصر إنتاج غير موجودة محليا أو تعاني فيها من عجز نسبي.

من جهة أخرى يتفق "أولين" مع أستاذه "هيكشر" في أن نسب توافر عوامل النتاج في دولة ما هي التي تحدد نوع السلع التي تنتجها هذه الدولة ولكنه أضاف إلى ذلك إن اختلاف هذه النسب بين الدول لا يفسر لنا لماذا تقوم التجارة الدولية، ذلك لأن السبب المباشر في قيام التبادل الدولي هو إمكانية الحصول على السلعة من الخارج بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجها محليا ،وعليه لكي نفسر قيام التجارة الدولية يجب أن نفسر لماذا يؤدي اختلاف نسب توافر عوامل النتاج إلى اختلاف التكاليف النسبية ،وبالتالي أسعار السلعة الواحدة بين الدول المختلفة، ووفقا لأولين:

- تتحدد الأسعار النسبية والمطلقة للمنتجات وعوامل النتاج في التحليل الأخير بالعرض والطلب على المنتجات .
- نوعية عوامل النتاج واحدة في الدولتين مع ثبات العرض بكل منها وان دول النتاج متماثلة بالنسبة لنفس المنتج.
- الاختلافات في عرض عوامل الإنتاج بصفة عامة هي المحدد الرئيسي لاختلافات الأسعار النسبية.

خلاصة ما تقدم:

1- أن التبادل الدولي حسب تعبير "أولين"، سيكون تبادلا غير مباشر لعوامل الإنتاج الوفيرة مقابل عوامل النتاج النادرة.

2- تعمل التجارة الدولية في الفترة القصيرة على اتجاه سعر كل سلعة من السلع التي يتم تبادلها بين الدول نحو التعادل.

3- تعمل التجارة الدولية في الفترة القصيرة ،على اتجاه أسعار عوامل الإنتاج في مختلف الدول نحو التعادل.

4- تعمل التجارة الدولية في الفترة الطويلة،إلى زيادة تفاوت عرض عناصر الإنتاج في الدول المختلفة.

ورغم ذلك فقد تعرضت للعديد من الانتقادات من أهمها:[1]

- التركيز على الاختلاف الكمي في عناصر الإنتاج (ندرتها أو وفرتها) مهملة الاختلاف النوعي في هذه العناصر (الأرض، رأس المال، العمل).
- يغلب عليها طابع السكون لأنها لم تتعرض لإمكانية تغير المزايا النسبية،أي أنها لم توضح ميكانيكية التطور ،فما يعد ميزة نسبية اليوم قد لا يعد كذلك في الغد.
- تحليلها ستاتيكي مقارن، أي أنها تقارن وضع ما قبل التجارة بوضع ما بعد التجارة دون الاهتمام بما يحدث خلال الانتقال من هذا الوضع إلى ذاك.
- لا تفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة،إذ أنها تفترض أن الهيكل الاقتصادي واحد في كل الدول من حيث مرونته وقدرته على التكيف ،والواقع غير ذلك .
- لا تستطيع أن تقدم تفسيرا لأسباب التغير النسبي لمركز بعض الدول في التجارة العالمية مثل بريطانيا واليابان ،حيث تقهقرت الأولى وتفوقت الثانية.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة للتجارة الخارجية

أوضحت نظرية التجارة الخارجية (الكلاسيكية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية للإنتاج في البلاد المختلفة، سواء تمثلت في نفقات العمل أو عناصر الإنتاج مجتمعة، لكن هذه النظرية لا تفسر أسباب اختلاف النفقات النسبية بين البلاد.

الفرع الأول: الفارق (الفجوة) التكنولوجية

يرتكز نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط التجارة الخارجية بين الدول، على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية اقل مما يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، فالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية تحقق اختلافا مناظرا في المزايا النسبية المكتسبة، وتؤدي بالتالي إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول عن طريق:[2]

[1] نفس المرجع،ص 92.

[2] سامي عفيفي حاتم، مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2005،ص ص 238-239.

1. زيادة الكفاءة النسبية لإحدى الدول في إنتاج السلع التي تنتج في جميع الدول أطراف التبادل الدولي، حيث ترتب عن ذلك اكتساب هذه الدول لميزة نسبية دون غيرها من الدول، فهذه الاختلافات النسبية بين الدول تمكن الدولة ذات التفوق التكنولوجي من تصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية إلى غيرها من الدول التي لم تشهد تغيرا في مستويات التكنولوجيا المستخدمة بها.
2. دخول إحدى الدول بمنتجات جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية، في الوقت التي لا تستطيع الدول الأخرى على الأقل في البداية– إنتاجها داخليا أو تقليدها لأنها لا تحوز الوسائل التكنولوجية اللازمة لإنتاج هذه السلع، أو لا تستطيع الحصول عليها من الدول موطن الاختراع.

وكنتيجة لذلك تتمتع الدولة المخترعة بميزة نسبية وطنية ذات طبيعة وقتية مرتبطة بطول الفترة الزمنية التي تحتفظ فيها الدولة المخترعة بتفوقها النسبي في نطاق المعرفة.

فالدولة صاحبة الاختراع تمثل في هذه المرحلة المصدر الوحيد للسلع كثيفة التكنولوجيا في جميع الأسواق الدولية إلى أن تستطيع الدولة الأخرى تحقيق نجاح في مجال نقل أو تقليد التكنولوجيات المتكافئة،فمنطق نموذج التكنولوجية يحتوي على أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلعة ذات التقدم التكنولوجي، حيث يزول هذا الاحتكار بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة ،فلقد أطلق "**بوزنر**" **pozner** وهو مؤسس نموذج الفجوة التكنولوجية،استخدام المصطلحات التالية " فجوة الطلب"،"فجوة التقليد"،والمجسدة بيانيا من خلال الرسم البياني رقم (02)، وفيما يلي نقوم بتعريف هذين المصطلحين:[1]

[1] نفس المرجع ، ص 239.

الشكل رقم (02): الإنتاج والتصدير وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية.

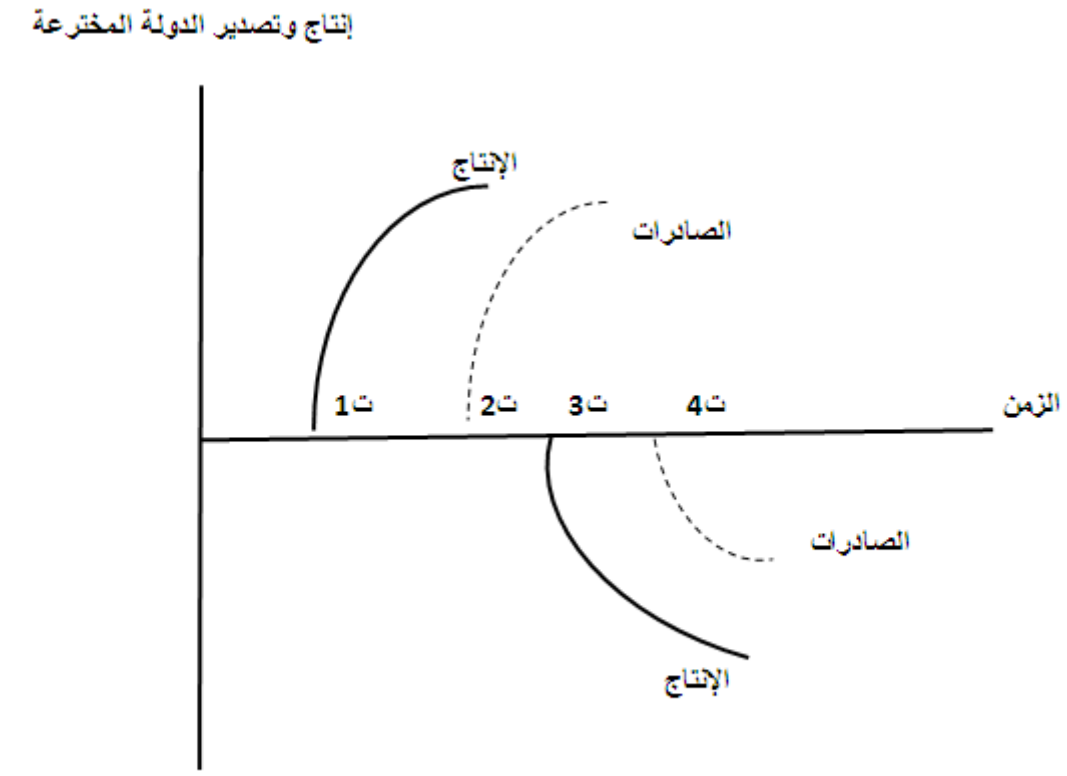

يقصد بفجوة الطلب تلك الفترة الزمنية بين ظهور إنتاج سلعة دورة المنتج في الدولة موطن الاختراع (ت1) وبداية استهلاك السلعة في الخارج (ت2) ،وفي ضوء هذا يعرف "بوزنر" تجارة الفجوة التكنولوجية على أنها دالة في الفترة الزمنية المحصورة بين فجوة الطلب (ت1– ت2) وفجوة التقليد (ت1– ت3) وبتعبير آخر تعرف تجارة الفجوة التكنولوجية بأنها تلك التجارة التي تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتج (السلعة الجديدة) وبداية النتاج لهذه السلعة في الدولة المقلدة،وفي حالة ظهور النتاج في هذه الدولة للسلعة محل الاهتمام ،تبدأ العوامل التكنولوجية في فقدان دورها كعامل مفسر لنمط التجارة الدولية في المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا.

غير أن التحليل الذي قدمه " posner" لتجارة الفجوة التكنولوجية قد شهد تطورا هاما على يد كل من الاقتصاديين " هوفبارو" Hufbauer و " فريمان Freeman كل منهما مستقل عن الآخر ،فقد توصلا

من دراستهما التطبيقية لاختيار مدى صحة هذا النموذج ومدى ملاءمته لحقائق العالم الاقتصادي الواقعي إلى نتيجتين هامتين :[1]

- ✓ تعتبر الاختلافات بين مستويات الأجور الدولية محددا هاما لطول الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية ولتحديد اتجاه التجارة الخارجية الناشئة عنها ،بحيث تنقل التطورات التكنولوجية بسرعة من الدول موطن الاختراع أو التجديد إلى دول أخرى في حالة وجود مستويات منخفضة للأجور تسمح بإنتاج سلعة دورة المنتج بنفقات إنتاجها في الدولة الأم.
- ✓ دلت نتائج الدراسات التطبيقية التي قام بها "هوفبار" و " فريمان" أيضا على مقدرة نموذج الفجوة التكنولوجية على تفسير التجارة الخارجية بين الدول في تلك المجموعات السلعية التي تنتمي إلى سلع دورة المنتج.

ولقد كان لهذه النتائج دلالة كبرى على صحة الفرض التي اعتمدت عليه النظرية التكنولوجية والخاص بعدم تشابه دوال الإنتاج للسلعة بين الدول خلال فترة سريان الفجوة التكنولوجية على يد كل من " هوفبار" و " فريمان" ،والتأييد الذي حظي به نتيجة لذلك من خلال الدراسات التطبيقية التي أجريت خصيصا لاختيار مدى قدرته عل تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول في سلع دورة المنتج.

الفرع الثاني: نظرية فرنون ودورة المنتج[2]

ينطلق تحليل " فرنون" في اعتبار أن التجديد يمكن أن يخلف ميزة نسبية لبلد ما،وتبقى الاستفادة من هذه الميزة طالما لم تلقى بانتشار الدولي لهذا التجديد ويعتبر تحقيق التجديد بالسلع الاستهلاكية المطلوبة ذوي الدخول العالية أو السلع الإنتاجية التي تسمح بإحلال العمل محل رأس المال ولقد سمى نموذجه بـــ " دورة حياة المنتج" والذي ينظر إليه أنه إضراب ينشأ بين وضعين توازنيين يتخللها حدوث ظاهرة تخص دولة معينة ،ولا يمكن تفسير التجارة الخارجية فيها من خلال الاعتماد على مبدأ اختلاف المزايا النسبية الطبيعية ،فإذا حدث اختراع معين ينتج عنه استحداث سلعة جديدة ،فدورة المنتج للمنتج الجديد تمر بثلاث مراحل رئيسية كما هو موضح في الشكل البياني رقم(03):

[1] نفس المرجع.
[2] محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية،الدار الجامعية،بيروت،1986،ص126.

الشكل رقم (03): مراحل دورة المنتج.

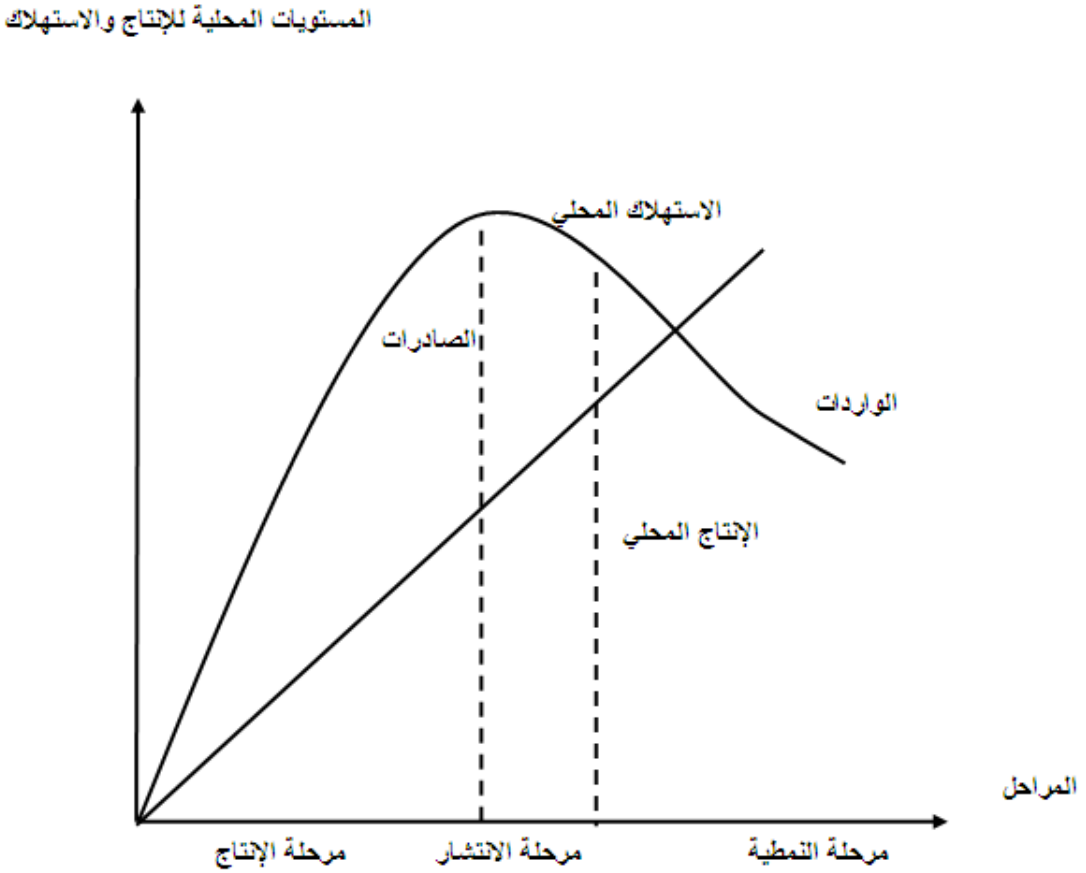

المصدر : زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1992، ص 82.

فمن خلال هذه المراحل يمر المنتج من مرحلة الاختراع إلى التنميط، لأن معدل نمو الطلب على المنتج الجديد يتفاوت صعودا ونزولا من أول مرحلة إلى مرحلة النضج ثم إلى النمطية مما ينعكس على الأهمية النسبية لعناصر الإنتاج، مما يؤثر بدوره على الإنتاج والتجارة الخارجية ،وفيما يلي عرض لهذه المراحل:[1]

أولا: مرحلة المنتج الجديد:

تحتل أنشطة التطور والبحوث في المرحلة الأولى لدورة المنتج مكانة مرموقة في إظهار المنتج الجديد إلى حيز الوجود، وهذه الأنشطة تتوقف على توافر عدد من الشروط الأساسية التي تحكم قرارات

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 246.

المشروعات الإنتاجية الخاصة المتعلقة بتوجيه سياستها الاستثمارية في مجالات البحث والتطوير، هذه الشروط يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

- ✓ توافر سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الجديدة وفتح الطريق أمام استخدام الطرق والوسائل الفنية الجديدة للإنتاج،مما يؤدي إلى إبراز حجم الاستثمارات .
- ✓ ضرورة توافر طاقة تكنولوجية تسمح بإيجاد منتجات جديدة ،أو تحسين جودة المنتجات القائمة، فضلا عن ذلك يجب اقتران هذه الطاقة التكنولوجية بوجود معامل للبحوث التي يتم فيها مزج الباحثين المتخصصين بالإمكانيات الفنية اللازمة من معدات وآلات لإجراء التجارب، مما يؤدي إلى قيام استثمارات ضخمة في مجالات تدريب الأيدي العاملة وإنتاج أو شراء الآلات المتقدمة لتوجيه الطرق التكنولوجية.
- ✓ توافر القدرة التنافسية للمشروعات الإنتاجية صاحبة حق الاختراع في مواجهة المنافسين سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية ،فإذا ظهر منتج جديد حيز الوجود نتيجة للاستثمارات الجديدة التي قامت بها المشروعات الإنتاجية ،فان الإنتاج ينحصر في البداية في أيدي عدد قليل من المنتجين وأيضا الدول، الأمر الذي يدفعهم إلى اختيار الأسلوب الأفضل للإنتاج والتسويق، ولما كانت المرحلة الأولى عادة تمثل مرحلة تجارب ،فان المعروض من المنتج الجديد يتم في حدود ضيقة وبكميات قليلة في كلمن الأسواق الوطنية والدولية لمعرفة حجم الطلب عليها، واختبار ذوق المستهلكين نحو المنتجات الجديدة ،أما الشركات الإنتاجية فإنها تجد موطنا لها في الدول الصناعية الأكثر تقدما وهي:الولايات المتحدة الأمريكية،وحديثا ألمانيا واليابان.

ثانيا: مرحلة المنتج الناضج:

تشهد مرحلة نضوج سلع دورة المنتج العديد من التطورات التي يمكن وضعها على النحو التالي:[2]

- اختفاء كثير من المنتجات من السوق، إما لعدم توافقها مع تطورات المستثمرين أو لعدم تماشيها مع أذواق المستهلكين.
- استقرار الطرق والوسائل الفنية للإنتاج عما كانت عليه في مرحلة المنتج الجديد.
- زيادة تطلعات المستهلكين نحو مستويات راقية من الجودة.
- قلة الطرق الفنية التجريبية مع زيادة درجة نمطية المنتج.

[1] نفس المرجع، ص 247.
[2] سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2000،ص ص 91، 92.

- قلة المخاطر المصاحبة لعمليات الإنتاج والتسويق، مع زيادة درجة نمطية المنتج.
- التخفيف من الاستخدامات المكثفة لطاقات البحوث والمعامل والأيدي العاملة الماهرة، مع زيادة استخدام العمل غير الماهر ورأس المال المادي،حيث تلعب دورا متزايدا كمحددات هامة لاختلاف المزايا النسبية بين الدول.
- زيادة المرونة السعرية للطلب نظرا لوجود منتجات شبيهة قادرة على المنافسة،مما يشجع المستهلكين على الإقبال عليها في حالة ارتفاع سعر المنتج الناضج.
- تلعب ظاهرة الإنتاج الكبير وما ينشأ عنها من مزايا اقتصاديات الحجم دورا هاما في تخفيض نفقات الإنتاج وزيادة الطلب على المنتجات الناضجة.

ثالثا: مرحلة المنتج النمطي:

يرى المفكرون الاقتصاديون في التجارة الدولية أن المرحلة الثالثة لدورة المنتج تشهد عددا من التطورات الهامة التي تؤدي إلى تطابق خصائص سلعة دورة المنتج في مرحلتها النمطية خاصة في النواحي التالية:[1]

- تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة، وفي ظل هذه الشروط فان التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج تصبح شائعة ومعروفة، ويمكن الحصول عليها من الأسواق العالمية بلا مشاكل.
- اختفاء ظاهرة اقتصاديات الحجم وخضوع الإنتاج إلى لقانون الغلة الثابتة والغلة المتناقصة .
- سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع وخدمات عناصر الإنتاج، لذلك يصبح السعر هو الأداة التنافسية الرئيسية.
- تشابه ظروف الطلب نظرا لاتخاذ السلعة محل الدراسة لشكلها النهائي في جميع الدول.
- يترتب على نمطية السلعة استبعاد إمكانية حدوث ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج المستخدمة.

ولعل من المفيد تلخيص النتائج الرئيسية لتحليلنا لدورة المنتج عن طريق إجراء مقارنة بين الخصائص الرئيسية للمراحل الثلاث لدورة المنتج، وهذا ما فعلناه في الجدول رقم(04):

[1] نفس المرجع، ص 248.

الجدول رقم (04): مقارنة بين الخصائص المختلفة لمراحل دورة المنتج.

المرحلة المعيار	مرحلة المنتج الجديد	مرحلة المنتج الناضج	مرحلة المنتج النمطي
التكنولوجيا المستخدمة	– سلاسل النتيجة قصيرة مع تغير سريع للطرق الفنية للإنتاج – تلعـــب اقتصاديات الحجم دورا هاما . – عدم القدرة على تحديد نوعية كثافة عناصر الإنتاج المستخدمة.	– الإنتاج والتسويق على نطاق واسع. – تغير في الطرق الفنية بصفة مستمرة(اختلاف دوال الإنتاج خلال الزمن)	– طول السلاسل الزمنية للإنتاج . – اختفاء دور اقتصاديات الحجم. – القدرة على تحديد الكثافة طبقا لعناصر الإنتاج المستخدم و وطرق الإنتاج.
كثافـــــــة رأس المال المادي	– انخفاض كثافة رأس المال المادي نظرا لان المشروعات الإنتاجية اقتصر نشاطها في مجالات البحوث والتطور أكثر منها في مجالات النتاج نفسه.	تزداد كثافة رأس المال المادي مع اتساع نطاق الإنتاج والتسويق.	- تعتبر كثافة رأس المال المادي عالية نتيجة لاستبدال الآلات القديمة بآلات متخصصة.
هيكـــــــــــــل الصناعة	– تحد المعرفة الفنية من قدرة المشروعات الإنتاجية على دخول السوق مع وجود عدد قليل من المشروعات الإنتاجية.	– نمو عدد المشروعات مع الكثير من المشروعات التي دخلت مجال الإنتاج الأولي ولم تقوى على الصمود أمام المنافسة.	– المركز السوقي والإمكانيات المالية تحدد قدرة المؤسسات على دخول الأسواق. –تناقص عدد الشركات الإنتاجية وإفلاس الكثير منها.
	– سوق البائعين هو	– سوق احتكارية مع	– تحكم سوق المشترين

هيكل الطلب	الذي يتحكم في قلة المرونة السعرية للطلب. – هيكل وحجم الطلب غير معروفين.	المرونة السعرية وزيادة المنافسة السعرية. – انخفاض الأسعار واتساع نطاق المعلومات الإنتاجي والخدمات التسويقية	بارتفاع كبير للمرونة السعرية للطلب – توافر المعلومات عن المنتج والأسواق. – السعر هو الأداة التنافسية الرئيسية.
	– استخدام مكثف للخبراء والعلماء والباحثين والعمال المتخصصين	– تلعب الإدارة الماهرة دورا خاصا في مجال التسويق.	تناقص كبير للدور الهام الذي كانت تلعبه العمالة الماهرة في تزايد الدور الذي تلعبه العمالة غير الماهرة.

المصدر: سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي ،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة، 2000، ص ص 100-101

الفرع الثالث: نظرية التبادل اللامتكافئ

من شان التبادل الدولي أن يعود بالنفع على أطرافه حسب النظرية النيوكلاسيكية وكذا التوافر النسبي لعوامل الإنتاج، حيث من شأنه أيضا أن يؤدي إلى تقارب مستويات الدخول في الدول النامية، لكن في الواقع التبادل لم يكن كذلك في الماضي ولا في الحاضر ، لذا لابد من النظر إليه في إطار اللاتكافؤ بين أطرافه وذلك هو أساس النظرية.

أولا: الصياغة الأولية لنظرية التبادل اللامتكافئ[1]

منذ الخمسينات ظهر في كتابات الاقتصاديين ومن بينهم " ميراد" ،"بريش" وغيرهم أن الدول المتخلفة تمثل الطرف الأضعف في عملية التبادل ، بمعنى أن تبادل مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول تبادل لا متكافئ.

فلقد أوضع الاقتصادي "ميردال" أن التبادل الدولي لا ينتج عنه اتجاه نحو التساوي في الدخول كما تقول النظرية الكلاسيكية ، وان فروض هذه النظرية كالتالي:

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 250.

- ✓ فرض التوازن المستقر.
- ✓ فرض انسجام المصالح .
- ✓ فرض المنافسة الكاملة.

فمضمون فكرة التوازن المستقر، إذا اختل التوازن فانه يولد قوى تلقائية تعيد الأمور إلى نصابها ، آي أن الفروق في أسعار عناصر الإنتاج التي تقوم بين الدول تولد قوى تلقائية وذلك من خلال التبادل، مما يؤدي إلى القضاء على الفروق .

فانخفاض سعر أحد عناصر الإنتاج في بلد آخر فانه يترتب للبلد الأول ميزة نسبية على البلد الثاني في السلعة الكثيفة في عنصر الإنتاج الرخيص، وبذلك يصدر البلد الأول هذه السلعة ومنه فان هذه الأخيرة يزيد عليها الطلب ،وبالتالي يتجه السعر نحو الارتفاع وبالمقابل يحدث العكس في البلد الثاني ،ومنه تتساوى أثمان عناصر الإنتاج.

أما فرصة انسجام المصالح، تعني انه لا يوجد تناقض بين طرفي التبادل، بينما فرضية المنافسة الكاملة تتضمن في أساسها انه ليس بمقدور أي طرف من طرفي التبادل أن يحدد نتيجة التبادل بمفرده .

ومنه استنتج "ميردال" انه إذا نظرنا إلى العملية الاقتصادية كعملية تراكمية ،وإذا رفضت فرض المنافسة الكاملة، فان النتيجة المنطقية هي ازدياد اللامسواة بسبب التكافؤ بين طرفي التبادل.

أما الاقتصادي "بريش" أشار إلى عدم التكافؤ بين الدول المتقدمة وما ينتج عنه من ضرر للدول النامية باعتبارها الطرف الضعيف ،وقد ركز على هذا الضرر وهو تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية ،فقد استنتج "بريش" أن على الدول المتخلفة أن تهجر مبدأ الحرية للتجارة وأن تنتهج سياسة تجارية حمائية تمكنها من إنشاء صناعة وطنية بالداخل ،ومنه فهذه الصيغة الأولية لنظرية التبادل اللامتكافئ فهي تشكل نقد للنظرية القائمة في التجارة الخارجية من منطلق عدم التكافؤ بين طرفي التبادل .

ثانيا: الصيغة الحديثة لنظرية التبادل اللامتكافئ[1]

تعتبر هذه النظرية ،احدث نظرية تتناول فيها تفسيرا للتجارة الخارجية ،فحسب "ريكاردو" فان التبادل هو أساس تبادل كميتين متساويتين لكنهما تختلفان في قيمة الاستعمال ،أي أن الأشياء موضوع التبادل تحتوي على نفس الكمية من العمل ، وطبقا لنظرية العمل في القيمة تكون لها قيمة واحدة لكنهما

[1] نفس المرجع، ص 257.

تمثلان قيم استعمال مختلفة ،وهذا الاختلاف في قيم الاستعمال بالنسبة لطرفي التبادل هو أساس ما يحققها من نفع وتبادل لا متكافئ.

1- التبادل اللامتكافئ عند ايمانويل:

إن "ايمانويل" يميز التبادل بصورتين مختلفتين ، فالصورة الأولى تكون الأجور في البلدين واحدة،ولكنا لتركيب العضوي لرأس المال يختلف من بلد لآخر وبفعل قانون تحويل القيمة إلى أسعار الإنتاج ،فان ساعة من العمل الكلي للبلد الذي يرتفع فيه التركيب العضوي لرأس المال (البلد المتقدم تحصل على منتجات أكثر في السوق العالمية ،مما تحصل عليه ساعة من العمل الكلي للبلد الذي ينخفض فيه التركيب العضوي لرأس المال ،أي أن إنتاجية العمل تترتب علها اختلاف في معدلات مبادلة ساعة من العمل الكلي في البلدين،ويرى البعض أن عدم التكافؤ يبرزه في هذه الحالة تفاوت الإنتاجية ،إما الصورة الثانية فيتم التبادل بين دول يتساوى فيها التركيب العضوي لرأس المال في البلدين ،ولكن تختلفان من حيث معدلات الأجور وتكون طرق الإنتاج متشابهة.

ولكن رغم تشابه طرق الإنتاج فان معدلات الأجور تكون مختلفة، بحيث معدل الأجر في المتقدم أكبر من معدل الأجر في البلد المتخلف.

2- التبادل اللامتكافئ عند سمير أمين

لقد انطلق "سمير أمين" في دراسته لظاهرة التجارة الخارجية من كون المبادلات التجارية بين الدول المتقدمة والمتخلفة هي مبادلات متكافئة ،وذلك بسبب اختلاف مستويات الأجور ،حيث يجعل نقل القيم من الدول المتخلفة اتجاه الدول المتقدمة ،وأن التبادل غير المتكافئ ،ويرى أن الدول المتخلفة أمام طريق ألا وهو القطيعة مع السوق الرأس مالية العالمية لأي محاولة للتنمية في ظل هذا النظام مآلها الفشل ،وقد عرف "سمير أمين " التبادل اللامتكافئ على أنه تبادل المنتجات في إنتاج يكون فيه الفرق بين الأجور أعلى من الفرق بين المنتجات.

المبحث الثالث: السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية

رأينا في دراستنا للتجارة الخارجية أن التجارة الحرة بين الدول تعود بمنافع على جميع الدول المتاجرة . بالرغم من ذلك فان الحكومات تتدخل في التجارة الخارجية بهدف تقييد التدفقات التجارية الدولية بطرق مختلفة بوضعها لتشريعات ولوائح بحيث تسمى هذه التشريعات و اللوائح بسياسة التجارة،حيث يكمن الهدف الرئيسي من هذه السياسات في تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق العمالة الكاملة وتحقيق توازن ميزان المدفوعات...الخ.

ففي هذا المبحث سنتناول لمحة عن السياسة التجارية الخارجية .

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها

تعددت المفاهيم بتعدد الأهداف

الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية الخارجية

يقصد بالسياسة التجارية " مجموعة التشريعات واللوائح التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية و التي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول"[1]

كما يمكن تعريفها على أنها" مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تستخدم في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية وبالذات التجارة الخارجية منها".[2]

وتعرف أيضا على أنها:" مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم ،وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة"[3]

[1] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره،ص 123.
[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 131.
[3] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص 319.

الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية الخارجية

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن القول أن الهدف النهائي للسياسات التجارية الدولية في أي دولة هو تعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العلم ،بالإضافة إلى وجود مجموعة من الأهداف الأخرى والمتنوعة تتوقف على ظروف كل دولة من الدول التي تطبق فيها.

وفي هذا الإطار يمكن أن نذكر أهم أهداف السياسة التجارية الدولية على النحو التالي:[1]

أولا: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

بزيادة المعروض من الصرف الأجنبي، أي تعظيم حصيلة الصادرات والموارد من النقد الأجنبي وتقليل الطلب على الصرف الأجنبي من خلال ترشيد الواردات.

ثانيا: حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية

والمقصود عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الإنتاج المحلي في بعض المجالات، وتشتد الحاجة إلى الحماية عندما تكون التكلفة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج ومن رؤي لأسباب كثيرة أن حماية الإنتاج المحلي أمر جوهري عندئذ تطبق الحماية مثل حماية دول غرب أوروبا للإنتاج الزراعي ،ولو أن ذلك سينتهي مع التطبيق الكامل لاتفاقية –الجات.

ثالثا: حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق

ويقصد بسياسة الإغراق، بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعرض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية، وسياسة الإغراق تعتبر وسيلة ملتوية لكسب السوق الخارجي على حساب المنتجين المحليين وخاصة من المحتكرين الأجانب، لذلك وضعت منظمة التجارة العالمية1995 كلفت بتطبيق إجراءات معينة لمحاربة سياسة الإغراق.

رابعا: تشجيع الاستثمار من اجل التصدير:

ويأتي في إطار الاتجاه إلى تحرير التجارة الدولية والتحول إلى إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير وتشجيع إقامة المناطق الحرة ،وتوفير الحوافز اللازمة لزيادة وتشجيع الاستثمار من أجل التصدير بما في ذلك تسهيل الإجراءات وتوفير إطار مؤسسي وبنية تصديرية تدفع إلى التحول نحو الاستثمار من أجل التصدير، سواء الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الاولى، 2003، ص ص 126-130.

خامسا: زيادة العمالة ومستوى التشغيل أو التوظيف في الاقتصاد القومي

وهذا الهدف على درجة عالية من الأهمية تسعى إلى تحقيقه السياسة التجارية الدولية ،سواء كانت سياسة حرية التجارة الدولية التي تعمل على تحقيقه من خلال تعظيم الصادرات وبالتالي رفع مستوى التشغيل وزيادة العمالة في الاقتصاد القومي، أو كانت السياسة الحمائية للتجارة الدولية التي تعمل على تحقيق هدف زيادة العمالة من خلال الصناعات الناشئة بفرض الضرائب الجمركية على ما يماثلها من سلع مستوردة.

سادسا: حماية الصناعة الناشئة أو الوليدة

- ✓ تعتبر حجة حماية الصناعة الوليدة من أقوى الحجج لتدخل الدولة في طريق حرية التجارة ، والمقصود بالصناعة الوليدة أو ما تعرف بالصناعة الناشئة أنها تلك الصناعة حديثة العهد في البلد والتي يتوقع لها أن ترقى إلى مرحلة النضج إذا توفرت لها البيئة الملائمة، ويكون حماية تلك الصناعات الناشئة بشروط هي: أن تكون الحماية لفترة زمنية معينة وغير ممتدة إلى مالا نهاية.
- ✓ أن تكون الحماية المفروضة لعدد من الصناعات التي يتوفر أمامها فرصة النجاح والاستقرار في المستقبل بكفاءة اقتصادية.

سابعا: إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية

وذلك على غرار اتساع نطاق الحياة وتشكيل منظمة التجارة الدولية والإلتزامات المترتبة على ذلك.

ثامنا: حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية

وذلك لحماية الاقتصاد القومي من التقلبات الاقتصادية العنيفة و التي تأتي بسبب عوامل خارجية مثل التضخم أو الكساد و لا شك إن هذه التقلبات غير مغلوب فيها وذلك فان التعامل معها و الاستعداد لها بالأدوات الملائمة مسالة ضرورية.

المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية الخارجية و مبرراتها

من خلال الأهداف سالفة الذكر نجد بان السياسات التجارية الخارجية لها نوعين أساسيين هما سياسة حماية التجارة الدولية أما الثانية فهي سياسة حرية التجارة الدولية و في ما يلي موجز لكل نوع منه مع الحجج و المبررات المؤيدة له على النحو التالي:

الفرع الأول: سياسة حماية التجارة الدولية و مبرراتها

ويطق عليها أيضا السياسة الحمائية للتجارة الدولية و تسمى أيضا سياسة تقييد التجارة الدولية وقد تجلت هذه السياسة من خلال مجموعة أفكار المدرسة التجارية التي كانت ترى أن مصلحة الدولة العلماني تراكم الذهب داخل الدولة والسبل إلى ذلك كان زيادة الصادرات عن الواردات ،وعلى الحكومة أن تتخذ كافة الإجراءات اللازمة لتشجيع الصادرات والحد من الواردات وبالتالي لابد من اتخاذ إجراءات حمائية.

وفي هذا الإطار يمكن تعريف السياسة الحمائية للتجارة الدولية بأنها "عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة كمية أو غير كمية ، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة ، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.[1]

ويدافع المؤيدون لسياسة حماية التجارة الدولية – أو ما يمكن تسميتها السياسة التجارية الحمائية – عنها من خلال عدد الحجج لعل من أهمها:[2]

- ✓ حماية الصناعات الناشئة لاعتبارات اقتصادية: تقترح الحماية للصناعات الناشئة على أساس أنها لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تتبع سلعا مماثلة بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى ، ويكون ذلك عن طريق حمايتها جمركيا خاصة للصناعات التي تتوافر لقيامها عوامل النجاح .
- ✓ تقليل الواردات: ومن ثم قد تؤدي هذه السياسة إلى تحسين العجز في ميزان المدفوعات .
- ✓ حماية الأسواق الوطنية من سياسة الإغراق: التي تمارسها الدول الأجنبية المصدرة لسلع رخيصة، والإغراق إما أن يكون مؤقتا أو دائما لحماية المنتجين المحليين من الخسائر كبيرة، لأن المنافسة الأجنبية بهذه السياسة تحرمها من الحصول على أرباح كافية.
- ✓ تؤدي إلى تحقيق أهداف إستراتيجية وهي المتعلقة بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري ،فقد يتطلب امن المجتمع توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة.
- ✓ تؤدي الحماية إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع الكمالية والسلع التي لها بدائل محلية ، ويتوقف ذلك على مرونة الطلب على الواردات.

[1] محمد خالد الحريري، الاقتصاد الدولي ، المطبعة الجديدة ،دمشق،1977،ص 202

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، مرجع سبق ذكره،ص ص 132-133.

- ✓ تؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة العمالة في المجتمع.

الفرع الثاني: سياسة حرية التجارة الخارجية ومبرراتها

وتسمى أيضا السياسة التجارية التحررية حيث ظهرت في عصر المدرسة الاقتصادية الفيزيوقراطية وقد انتعشت مع أفكار آدم سميث خاصة مع مبدأ " دعه يعمل واتركه يمر" حيث أكد الاقتصاديين التقليديين من الناحية النظرية إن التبادل الحر يشكل أحسن وضع بالنسبة للعالم .

إن أنصار سياسة الحرية يعارضون التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية يؤكدون على أهمية المنافسة الحرة ويطالبون بعدم استخدام الإجراءات الجمركية للتمييز في المعاملات مع الدول المتخلفة.[1]

وفي هذا الإطار يمكن تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية بأنها عبارة عن " مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة وغير المباشرة الكمية وغير الكمية، التعريفية وغير التعريفية لتعمل على تدفق التجارة الخارجية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة[2]

يسوق المؤيدون لسياسة حرية التجارة الخارجية العديد من الحجج المعضدة بموقفهم أهمها:[3]

- ✓ إن حرية التجارة الخارجية تسمح لكل دولة بان تتخصص في إنتاج السلعة التي ترى فيها ميزة نسبية بسبب ظروفها الطبيعية، ونتيجة وفرة عوامل الإنتاج المناسبة لإنتاج هذه السلعة.
- ✓ لا تستطيع الدول المتمتعة بمزايا الإنتاج إلا في ظل تبادل دولي يمكن الدولة التي تتمتع بميزة نسبية وميزة تنافسية في إنتاج سلعة ما أن تتوسع في إنتاج تلك السلعة بما يفوق احتياجاتها المحلية، وتقوم بمبادلة ذلك الفائض مع أخرى تحصل منها على احتياجات من السلع التي تعاني من نقص فيها.
- ✓ تطبيق الحجم الأمثل للمشروع نتيجة لاتساع السوق،وتمكن المشروعات التي تتطلب حجما كبيرا من الوصول إلى الوضع الأمثل ،فسياسة حرية التجارة تتسع لهذه المشروعات بزيادة الإنتاج وتصديره ،وتخفيض التكلفة طالما أن سعة السوق متوفرة.
- ✓ منع الاحتكارات،فإذا وجدت الحماية فان كثيرا من المشروعات التي لا تتمتع بأي كفاءة تذكر تصبح في وضع احتكاري يمكنها من أن ترفع مستوى أسعار سلعها وأن تقلل من كميات الإنتاج ،وأن تبيع منتجاتها إلى المستهلكين مهما ساءت جودتها ،وبالتالي يعمل الاحتكار على

[1] عبد الرحمن يسري احمد، الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة،1978، ص 226.
[2] نفس المرجع ،ص226.
[3] نفس المرجع، ص 228.

الإسراف في استخدام الموارد واستغلال المستهلك ،مما يسبب أضرارا للاقتصاد القومي والرفاهية الاقتصادية معا.

- ✓ إن تبني سياسة حرية التجارة الخارجية يؤدي إلى انتعاش التجارة الخارجية بين دول العالم لأنها تؤدي إلى اتساع السوق أمام الصادرات والمنتجات التي تتمتع فيها كل دولة بميزة نسبية وميزة تنافسية.
- ✓ تشجيع التنافس الدولي، تحمله من تحقيق أقصى قدر من الإنتاج وبأقل تكلفة ممكنة، حيث تدفع المنتجين إلى تخفيض التكلفة من أجل تخفيض أسعار منتجاتهم وتعظيم الإرباح ومن ثم المزيد من الإنتاج.
- ✓ يؤدي إتباع سياسة حرية التجارة الخارجية إلى زيادة الدخل القومي لكل أطراف التبادل التجاري الخارجي.
- ✓ يؤدي إتباع سياسة حرية التجارة الخارجية إلى تخصيص أفضل الموارد الاقتصادية وزيادة مستوى التشغيل في الاقتصاد القومي لكل دولة.
- ✓ إن إتباع سياسة حرية التجارة الخارجية يؤدي إلى تعظيم الصادرات في إطار إتباع إستراتيجية من أجل التصدير ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي.

وفي إطار كل تلك الحجج بدأت تسود في العالم سياسة حرية التجارة الخارجية واقتناع كثير من دول العالم أن تحرير التجارة الخارجية من القيود هو السبيل إلى انتعاش التبادل التجاري وزيادة الدخل القومي لكل دول العالم وزيادة الرفاهية الاقتصادية.

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية

للسياسة التجارية أدوات تمكن من التأثير على التجارة الخارجية لبلد ما سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومن أهم هذه الأدوات:[1]

الفرع الأول: الرقابة على الصرف ونظام الحصص

أولا: الرقابة على الصرف

يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود التعامل في النقد الأجنبي حيث لا يتسنى لأي شخص شراء أو بيع النقد الأجنبي إلا في الحدود التي تنص عليها التنظيمات ،وتعتبر الرقابة على الصرف وسيلة فعالة

[1] جودة عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص ص 162-170.

للتحكم في التجارة الخارجية، فمثلا عند استيراد سلعة معينة يمنع أو يقلل تخصيص الاعتمادات لمستوردها ،ولا يقف الأمر عند تحديد كمية النقد الأجنبي التي تخصص لاستعمال معين ،بل غالبا ما يقترن هذا بإتباع أسعار صرف متعددة للتمييز بين الاستعمالات المختلفة للنقد الأجنبي، فعندما تكون السلعة ضرورية تخصص لها إعتمادات النقد الأجنبي اللازم لاستيراد سعر منخفض ،أما إذا كانت السلعة أقل أهمية فيخصص لها كميات من النقد الأجنبي بسعر صرف معتبر نسبيا ،أما فيما يخص الصادرات فتشجيعها يعني إن سلطة الرقابة على النقد تقوم بشراء الصرف الأجنبي من مصدر هذه السلع بسعر صرف أعلى كأن يشتري الدولار المتحصل في تصدير المنتجات بسعر اعلي من الدولار المتحصل من تصدير القطن مثلا.

ثانيا: نظام الحصص

يقصد به فرض قيود كمية على الصادرات والواردات من سلعة معينة ،فإذا طبق نظام الحصص على الواردات فقد يكون القصد منه تقليل الطلب على الصرف الأجنبي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات ،وقد يكون القصد أيضا حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية.

أما فيما يخص الصادرات فيكون القص منه المحافظة على التموين الذي يفرض عليها،أي ضمان وجود كميات كافية وبأسعار منافسة للمستهلكين المحليين ،كما أن هذا النظام أداة فعالة للتحكم في التجارة وله أيضا آثار عملية تتمثل في انتشار الفساد والرشوة في محاولة الحصول على أكبر حصة وكذلك تكريس الاحتكار وبعزل السوق المحلية على الأسواق الخارجية والحد من فرض الاحتكار أمام المستهلك.

الفرع الثاني: تراخيص الاستيراد

يقصد بها تلك التصاريح التي تمنح للأفراد والهيئات تمكينا لهم لاستيراد سلعة معينة من الخارج ،وتلجأ الدولة لهذه الأداة من أدوات السياسة التجارية عندما تتحكم أزمة ميزان المدفوعات بها في صورة عجز مستمر وندرة شديدة في العملات الأجنبية ،فهي إذن وسيلة فعالة للرقابة على التجارة الخارجية ولكن لها مساوئ أيضا من رشوة وفساد،وهذا لارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع تكاليف التنمية ،إذن فهي سياسة غير مستحبة للتطبيق على الواردات للسلع الضرورية.

الفرع الثالث: اتفاقيات التجارة والدفع

تعتبر اتفاقيات التجارة والدفع من وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية، والحكمة من اللجوء إليها هي ضمان تعادل الحقوق والديون الناتجة عن تعامل بلد مع البلدان الأخرى، ومن أهم النتائج التي

تترتب عن اعتماد بلد ما بدرجة كبيرة اتفاقات التجارة والدفع في الممارسات الخارجية هي تجزئة ميزان المدفوعات فيصعب الحديث عليه نظرا لاستحالة استخدام الرصيد الموجب مع بلد لتسوية الرصيد السالب مع بلد آخر.

الفرع الرابع: الرسوم الجمركية

هي ضرائب تفرض على السلع عند عبورها الحدود الدولية، وتفرض الضرائب على السلع الداخلة إلى البلاد وتدعى بالرسوم على الواردات أو على السلع الخارجية من البلد وتسمى بالرسوم على الصادرات وتنقسم إلى نوعين:

أولا: الرسوم القيمية: وهي تلك التي تفرض لنسبة مئوية من قيمة السلعة محل الضريبة.

ثانيا: الرسوم النوعية: تفرض كمبلغ معين على وحدة السلعة محل الضريبة وهذا الحيز هو الأسهل من حيث إدارتها من الرسوم القيمية.

كما تفرض الرسوم الجمركية لغرضين حيث توجد رسوم غرضها هو جلب إيرادات للخزينة وتكون هذه السلع التي يتمتع الطلب عليها مرونة سعرية منخفضة ،وعند فرض الرسوم الجمركية يترتب عليها ارتفاع الثمن، أما الرسوم التي تفرض بفرض حماية الإنتاج المحلي فهي تفرض على السلع المنافسة للإنتاج المحلي.

يمكن أن يتعدى الغرض من فرض هذه الرسوم إلى تحقيق الفرضين معا ،أي جلب إيرادات للخزينة العمة وحماية الإنتاج الوطني.

خلاصة الفصل

إن التجارة الخارجية هي القوة الدافعة للتقدم الاقتصادي في العالم، فهي تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية لارتباطها وتفاعلها مع مختلف القطاعات المكونة للهيكل الاقتصادي للدول، وترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بظاهرة التخصص وتقسيم العمل ،إذ أنه لولا قيام المبادلات الدولية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج السلع بكميات تزيد عن حاجتها دون أن تنتج شيئا من سلع أخرى، ومن ناحية أخرى لولا وجود التخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع ولما قامت التجارة الدولية.إن سياسات التجارة الدولية بنوعها الحرة والمقيدة والأهداف المرجوة منها نبين إن السياسة التجارية تعود إلى طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد في أي دولة، فتباين السلع التي تدخل في التجارة الدولية وتباين أثمانها يرجع إلى اختلاف الدول في تمتعها بعناصر الإنتاج، والى ظروف الطلب على السلع المختلفة،بالإضافة إلى الوفورات الناشئة عن حجم الإنتاج والتجارة في السلع المتمايزة وتقسيم الأسواق والعوامل السياسية...الخ.فالنموذج المتوازن والشامل الذي يجمع بين هذه العوامل هو وحده القدر على إعطاء تفسير كامل لظاهرة التجارة الدولية ،حيث تعتبر هذه الأخيرة دافعا أساسيا لعملية التنمية اتبعتها ونجحت على إثرها العديد من البلدان المتقدمة والتي من شانها أن تنصح البلدان المتخلفة على إتباعها ،قصد تحقيق الانطلاقة الاقتصادية.

تمهيد:

إن التحدي الرئيسي الذي يواجه سياسات معظم دول العالم يكمن في كيفية خلق الثروة دون الإضرار بالبيئية أو تدهور الوضع البيئي عن المستوى العالمي ممثلا بالتسخين الحراري للجو وفقدان طبقة الأوزون والتصحر وما إلى ذلك من مشاكل بيئية.

وتأسيسا على ذلك اتجهت الجهود الدولية إلى إحكام الربط بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة المحافظة على البيئة، من خلال تبني مفهوم التنمية المستدامة، فقد اقترح الاتحاد الأوروبي مثلا حزمة من القواعد التي تهدف إلى الربط بين حماية البيئة والمناخ من جهة والاقتصاد من جهة أخرى، وذلك من خلال التركيز على الفوائد الاقتصادية لخفض الانبعاثات الحرارية والاعتماد على مصادر الطاقة البديلة عن طريق تبني بعض القواعد الجديدة والتي تستهدف إقناع العالم بأنه يمكن حماية البيئة والمناخ وتحقيق عائد اقتصادي في الوقت نفسه.

وفي هذا الفصل سنتناول مفهوم التنمية المستدامة، خصائصها، أهدافها وأهم سبل أو أدوات تحقيقها، وذلك من خلال المبحث الأول، أما عن المبحث الثاني فقد قدمنا أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة، في حين عرضنا في المبحث الثالث أهم استراتيجيات ونظريات التنمية المستدامة، مع إبراز أهم التحديات والمعوقات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في العالم.

المبحث الأول: عموميات حول التنمية المستدامة

أصبح تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات المعاصرة موضوعا هاما وذا مغزى واقعي ومستقبلي، وهو لا يهتم بمسيرة التنمية الحالية لبلدان العالم فقط، بل يهتم بمستقبل البشرية جمعاء، حيث ترتكز استرتتيجية التنمية المستدامة حول دعم مختلف الجوانب وتطبيق مختلف السياسات وإشراك كافة الأطراف والفئات بطريقة تتيح تنمية شاملة للمجالات الاقتصادية، الإجتماعية والبيئية دائمة بين الحاضر والمستقبل عن طريق الحد من إهدار كافة الموارد الاقتصادية، المادية والمعنوية، أي السعي نحو استخدامها استخداما أمثلا وكفؤا.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

نتيجة لحياة الإنسان على كوكب الأرض واستغلال موارده سواء استغلالا أمثلا أو جائر، ظهرت المناداة بتحقيق ضوابط للتنمية واستغلال الموارد الطبيعية استغلالا لا يؤثر بشكل أو بآخر على الأجيال القادمة.

الفرع الأول: نشأة وتطور التنمية المستدامة

مر تطور التنمية المستدامة بعدة مراحل تاريخية، ويمكن توضيح أهم المراحل التاريخية لتطور التنمية المستدامة كما يلي:

أولا: قبل فترة السبعينات

انعكاس العلاقة بين الأنشطة البشرية والنظم البيئية ليست جديدة، فقد كان موجودا بالفعل في الفلسفات اليونانية والرومانية، حيث دعت الفكرة لاستخدام الحذر والمعتدل للموارد الطبيعية وإلى الامتثال للطبيعة، ومرت هذه الفترة بعدة محطات:[1]

1- **عام 1798** تنبأ " مالتوس" أن الأراضي الزراعية لا يمكن أن توفر الغذاء في ظل تزايد عدد السكان.

2- **عام 1808** يقترح العالم الكيميائي السويدي" أرمينيوس" أن انتشار CO_2بتقوية الاحتباس الحراري يمكن أن يتسبب في ارتفاع متوسط حرارة الأرض.

[1] فرحات حدة، استراتيجيات المؤسسة المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل التنمية المستدامة،دراسة حالة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 5، 2010، ص 125.

3- **عام 1827** وصفت ظاهرة ارتفاع الحرارة عن طريق الاحتباس الحراري.

4- **عام 1865** أعلن " جيفونز" نهاية الثورة الصناعية في بريطانيا نتيجة لنضوب احتياطاتها من الفحم.

5- **عام 1873** تم إنشاء المنظمة الدولية للأرصدة الجوية التي صارت فيما بعد منظمة الأرصاد الجوية العالمية.

6- **عام 1957:** فتح العالم الأمريكي " بلاس" النقاش حول الإنسان في التغيرات المناخية، وبدأت القياسات المنتظمة لغاز CO_2 وفي هاواي وألاسكا.

7- **عام 1968** : تم إنشاء نادي روما، حيث ضم مجموعة معتبرة من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم، و دعى هذا النادي إلى وجوب أبحاث في مجالات التطور العلمي لغرض تحديد النمو في الدول المتقدمة.

ثانيا: فترة السبعينات:

1- عام 1971: نشر تقرير فونيكس بسويسرا حول التنمية والبيئة لإظهار ان التنمية والبيئة غير متناقضان.

2- عام 1972: تقرير نادي روما Le Club de Rome " حدود النمو " قام به باحثون من معهد ماساشوستيش للتكنولوجيا بطلب من نادي روما.كما يطلق على هذا التقرير " تقرير ميدوز " نسبة لاسم مدير فريق البحث "ادنس ميدوز" ، صرّح هذا التقرير أن أخطار التنمية الاقتصادية والنمو الديموغرافي في تزايد وهذا من جانب استنزاف الموارد الطبيعية وإرتفاع نسب التلوث والاستغلال المفرط للأنظمة البيئية[1].

3- عام 1972: انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية (لمؤتمر ستوكهولم) وقد اشترك فيه 114 دولة حيث انتهى المؤتمر بوضع مجموعة من التوصيات[2]:

- إنشاء صندوق خاص لتمويل مشروعات البيئة.
- دعوة الحكومات إلى بذل الجهود لحماية البيئة من التلوث.
- دعوة منظمات الأمم المتحدة خصوصا اليونيسكو لاتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء جدول برنامج دولي للتربية البيئية يوجه إلى الجمهور أو يغطي جميع مراحل التعليم.

[1]http:// www.manocore.cm/ documentation/ club-rome.html, Date de consultation le : 05-03-2013.

[2] فريحة حسين ،التنمية المستدامة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أيام 10و 11نوفمبر 2009، ص 2.

4- عام 1979: اتفاقية بون حول حفظ أنواع الحيوانات المهاجرة.

ثالثا: فترة الثمانينات:

1- عام 1982: المؤتمر الثاني للبيئة، الذي عقد في نيروبي العاصمة الكينية، وقد تم خلال هذا المؤتمر مناقشة المواضيع المتعلقة بالبيئة والتنمية[1].

2- عام 1987: أصدار اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للامم المتحدة دعوة عاجلة تتعلق باقتراح استراتيجيات وطرق تتعلق بالبيئة وذلك من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة في عام 2000م وما بعدها، بالاضافة الى بلوغ أهداف مشتركة ومتساندة تأخذ بعين الاعتبار العلاقات المتبادلة بين الناس والموارد البيئية والتنمية[2].

3- عام 1988: اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها.

رابعا: فترة التسعينات وما بعدها:

1- عام 1992: إنعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (CNUED) أو كما هو معروف "قمة الأرض" Sommet de la planète terre أو "قمة ريو ديجانيرو"؛ ضم ممثلين من 178 دولة، وثم تسليط الضوء على علاقات الصلة بين البيئة والتنمية وتمثلت النتائج الفورية المترتبة على مؤتمر قمة الأرض في بعض الاتفاقيات:

- الأجندة 21 خطة عمل من شأنها أن تستجيب للأهداف فيما يخص البيئة والتنمية في القرن الحادي والعشرين.
- للأهداف فيما يخص البيئة والتنمية في القرن الحادي والعشرين[3].
- إعلان ريو حول البيئة والتنمية الذي يحتوي مجموعة محددة لحقوق وواجبات الدول.

وأهم ما جاء في إعلان ريو مايلي:

✓ منح أولية خاصة ورعاية لأحوال وأوضاع البلدان النامية والبلدان الاكثر فقرا.

✓ تعاون الدول في مجال الصحة وسلامة النظام الايكولوجي للأرض.

✓ سن التشريعات بشأن حماية البيئة بواسطة جميع الدول.

---

[1] زهيـة بوديـار، شوقي جباري، تقويم الأثر البيئي للمشاريع كأداة لتحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر - ، الملتقى العلمي الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة،جامعة محمد بوضياف، المسيلة،أيام 10-11 نوفمبر 2009، ص 04.

[2] تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، ترجمة محمد كمال عارف ، **مستقبلنا المشترك** ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1989، ص13. بتصرف.

[3] historique du Développement durable , Date de consultation: (13/03/1013), http:// www.igapura.org/ historique.html

2- **عام 1997:** تم إقرار بروتوكول كيوتو باليابان الذي يهدف إلى إقامة تعاون عالمي لمكافحة تغير المناخ والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة واستخدام آلية التنمية النظيفة والتي تنص على[1]:

- نصت معاهدة كيوتو على التزامات قانونية للحد من انبعاث أربعة من الغازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروس، وسداسي فلوريد الكبريت)، ومجموعتين من الغازات هيدروفلوروكربون، والهيدروكربونات المشبعة بالفلور التي تنتجها الدول الصناعية.
- ونصت أيضا على التزامات عامة لجميع البلدان الأعضاء، واعتبارا من عام 2008، صادق 183طرفا على الاتفاقية، التي كان قد اعتمد استخدامها في 11ديسمبر 1997 في كيوتو في اليابان، والتي دخلت حيز التنفيذ في 16فبراير2005.

3- **عام 2002:** قمة جوهانسبرغ: حيث توصلت هذه القمة إلى انتشار صندوق تضامن عالمي للقضاء على الفقر[2].

حيث هدف كذلك هذا المؤتمرفي أعماله إلى مراجعة أجندة القرن 21 وتقييم ما تحقق من انجازات في مجال البيئة والتنمية المستدامة، مع تحديد المعوقات التي حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة وقد تم خلال هذا المؤتمر الوصول إلى[3]:

- ✓ منح الاتحاد الأوربي للدول النامية مبلغ 22 مليار أورو لتحسين الرعاية الصحية والبيئية وتنمية اقتصاديات تلك الدول.
- ✓ حصول الدول النامية على 1,8 % من الناتج المحلي الإجمالي للدول الغنية لمساعدها في حل مشاكل الصرف الصحي وتنقية مياه الشرب.
- ✓ خفض الدعم الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والذي يصل إلى 334 مليار أورو سنويا للمزارعين مما يقضي على أي منافسة للدول النامية في الأسواق العالمية.

4- **عام 2004:** استضافت ألمانيا في المؤتمر الدولي للطاقات المتجددة في بون.

---

[1] خبابة عبد الله، بوقرة رابح، الوقائع الإقتصادية – العولمة الاقتصادية والتمنية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2002، ص ص 252- 253.

[2] فريحة حسين، مرجع سبق ذكره، ص2.

[3] **قمة جوهانسبورغ** ، تارخ الزيارة: 2013/03/17 ، عن موقع:
lhttp: //www.un.org/arabic/conferences/wssd/basicinfo/index.html

5- عام 2007: مؤتمر بالي للتغيرات المناخية في الفترة من 13-14 ديسمبر2007، حيث شاركت أكثر من 200 دولة في هذا المنتدى العالمي. جاء من أجل اتفاقية جديدة تحل محل بروتوكول كيوتو الذي ينتهي العمل به عام 2012.

6- عام 2009: تم عقد المؤتمر الـــ15 للدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية حول تغير المناخ في العاصمة الدانماركية كوبنهاغن خلال الفترة من 7-18 ديسمبر 2009 بالوصول إلى صياغة رد دولي فعال حول التغيرات المناخية. وحضر المؤتمر 119 من زعماء دول العالم.

7- **عام 2010:** اعتُمد بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وذلك خلال الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في 29 أكتوبر 2010 في ناغويا باليابان[1].

ومنه التنمية المستدامة هي تنمية لخدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر بمصالح الأجيال القادمة، أي ترك المصادر المتوفرة الآن للأجيال القادمة بنفس الوضع الذي هي عليه أو أحسن وأن يوضع في الحسبان عند اتخاذ قرار التنمية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بجانب الأبعاد الاقتصادية.

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة

لقد تنوعت تعاريف التنمية المستدامة إلى أكثر من تعريف منها ما يلي:

" التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقية التي لها القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تعتمد على المفاهيم البيئية وتتخذ التوازن البيئي كمحور أساسي لها"[2].

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة

لقد تنوعت تعار يف التنمية المستدامة إلى أكثر من تعريف منها ما يلي:

<< التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقية التي لها القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تعتمد على المفاهيم البيئية وتتخذ التوازن البيئي كمحور أساسي لها >> [3].

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية و التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها ، أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، كندا، 2011، ص 1.

[2] سلامة سالم سالمان، تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقدة في تونس، 2007، ص 53.

[3] المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية والتمنية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، شرم الشيخ ، مصر، 2007،ص 53.

يتبين من هذا التعريف أن الإنسان يمثل الاهتمام المشترك لكل التمنية البشرية والتنمية المستدامة، وإن كانت الأخيرة تنظر بعين الاعتبار إلى احتياجات الأجيال القادمة.

<< عرفت أيضا التمنية المستدامة أنها صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبية لاحتياجات البشر الحاليين الاجتماعية و الاقتصادية وإدارتها بأرقى التكنولوجيا والعلم المتاحين مع ضمان استمرارية الموارد الرفاهية للأجيال القادمة >>[1].

فهذا التعريف يشمل الأطر والأهداف والمحددات والمؤشرات والنتائج في وقت واحد فهو وإن لم يكن الأشمل فهناك تحفظ عليه، إلا أنه أو تعريف مناسب.

وقد توصل تقرير بروند تلاند عام 1987 إلى تعريف التنمية المستدامة: << أنها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدر الأجيال المستقبلية على الوفاء باحتياجاتها، فهي عملية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الاجتماعية معتمدة في ذلك علة تخطيط شامل لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وتسير في اتجاه محدد لتحقيق أهداف محددة منها رفع مستوى معيشة الأفراد بما لا يتعارض مع الحفاظ على الموارد البيئية>> .[2]

المطلب الثاني: خصائص وأدوات تحقيق التنمية المستدامة

الفرع الأول: خصائص التنمية المستدامة

التنمية المستدامة مفهوم مرتبط بالتوفيق بين البيئة والتنمية، بحيث يتم مراعاة الجوانب البيئية وأخذها في الاعتبار لدى قرارات التنمية وهي تنمية إنسانية بالدرجة الأولى غايتها الإنسان وتأهيله دينيا، تعليميا، ثقافيا و صحيا وتلبية حاجاته الأساسية وتحقيق المساواة والعدالة داخل المجتمع وتحدد خصائص التنمية المستدامة في الجوانب التالية:[3]

- التمركز حول البيئية:

حيث يتم التركيز على ارتباط التنمية بالبيئة، حيث تؤخذ التكاليف البئية في الاعتبار ضمن عناصر تكاليف المشروع.

- ذات بعد قومي:

[1] صلاح عباس، التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010، ص 18.
[2] سحر قدوري الرفاعي، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية، سبتمبر 2006، ص 18.
[3] عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2011، ص ص 181-183.

تتطلب التنمية المستدامة بعدا استراتيجيا لارتباطها بالبشر والموارد النامية والتلوث الذي لا يعرف الحدود السياسية بين الدول فينتقل عبر الماء والهواء والكائنات الحية.

- الاهتمام بنوعية حياة الإنسان:

فالتنمية المستدامة تنمية إنسانية بالدرجة الأولى تتمتع بالارتقاء بالإنسان من كافة الجوانب التي تحقق سعادته الحقيقية في دنياه وآخرته.

- تنمية متوازنة:

توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة في نفس الوقت، بما يكفل تحقيق التوازن بين أنشطة الإنسان والبيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لتحسين فرص حياة الإنسان في حاضره ومستقبله.

- التركيز على البعد الزمني:

فهي تنمية طويلة المدى تؤثر على الجيل الحاضر والأجيال القادمة.

- ذات بعد مستقبلي:

فهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد المناخية.

- التمركز حول ضمان الاحتياجات الأساسية للفرد:

تتركز اهتمامات التنمية المستدامة على الإنسان وتلبية حاجاته الأساسية لتحسين نوعية حياته المادية والمعنوية.

- تنمية متكاملة:

تراعي البعد البشري والحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع بضمان الحرية والمساواة والعدالة والارتباط الوثيق بين التنمية البشرية والتنية المستدامة حتى تنشأ مصطلح التنمية البشرية المستدامة.

- تنمية تحقق تساوي الفرص:

حيث تلبي الاحتياجات الإنسانية والفرص المتساوية للجميع.

- تنمية ذات بعد أخلاقي:

ترتبط بفكرة العدالة والمشاركة المجتمع ومراعاة الفئات الضعيفة وتلبية احتياجاتها.

- تنمية متعددة الأبعاد:

تمس كل الجوانب والأبعاد سواء مادية أو معنوية للإنسان.

الفرع الثاني: أدوات تحقيق التنمية المستدامة

حتى تتحقق التنمية المستدامة لابد من التنسيق بين جميع شعوب العالم لأن ظاهرة تدهور البيئة لا تصدها حدود من أي نوع ولتحصين التنمية المستدامة يجب استخدام الأدوات اللازمة لذلك نذكر منها ما يلي:

أولا: التربية والنوعية البيئية التي تهدف إلى تطوير المجتمع سواء على المستوى الدولي أو العالمي يتمتع بدرجة كافية من الوعي لقضايا البيئة والتنمية ومهتم بهذه الأمور المصيرية والمشكلات المرتبطة بها ويمتلك المعرفة والمهارات والاتجاهات والدوافع ولديه التزام فردي وجماعي بالسعي لإيجاد حلول المشكلات القائمة وتطبيق الاستراتيجيات والممارسات الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال إلزام المدارس والمعاهد الدولية والوطنية بشكل عام بان تضع في استراتيجياتها بعض المبادئ كتحقيق التعليم البيئي والتنموي من المراحل الأساسية وصولا إلى المراحل المتقدمة أو دمج مفاهيم البيئة والتنمية في جميع مراحل أو برامج التعليم.

ثانيا: تصميم وتخطيط وتنفيذ برامج التوعية والبيئة والمساعدة الفنية والإعلامية للقطاعات والفئات الشعبية المختلفة.

ثالثا: إنتاج وبث برامج إعلامية تتعلق بالتوعية بالطاقة البديلة الناتجة من الشمس والرياح باعتبارهما طاقتين نظيفتين ودائمتين وكذلك التعامل مع النفايات المنزلية والمخلفات الزراعية باعتبارهما مصادر إنتاجية واقتصادية.

رابعا: وضع الخطط الكفيلة لمواجهة الكوارث الطبيعية.

خامسا: الالتزام بمبدأ الإنتاجية والتنمية المستدامة والمتمثلة في استغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الأمثل.

سادسا: المحافظة على التنوع البيولوجي وتأمين بقاء سائر الأنواع من الحيوانات والنباتات.

سابعا: وضع السياسات والتدابير الموجهة للحفاظ عل البيئة وحمايتها من التلوث وتنقسم إلى مجموعتين أساسيتين تضم كل مجموعة العديد من الأساليب و الأدوات:[1]

المجموعة الأولى: تمثل في الأدوات الاقتصادية المتمثلة في:

- ✓ إصدار تراخيص بالتلوث يتم الاتجار فيها بالحدود القصوى المسموح بها.

[1] أحمد عبد الخالق السيد، أحمد بديع بليح، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص ص 131-141.

- ✓ فرض رسوم إصدار على المخلفات والنفايات والأنحاء الملوثة للبيئة.
- ✓ المدخلات والمخرجات في العملية الإنتاجية تفرض عليها ضرائب أو تمنح لها إعانات أو حوافز.
- ✓ دعم عملية الإحلال والتبديل للأجهزة التي قد تستخدم في خفض التلوث

المجموعة الثانية: ترتكز هذه المجموعة على:

- ✓ فرض القيود وعيين الحدود في معالجتها لقضية التلوث والأخطار البيئية من خلال التنظيمات التشريعية واللائحية التي تحدد مستويات إصدار التلوث.
- ✓ توظيف اشتراطات معينة تتعلق بأسلوب الإنتاج أو المنتجات وقد تذهب في أقصى صورها إلى حظر ممارسة أنشطة محلية معنية لم تراع للمعايير والقيود المفروضة وذلك لما يترتب عليها من مخاطر بيئية.
- ✓ تدخل الحكومات وتتحمل في سبيل ذلك نفقات مثل القيام بعمليات التنظيف وجمع المخلفات وتنقية المياه وتطهيرها من المتلوثات والقيام كذلك بتنمية وتطوير تكنولوجيا جديدة نظيفة بيئيا.

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق العدالة وتلبية حاجيات جميع الشعوب في الجيل الحالي والعدل في تلبية حاجات المستقبل وهذا وفقا لأهداف ومبادئ تم تسطيرها من اجل تحقيق تنمية فعالة.

الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة

مع بداية القرن الحادي والعشرين بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة تبناها البنك العالمي للإنشاء والتعمير تقوم على عشر مبادئ أساسية:

أولا: تحديد الأوليات بعناية: اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية، التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية لمشكلات البيئة وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية ففي سنة 1992 تبين أن التلوث بالرصاص م أهم مشكلات البلد ثم مشكلات الآمونيات، وأمكن التوقف عن استخدام البنزين

المحتوي على مادة الرصاص والآن حوالي خمسين دولة تعمل جديا على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع الدولي المحلي[1].

ثانيا: الاستفادة من كل دولار: كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة مبرر وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة، وأفادت الجهود في هذا المجال في عدة ولايات من الجزائر أن التأكيد يسمح بتحقيق انجازات كبيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة والعمل سويا على تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية[2].

ثالثا: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: بعض المكاسب في مجال البيئة وف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر ونظرا لخفض الموارد التي تكرسها لحل مشكلات البيئة، منها خفض الدعم على استخدام الموارد البيئية.

رابعا: استخدام الأدوات السوق حيثما يكون ممكننا: إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية كالجزائر بفرض رسوم الانبعاثات، تدفق النفايات وروم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

خامسا: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل: فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية فعلى سبيل المثال: مثل الحملات الرامية إلى إطلاع الرأي العام ونشر الوعي العام الذي يعتبر أقوى من النهج الأكثر تقليدية[3].

سادسا: العمل على القطاع الخاص: يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع البيئة للمؤسسات وإنشاء نظام

---

[1] شلابي عمارو طيار أحسن، << إشكالية التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري>> ، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وآثاره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008، ص 20.

[2] خبابة عبد الله، بوقرة رابح، مرجع سبق كره، ص 244.

[3] شلابي عمار طيار أحسن، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(الإيزو) الذي يشهد أن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة البيئية، وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة[1].

المبدأ السابع: الإشراك الكامل للمواطنين

عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون، حيث تعود ضرورة هذه المشاركة للأسباب الآتية:

- ✓ قدرة المواطنين في المستوى المحلي على تحديد الأولويات.
- ✓ أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي.
- ✓ أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة.
- ✓ إن مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا

يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل (الحكومة- القطاع الخاص- منظمات المجتمع المدني) وذلك لتبني تدابير جماعية لمواجهة بعض المشكلات.[2]

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفائة والفعالية:

بوسع المديرين البارعين انجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60% إلى 80% بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل وفي الجزائر أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداء مصانع الصلب إلى تحويل أدائها من أسوء إلى أفضل أنواع الأداء التي تمارس في العالم النامي.

المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فأن الوقاية تكون أرخص كثيرا و أكثر فعالية من العلاج و يسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضروري المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وباتت تضع في الحسبان التكاليف و المنافع البيئية عند تصميم استراتيجياتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من البيئة عنصر فعالا في إطار السياسات الاقتصادية و المالية، الاجتماعية، التجارية والبيئية.[3]

---

[1] خبابة عبد الله ، "التنمية الشاملة المستدامة ، المبادئ والتنفيذ "، من مؤتمر ريوديجانيرو1992 إلى مؤتمر بالي 1992 مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 7-8 أفريل 2008، ص6.

[2] العماري صالح، "دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة،0 2-21 أكتوبر، 2008، ص20.

[3] نفس المرجع ،ص22.

نستنتج أن المبادئ العشرة يسترشد بها الآن جيل جديد من صانعي السياسة البيئية و العقيدة البيئية الجديدة التي تتميز بمزيد من التشدد في إدماج تكاليف ومنافع البيئة في تقرير السياسة يجعل من السكان مكان الصدارة في الاستراتيجيات البيئية ويشخص و يعالج البواعث السلوكية للأضرار بالبيئة.

الفرع الثاني :أهداف التنمية المستدامة

يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة: [1]

- ✓ الوفاء بحاجات البشر و تحقيق الرعاية البشرية.
- ✓ الحد من التدهور البيئي
- ✓ الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية و الطبيعية
- ✓ وجوب التوصل إلى توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وإدارة الموارد وحماية البيئة

إضافة إلى الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الجديدة و مع تحديد نقاط البدء عام 1990 من المقرر بلوغ كل من هذه الأهداف بحلول عام 2010وهي :[2]

* القضاء على الفقر الدفع و الجوع و العمل على تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون على الأقل من دولار في اليوم بنسبة النصف حسب التوقيت الأتي:

- ✓ بين 1995_2010: إنقاص نسبة من يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف
- ✓ بين 1995_2010: إنقاص نسبة من يعانون من الجوع إلى النصف

تحقيق التعليم الابتدائي الشامل ضمن إتمام الأولاد و البنات على السواء مرحلة الدراسة الابتدائية بحلول عام 2010|.

* تشجيع المساواة بين الجنسين و تمكين النساء من أسباب القوة و إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي، في مستويات التعليم خلال فترة لا تتجاوز عام 2015.

*تخفيض نسبة وفيات الأطفال، وتخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة 30 بين عامي 1990و 2015.

* تحسين صحة الأمهات بين عامي 1990و 2015 تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة الثلث.

[1] خالد مصطفى قاسم ،ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2010،ص149.
[2] خبابة عبد الله ،بوقرة رابح ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 342-343.

* مكافحة فيروس و مرض الايدز و الملاريا و الأمراض الأخرى بحلول علم 2015 ووقف نهائي لفيروس نقص المناعة الايدز و متابعة مبادئ من العمل على عكس اتجاهه.

* ضمان استمرارية البيئة و دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد و برامجه عكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية.

* إقامة الشراكة عالمية من اجل التنمية والعمل على زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية و زيادة فرص الوصول إلى الأسواق.

المبحث الثاني : أبعاد التنمية المستدامة و مؤشراتها

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة

إن جوهر معضلة التنمية المستدامة هو عامل التلوث للموارد والأرض والمياه ،وهو نتاج النمو الصناعي السريع و احتكاك الإنسان المعاصر أو المستهلك الأخضر بمحيطه اليميائي، ويمكن حصر أبعاد التنمية المستدامة في:

الفرع الأول :البعد البيئي

تطرح التنمية المستدامة بتأكيدها على مبادا الحاجات البشرية ،مسالة السلم الصناعي أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها ،لكن الطبيعة تضع حدود ا يجب تحديدها و إحرامها في مجال التصنيع و الهدف من وراء ذلك هو التسيير و التوظيف الأحسن لرأس المال الطبيعي بدلا من نبذيره و الحفاظ على البيئة خصوصا من النفايات الخاصة و النفايات الصناعية وهي نوعان نفايات صناعية غير مهمة ونفايات صناعية خاصة والتي هي خطيرة على حياة الكائنات من هذه النفايات مما ينتج عن قطاعات النشاطات المتمثلة في الصناعات الكيميائية وتصفيات الزيوت الطبيعية .....الخ ويتضمن البعد البيئي ما يلي:[1]

أولا: الأراضي : فنسبتا للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة و فقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من إنتاجها و يخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية و هذه قضية معقدة و هامة جدا في علاقتها بالتنمية المستدامة و بالتالي فان طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رسمي النزاع الدول بالترية المستدامة وتطبيقها لمبادئها و تعتمد وثيقة الأجندة 21 على ضرورة استخدام منهجية كامل لإدارة الأنظمة البيئية و الأراضي و الأخذ بعين الاعتبار قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية بالموارد و عدم استنزافها و كذلك حماية الأراضي من التلوث و التدهور والتصحر و غيرها من أشكال التأثير على الموارد .

ثانيا :حماية المناخ من الاحتباس الحراري: حيث أصبح للاستخدام الكثيف للمحروقات مصدرا رئيسيا ملوثا للهواء في المناطق العمرانية و الاحتباس الحراري وثقب الأوزون الذي يهدد المناخ و المستويات الحالية للانبعاثات الغازات الحرارية من أنشطة البشر يتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها,

[1] عبد القادر عوينان ،تحليل الاثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة ،دراسة حالة الجزائر ،مذكرة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة البليدة ،2008،ص 132.

ولقد اهتمت أجندة 21 بمشاكل الغلاف الجوي الدولية و الإقليمية لحماية المناخ و مقاومة ظاهرة الاحتباس الحراري و منع استخدام المركبات التي تدمر طبقة الأوزون لتحسين نوعية الهواء

ثالثا:البحار و المحيطات و المناطق الساحلية: تشغل البحار و المحيطات ما نسبته 70 من مساحة الكرة الأرضية و هذا ما يجعل إدارة هذه المناطق من المهام الصعبة و ذلك راجع إلى تعقد أنظمة البيئة للمحيطات إضافة إلى أنها الأقل استكشافا من قبل العلماء

رابعا: صيانة و المياه: ذلك باعتبار المياه العذبة عصب الحياة وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية كذلك هي من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا لوضع اقتصادي و اجتماعي صعب ،والتنمية المستدامة تعنى بصيانة المياه لوضع الحد للاستخدامات المبددة و تحسين كفاءة شبكات المياه في ظل التزايد السكاني و تكاثر متطلبات التنمية على المياه ستبقى من اخطر معيقات التنمية المستدامة في العالم في السنوات القادمة

خامسا : التنوع الجوي: ويعتبر من أهم عناصر التنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة تراث الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال بدرجة كبيرة و إن أمكن وقفها.

الفرع الثاني :البعد الاقتصادي

تتطلب التنمية المستدامة ترشيد المناهج الاقتصادية، حيث أظهرت العقود الأخيرة مأزقا تنمو يا تمثل بشكل واضح في انقسام العالم الى شمال غني و جنوب فقير و يتمثل البعد الاقتصادي فيما يلي :[1]

أولا: حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية

بالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة يلاحظ أن السكان الدول المتقدمة يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، فمثلا استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط و الغاز و الفحم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند ب 33مرة و هو في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE اعلي بـــ 10 مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

كما أن الدول المتقدمة تتحكم بحوالي 90%من الناتج الصناعي العالمي و تمتلك حوالي 88%من إجمالي النشاط التجاري العالمي في حين يبلغ وزنها السكاني بحدود 25%من سكان الكرة الأرضية و

[1] بوعشة مبارك ،التنمية المستدامة ،مقاربة اقتصادية في اشكالية المفاهيم ،اوراق عمل المؤتمر العالمي الدولي "التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة سطيف ،7-8افريل 2008 ،ص 7-11.

هي تستهلك اثنتي عشرة ضعف مما تستهلكه دول الجنوب، ويبلغ متوسط دخل الفرد فيها بحدود عشرون ضعف من متوسط دخل الفرد في دول الجنوب.

- **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية**

فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة ولابد في هذه العملية من التأكد عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية، وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تمدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة الاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالإنقراض.

- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته**

وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل: المحروقات (وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي) كان كبيرا بدرجة غير متناسبة، يضاف إلى هذا أن الدول الغنية لديها الموارد المالية التقنية والبشرية الكفيلة بأن نضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف، وتستخدم الموارد بكثافة أقل وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها في تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى.

- **تقليص التبعية للبلدان النامية**

وثمة جانب من جوانب الروابط بين البلدان الغنية والفقيرة، يحتاج إلى دراسة دقيقة، ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نحو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية، وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا،ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي، وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

- **المساواة في توزيع الموارد**

إن الوسيلة الناجحة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد

والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية، وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروري بين لتحسين مستويات المعيشة.

- **الحد من التفاوت في المداخيل**

فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الداخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وإتاحة حيازة الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق أمريكا الجنوبية أو المهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لأغلب الدول النامية، وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية واكتسابها الشرعية، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان، وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة.

الفرع الثالث: البعد البشري

في هذا المجال تبرز فكرة التنمية المستدامة كدعامة أساسية في رفض الفقر و البطالة و التفرقة التي تظلم المرأة و الفجوة الكبيرة بين الأغنياء و الفقراء، ويتجلى هنا البعد الاجتماعي كأساس الاستدامة في:[1]

أولا: تثبيت النمو الديموغرافي (ضبط السكان): إن الزيادة السكانية تبلغ نحو 80 مليون نسمة كل سنة، وهذه الزيادة لا تتسع لها الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية السائدة إضافة إلى ذلك فان 85% من هذه الزيادة هي في دول العالم المتخلف و التنمية المستدامة من خلال هذا البعد تعني العمل على تثبيت نموا لسكان (تخفيض معدلات نمو الولادة) فالنمو المتزايد للسكان يؤدي إلى ضغوط حادة على الموارد الطبيعية المحدودة و على إمكانيات الدول و قدراتها على توفير الخدمات اللازم لجمع السكان، كذلك فان النمو السريع للسكان في بعض البلدان يعتبر إحدى إعاقات تحقيق التنمية.

أولا: مكانة الحجم النهائي للسكان: إن قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير المعروفة بدقة، فالحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته، فالنظرة الاستشرافية في ضوء

[1] الحرشي حميد عبد الله، السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص ص 22-24.

الاتجاهات الحاضرة للخصوبة تتنبأ بان أعداد السكان في العالم سيستقر عند حوالي 11.6مليار نسمة و هذا أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين، هذا النمو السكاني يؤدي بهم إلى الأراضي الحدية.

ثالثا: أهمية توزيع السكان: يلعب عنصر توزيع السكان دورا مهما في التنمية المستدامة فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، لا سيما المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات و المواد الملوثة فتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس و تدمر النظم الطبيعية المحيطة بها، ومنه فان التنمية الريفية ضرورية لنجاح التنمية المستدامة و انتهاج أساليب الإصلاح الزراعي واستخدام طرق تكنولوجية متطورة للحد من الآثار البيئية للتحضر.

رابعا: الصحة والتعليم: إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة فمثلا هناك ارتباط كبير بين الصحة و التنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نقية و غذاء صحي و رعاية صحية جيدة تعتبر من أهم المبادئ التنمية المستدامة و قد وضعت الأجندة 21 بعض الأهداف الخاصة بالصحة و أهمها تحقيق احتياجات الرعاية الصحية الأولية و خاصة في المناطق الريفية و الأمراض المعدية و حماية المجموعات الهشة مثل الأطفال وتقليص الإخطار الصحية الناجمة عن التلوث البيئي، كما أن التعليم يعتبر من أهم متطلبات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة وقد تم التركيز على التعليم في فصول وثيقة الأجندة 21 حيث إن التعليم أهم المواد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة .

خامسا: الأسلوب الديمقراطي في الحكم: يعد الحكم الراشد على الصعيد الدولي امرأ أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، فالتنمية بالمفهوم الواسع ارتفع إلى مستوى السياسة فتعالج مسالة الحكم و العلاقة بين الناس و الإدارة الحاكمة، إضافة إلى الإدارة العامة الرشيدة باعتبارها مكونات الحكم الراشد و التنمية المستدامة التي لا تشارك معها الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق و تعتمد على هذه المشاركة على القبول الاجتماعي و هي جوهر الديمقراطية.

الفرع الرابع: البعد التكنولوجي

ويتمثل فيما يلي :[1]

أولا: استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية: كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء و ارض، و في البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات و تنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية فان النفايات المتدفقة في كثير منها لا مفر منها من النتائج النشاط

[1] بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

الصناعي، وأشباه هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد و تكون أيضا نتيجة للإهمال و الافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية و التنمية المستدامة هنا تعني التحول الى تكنولوجيا أنظف و أكفا و استهلاك طاقة اقل.

ثانيا: الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة و بالنصوص القانونية الزاجرة: تعتبر التكنولوجيا المستخدمة في البلدان النامية أكثر نسبيا في التلوث من شكيلتها المستخدمة في الدول المتقدمة و التنمية المستدامة تعني التوجه نحو التكنولوجيات المحسنة و كذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض عقوبات في هذا المجال و تطبيقها و لسد الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة و المتخلفة يجب إقامة علاقات تعاون تكنولوجية سواء بالاستحداث أو التطوير لتكنولوجيات أنظف و ذات فكرة عالية تتناسب و ظروف الدول النامية.

ثالثا: الحد من انبعاث الغاز: وفي هذا المجال تهدف التنمية المستدامة إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاثات الغازات الحرارية و كذلك من خلال الحد صورة كبيرة من استخدام المحروقات و إيجاد مصادر أخرى للطاقة النظيفة لإمداد المجتمعات الصناعية و سيتوجب على الدول الصناعية اتخاذ خطوات جزئية للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، و اكتشاف تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكيدة .

***رابعا: لحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون:** التنمية المستدامة تعني الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض فاتفاقية كيوتو جاءت مطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيمائية، المهددة للأوزون، وتوضح بان التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر استطاع، لكن تعنت الولايات الأمريكية جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية مادام إن لا احد يستطيع إجبارها على ذلك.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

يمكن إبراز أهم المؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة في الجدول التالي:[1]

[1] لطرش ذهبية، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، أوراق عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الدولي " التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة "، سطيف، 07-08 افريل 2008 ، ص 7_8.

الجدول رقم (05): مؤشرات التنمية المستدامة

المؤشرات الاجتماعية	– النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر – تفاوت متوسط الدخل إلى معدل البطالة – نسبة متوسط اجر المرأة إلى اجر الرجل – النسبة المئوية للأطفال دون سن 15سنة الذين خرجو من بيوتهم – الحالات الغذائية للأطفال – حالات الوفيات معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5سنوات – متوسط العمر المتوقع عند الولادة – نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية ملائمة لتصريف مياه المجاري – نسبة السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب – نسبة السكان الذين تتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بمرافق الصحية الأولية – التحصين ضد الأمراض المعدية عند الأطفال معدل انتشار وسائل منع الحمل – نسبة إكمال الدراسة الابتدائية و الثانوية – معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين – نصيب الفرد من مساحة البيت – عدد الجرائم المبلغ عنها لكل 1000 نسمة – معدل النمو السكاني، سكان المناطق الحضرية المنظمة و غير المنظمة.
المؤشرات البيئية	– استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون _تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية – مساحة الأراضي الصالحة للزراعة و الأراضي المزروعة دائما – استخدام المبيدات الحشرية، استخدام الأسمدة – مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للأراضي – مساحة المستوطنات الحضرية

	– كثافة قطع الأشجار، الأراضي المصابة بالتصحر. – حجم المياه السطحية و الجوفية المستخرجة سنويا كنسبة مئوية من المياه المتوفرة – الطلب البيولوجي و الكيميائي على الأوكسجين ف الكتل المائية – تركيز البكتيريا القولونية الغائطية في المياه العذبة – المساحة المحمية، كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية – انتشار بعض الأنواع من الأمراض الرئيسية.
المؤشرات الاقتصادية	– نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي . – حصة الاستثمار من الناتج القومي الإجمالي – ميزان التجارة للسلع و الخدمات – الدين /الناتج القومي الإجمالي – مجموع المساعدات الإنمائية – كثافة استخدام المواد – نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة – توليد النفايات الصناعية و الحضرية الصلبة – توليد النفايات المشعة – توليد النفايات الخطرة – إعادة تدوير و استخدام النفايات – المسافة التي يقطعها كل فرد حسب واسطة النقل اليومي
المؤشرات المؤسساتية	– إستراتيجية التنمية المستدامة – تنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة – عدد أجهزة الراديو و اشتراكات الانترنيت لكل 1000نسمة – خطوط الهواتف الرئيسية و عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة – الإنفاق على البحث العلمي و التطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي – الخسائر الاقتصادية و البشرية الراجعة إلى الكوارث الطبيعية.

المصدر: سحر قدوري الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 27–28.

المطلب الثالث: قياس مؤشرات التنمية المستدامة و المشاكل التي تعترضها

الفرع الأول: قياس مؤشرات التنمية المستدامة

لما كانت مؤشرات التنمية توضح وفق أهداف عملية التنمية نفسها، فان هذه المؤشرات تختلف و تتعدد من فترة زمنية لأخرى نظرا لاختلاف و تعدد أهداف التنمية، وتجدر الإشارة إلى انه تم وضع قائمة المؤشرات التنمية المستدامة من طرف الأمم المتحدة، كمل صنفت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD مؤشرات التنمية إلى مؤشرات للمصدر و مؤشرات للنتيجة[1].

أولا: مؤشرات المصدر: تقيس مستويات التغير في، الأصول الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية، حيث تقيس نوعية الهواء و التغير في الموارد المائية و التغير في استخدام موارد الطاقة و التغير التكنولوجي والتغير في رأس المال البشري و في الإنفاق على الاستثمار في رأس المال البشري.

ثانيا: مؤشرات النتيجة: تشمل أنماط الإنفاق و معادلاته و توزيع الدخل والصحة و التعليم والعمل وتمر عملية إعداد المؤشرات بمجموعة من المراحل تتمثل في:[2]

1- المرحلة الأولى: تشمل الخطوات التالية:

- ✓ تحديد الجهات ذات العلاقة بعملية التنمية المستدامة بشقيها الحكومية و الخاصة.
- ✓ تحديد دور كل جهة في عملية التنمية والأهداف التي تسعى لتحقيقها في ظل الأولويات الوطنية .
- ✓ وضع آلية لتحقيق التنسيق و التكامل بين ادوار هذه الجهات.
- ✓ تحديد المؤشرات التي نستخدمها هذه في تقييم انجازاتها.

2- المرحلة الثانية: تشمل الخطوات التالية:

- ✓ تحديد المؤشرات المستخدمة في الدولة.
- ✓ تبيان مدى انسجام هذه المؤشرات مع قائمة المؤشرات التي أعدتها الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة.
- ✓ تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات.
- ✓ تحديد الأهداف التي من اجلها نستخدم هذه المؤشرات.

---

[11] علاء محمد خوجة، "العولمة و التنمية المستدامة "، الموسوعة العربية حول التنمية الاقتصادية، مقدمة عامة، ص 420.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجد احمد أبو زنط، الآثار التنموية البشرية، مراجعة في ندرة التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995 ، ص 28.

3- المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة يجب الأخذ بالمؤشرات التي تعكس العلاقة بين الأولويات الوطنية و إستراتيجية التنمية المستدامة في الدولة، من خلال المؤشرات المستخدمة، وتلك التي أعدتها الأمم المتحدة مع ضرورة التأكيد على ما يلي :[1]

- ✓ مدى توفر البيانات لهذه المؤشرات.
- ✓ إمكانية جمع ما هو متاح من البيانات.
- ✓ مصدر البيانات و استمرارية توفرها.
- ✓ إمكانية الحصول على البيانات بسهولة.
- ✓ مدى واقعية هذه البيانات.
- ✓ طريقة إنتاج هذه البيانات (المطبوعة، الالكترونية، على شكل تقارير .....)

الفرع الثاني: المشاكل التي تعترض قياس التنمية المستدامة

هناك العديد من المشاكل التي تعترض الاستدامة ، سواء كان ذلك القياس من منظور مادي أو نقدي و من أسباب ذلك ما يلي :[2]

أولا: وجود خلاف حول طبيعة العناصر التي يجب التركيز عليها عند قياس الاستدامة وتغيراتها، خصوصا إن الظواهر التي تتم الاتفاق على أهميتها ذات جوانب متعددة ومنه صعب إدماجها فهي مؤشر واحد لكل ظاهرة، حالة القياس المادي للتلوث على صحة الإنسان، الحيوان، الطيور، النبات، الأحياء المائية، وفي حالة قياس التلوث بمقاييس نقدية فقد تتم عن طريق قياس الإنفاق الفعلي على مكافحة التلوث وهو ما يمثل التكلفة المباشرة للتلوث، وقد، يقاس التلوث بالتكلفة الافتراضية لبلوغ المستوى معين من النقاء في مكونات المنظومة البيئية، وهي الأرض، الماء، الهواء، كما يقاس نقديا عن طريق الخسائر التي لحقت بالإنسان و الحيوان و نوعية الحياة عموما.

ثانيا: صعوبة الحصول على تقديرات دقيقة عن الخسائر البيئية

ثالثا: صعوبة الحصول على بيانات موثوق بها (ارتفاع تكاليف مقاومة التلوث من ناحية و الافتقار إلى الحوافز التي تشجع على تغير السلوك من ناحية أخرى[3]، مدققة عن الإنفاق الفعلي على مكافحة و مراقبة التلوث من مصادره المختلفة.

---

[1] حرفوش سهام، صحراوي وإيمان و آخرون، "الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة و مؤشرات قياسها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 7_8 افريل، 2008 ، ص 8.

[2] مصطفى طلبة، "الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة "، المجلد الأول، مقدمة عامة، بيروت، 2006 ، ص ص 455-456.

[3] محمد عبد البديع، "الاقتصاد البيئي و التنمية "، دار الأمين للنشر و التوزيع، مصر، 2006 ، ص 323.

رابعا: كثرة مؤشرات قياس الاستدامة، والتي ينبغي على أصحاب القرار أخذها في الحسبان ونتيجة لهذا كله فان مؤشرات قياس التنمية المستدامة متعددة، بحيث يصعب التغبير عنها بمقياس واحد، ولابد من خليط من المؤشرات النقدية و المادية للتعبير عنها بدقة و الاعتماد على نتائجها.

المبحث الثالث: آليات تمويل التنمية المستدامة، نظرياتها والتحديات التي تواجهها

توجد العديد من المصادر و الآليات التي لابد من أخذها بعين الاعتبار لتكريس التنمية المستدامة والتي تساعد أيضا على تمويلها ،إذ أن تحقيقها استوجب وضع استراتيجيات أساسية لتحسن الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و المعيشية للمواطن ،وذلك وفقا لما تنطوي عليه نظريات التنمية المستدامة من اجل مواجهة التحديات و المعوقات التي تحول دون تحقيقها و إيجاد الحلول المستدامة لذلك.

المطلب الأول: مصادر واليات تمويل التنمية المستدامة

بمقتضى ندوة "ريوديجانيرو"تم ضبط مختلف النفقات العامة للانجازات المتوقع تنفيذها من خلال أجندة القرن 21 عن عدة مصادر و آليات أهمها:

الفرع الأول: المساعدات العمومية

تمثل هذه المساعدات شكلا من إشكال الحوافز المشجعة، وهي أداة للسياسة البيئة تتمثل في قيام الدولة بمنح المشروعات الصناعية مساعدات و إعانات نقدية مباشرة على حجم وحدات الانبعاثات السامة التي ستقوم المنشاة بتخفيضها و ذلك لتشجيعها على القضاء على التلوث.

وقد تمنح هذه المساعدات والإعانات للاستثمارات في مجال الإنتاج الآلات والمواد المخفضة للتلوث آي المشروعات المنتجة للآلات صديقة البيئة مثل منح إعانة لمنشاة تعمل بالطاقة الشمسية بدلا من تلك التي تعمل بالوقود أو الفحم كما يمكن إن تمنح إعانة للبحث و التطوير في مجال حماية البيئة[1].

من ناحية أخرى تخصص البلدان المانحة الرئيسية و الأعضاء في لجنة المساعدة على التنمية و التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال كل سنة إعانة عمومية لفائدة التنمية ،ولقد قدرت هذه الإعانة في ندوة ريوديجانيرو بمقدار 70مليار دولار سنويا إلى غاية سنة 2000، غير إن هذه المساعدات عرفت انخفاضا، فضمن مجموعة 21 عضوا في اللجنة لا نجد سوى أربعة دول: السويد، النرويج، هولندا، الدنمارك، وهي الدول الوحيدة التي تحترم و بصفة منتظمة النسبة المحددة [2].

[1] بن ثابت علال وبديرينة عمار، "متى تصبح السياسة الاقتصادية سياسة بيئية، دراسة في الإجراءات الاقتصادية لحماية البيئة"، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي بالمدية، 7-6 جوان، ص 10.

[2] التنمية المستدامة، مصادر واليات تمويل التنمية المستدامة،عن موقع:

http://www.etudiant dz.net

تاريخ الزيارة :25-03-2013

الفرع الثاني: تمويل متعدد الأطراف

والذي يتمثل في مصادر و آليات التمويل الخارجية للتنمية المستدامة و التي يمكن إيجازها في:[1]

أولا: البنك الدولي: يعتبر البنك الدولي أول مؤسسة مالية متعددة الأطراف تضع سياسة للبيئة، حيث تمثلت سياسته في البداية اتجاه المشكلات البيئية في تقديم النصيحة، ومع مطلع التسعينات أحرز البنك تقدما كبيرا في إدخال الاعتبارات البيئية ضمن المسار الرئيسي لسياسته ة عملياته، حيث أصبحت الاهتمامات البيئية صفة غالبة في عمله.

ومن هنا يقوم البنك بتمويل أربعة أنواع كبرى من نشاطاته التنمية المستدامة:

- ✓ مساعدة البلدان الأعضاء في رسم الأولويات، تدعيم المؤسسات، صياغة السياسات البيئية و استراتيجيات التنمية المستدامة.
- ✓ العمل على توجيه قروض البنك نحو قضايا البيئة عند مراحل تحضير و صياغة و انجاز المشاريع.
- ✓ حمل البلدان الأعضاء على الاستفادة من التكامل القائم بين مقاومة الفقر، وحماية البيئة مثل التحكم في النمو الديموغرافي، برامج مكافحة الفقر ....
- ✓ معالجة البيئة العالمية عن طريق الصندوق من اجل بيئة عالمية.

ثانيا: صندوق البيئة العالمي

تم اعتماد هذا الصندوق رسميا عام 1994 في أعقاب مرحلة تجريبية لمدة 3 سنوات وكانت تدار مشاريع الصندوق في البداية بواسطة 3 وكالات منفذة في البنك الدولي برنامج الأمم المتحدة للبيئة و برنامج الأمم المتحدة للتنمية ويتولى تنفيذها مجموعة من الشركاء العامين و الخواص بما في ذلك الحكومات و المنظمات غير الحكومية.

وفي السنوات الأخيرة منحت البنوك الإقليمية (بنك التنمية الأسيوي– بنك التنمية الإفريقي و بنك التنمية للدول الأمريكية) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية الزراعية و برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الفرصة للقيام بإدارة مشاريع الصندوق بالتعاون مع الوكالات المنفذة و التنفيذية، حيث يمول الصندوق 6 مجالات رئيسية هي:

[1] بن ثابت علال، بديرينة عمار، مرجع سبق ذكره، ص 48.

التنوع البيولوجي، تغير المناخ، المياه الدولية، الملوثات العضوية، تدهور الأراضي، واستنزاف طبقة الأوزون[1].

حيث تتخذ المساعدات التي يمنحها الصندوق للبلدان النامية شكل اعتمادات موجهة لمشاريع الاستثمارية ولعمليات الإعانة التقنية بدرجة اقل لنشاطات البحث، و للاستفادة من هذا التمويل يجب أن يتوفر المشروع على ملامح متجددة، وتأكيد فعالية التقنيات المستعملة، إضافة إلى إسهام المشروع في تثمين الموارد البشرية.

الفرع الثالث: آليات جديدة للتمويل

توجد آليات أخرى لتمويل التنمية المستدامة و التي لا تزال محل بحث و مناقشة وذلك أمام التوزيعات الغير متكافئة لمختلف الثروات العالمية من رسوم دولية وغيرها.

أولا: فرض الرسوم على المضاربين: اقترح "جيمس توبا" في 1972 فكرة الضريبة على الصفقات المالية الدولية القصيرة الأجل حيث يمنك اقتطاعها من الصفقات التي تتم بالعملة الصعبة، وتوجيه إيرادات هذا الرسم لفائدة المساعدة على التنمية، حيث يفيد بجذب حوالي 166 مليار دولار سنويا وهو ضعف المبلغ الضروري للقضاء على الفقر في مطلع القرن 21 وهذا حسب الأرقام التي قدمها برنامج الأمم المتحدة، هذا وقد قدمت أفكار أخرى في هذا الصدد العالمي، وتم رفضها من طرف الدول المتقدمة.

ثانيا: آلية التنمية النظيفة: لقد تم تقديم اقتراحات عديدة في هذا الصدد خاصة من قبل البرازيل من اجل إقامة صندوق يزود بأموال المخالفات التي تدفعها الدول المتقدمة، التي لا تراعي التزاماتها بتقليص الانبعاثات، ويستعمل هذا الصندوق في تمويل المشاريع ذات الاستعمال الأنجع للطاقة في بلدان الجنوب، وخلافا لهذا الاقتراح فضل مفاوضو "بروتوكول كيوتو" مبادرة ذات توجه أكثر ليبرالية هي آلية التنمية النظيفة، حيث يمكن للدول أن ترفع حصة حقوقها في التلوث و في مقابل تستمر في التكنولوجيا النظيفة لصالح البلدان المساهمة مقابل التعهد لها بمكاسب تكنولوجية و مالية، حيث أولت الدول النامية عناية كبيرة لهذا الاقتراح.

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية المستدامة ونظرياتها

لتحقيق تنمية مستدامة لابد من استراتيجية لتفعيلها أكثر لإرساء قواعدها ومبادئها، ومنه سنتطرق إلى إستراتيجيتها ومبادئها:

[1] محمد عبد العزيز، محمد على الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها و سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 326.

الفرع الأول: استراتيجيات التنمية المستدامة: تتمثل إستراتيجيتها فيما يلي[1]:

أولا: تقوية المؤسسات البيئية: حيث أن العمل البيئي مسؤولية مشتركة بين الحكومة و القطاع الخاص و القطاع المدني ،فان التقوية المؤسساتية على صعيد الأطراف الثلاثة من شانها أن تحسن من القدرات المالية والإدارية و الفنية المخصصة للعمل البيئي وزيادة الوعي بالأخطار و التهديدات البيئية من اجل استنهاض العمل الشعبي و زيادة استعداد المواطنين لدفع تكلفة الحفاظ على البيئة و منع التلوث، وكذلك دور الأجهزة المسؤولة عن التحقيق البيئي ومراقبة معايير الجودة البيئية ومتابعتها.

و تحقيق أهداف استراتيجيات التنمية المستدامة لابد من الارتقاء بنوعية الخطط التوطنية في الدول العربية و إدراج عنصر البيئة في هذه الخطط التي تترجم في النهاية إلى سياسات و برامج و مشروعات، (مع ضرورة أن تتضمن دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية الجديدة)، والعمل على تعزيز الخبرات المعرفية و المهارية في مجال التنمية المستدامة العاملة في حقل تقويم الآثار البيئية للمشروعات الجديدة واقتراح سياسات و آليات وإجراءات كفيلة بالحفاظ على المعلومات البيئية من اجل زيادة المشاركة الشعبية للإدارة الفعلية لشؤون البيئية[2].

ثانيا: الإدارة البيئية

1: تعريف الإدارة البيئية: اختلف الباحثون والكتاب في إعطاء تعريف للإدارة البيئية فقد عرفت بأنها"إدارة الموارد الطبيعية والبشرية من اجل تحقيق التنمية المستدامة المتواصلة للإنسان ومجتمعه في أي مكان و بما يضمن تحسين جودة و حياة الأجيال المستقبلية في مجتمعه.

وقد جاء في تقرير منظمة الأمم المتحدة حول البرامج البيئية " أن مفهوم الإدارة البيئية في إطار المنشات الصناعية، على أن تشمل المراحل الإنتاجية كافة، انطلاقا من الحصول على المواد الأولية ووصولا إلى المنتج النهائي و الجوانب البيئية المتعلقة به ،كما تقوم بتنفيذ كافة الإجراءات الرقابية، مع الأخذ بالحسبان كافة جوانب التكاليف و الأثر البيئي لهذه الإجراءات أيضا، إضافة إلى كيفية استخدام الموارد ولابد من توضيح الأدوات والطرق المتبعة لمنع التلوث و الاستخدام الرشيد للموارد"[3].

[1] محمد سمير مصطفى، استراتيجيات التنمية المستدامة، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 456.

[2] سالمي رشيد، اثر تلوث البيئي غلى التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة اقتصاد ،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان، 2006 ، ص 16.

[3] عزالدين دعاس، آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة منظمات، جامعة باتنة، 2010، ص35.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الإدارة البيئية على أنها مجموعة من الإجراءات ووسائل الرقابة سواء كانت محلية وإقليمية أو عالمية والكفيلة بحماية البيئة متضمنة الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة و الاستفادة الدائمة من هذه الموارد.

2- استراتيجيات الإدارة البيئية من اجل التنمية المستدامة: تصاعد الحديث في السنوات الأخيرة عن الأخطار والتهديدات البيئية التي تواجه المستقبل البشرية واستمرارها مثل قضايا ازدحام كوكب الأرض بالسكان و الصراعات المدمرة و تلوث الهواء و المياه العذبة و إزالة الغابات تلوث مصايد الأسماك و الأضرار بالأرض لكن يمكن التقليل اثر هذه الأخطار إلى ابعد مدى إذا أديرت شؤون التنمية على مرتكزات بيئية تضمن النمو الاقتصادي و الاجتماعي و بتالي يمكن تقسيم استراتيجيات الإدارة البيئية من اجل التنمية المستدامة إلى :

2-1- الإدارة البيئية من المنظور المكاني

***الإدارة الحضرية: و ذلك من خلال ما يلي:**[1]

- ✓ تنظيم الأحياء العشوائية و تقليل الفوارق بين الأحياء لإضفاء الطابع النظامي.
- ✓ حماية الصحة بمشاركة سكان هذه الأحياء ' وكذلك إقامة مناطق سكنية جديدة.
- ✓ إعادة تقسيم المدن القائمة إلى مناطق متخصصة 'فمثلا مناطق للسكن و للورش.
- ✓ التوسع في إنشاء المدن الجديدة كأقطاب نمو تختار طبقا لأولويات عديدة.
- ✓ تجنب السياسات التي تركز التنمية في عدد قليل من المدن مما يقلص العائد على الاستثمار.

***إدارة المناطق الريفية و الزراعية:** وذلك من خلال النهوض بالبنية الأساسية و الخدمات الاجتماعية لسكان الريف، وذلك يساهم في تقليص فجوة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية بين الريف و الحضر، وكذا التصنيع الريفي من اجل إيجاد فرص عمل.

***إدارة المناطق الصحراوية:** إن البيئة الصحراوية بيئة حساسة قابلة للانحراف أكثر من غيرها، و من شان تدهور الموارد الرعوية و تدمير مقوماتها، أن يهدد حفظ التوازن و الموارد الطبيعية الأخرى و يضر بالأجيال القادمة

فعناصر إدارة هذه المناطق من اجل التنمية المستدامة موارده، ترتكز على ما يلي :

- ✓ التنمية البشرية للسكان الرعويين وكذا توفير البني التحتية و الخدمات الاجتماعية

[1] محمد سمير مصطفى ،مرجع سبق ذكره ،ص ص457-459.

- ✓ اختيار الثقافة الملائمة لضمان استدامة المراعي في الوطن العربي و تحديثها
- ✓ تحسين قاعدة المعلومات المتصلة بالموارد الرعوية لضمان فاعلية القرار و تقليل الخسائر التي تنتج عن معلومات غير كافية، وان ترتبط السياسات المختلفة بالثقافات السائدة و العادات و التقاليد و الأعراف الخاصة بهذه المناطق.

2-2- الإدارة البيئية من منظور زمني: تختلف الإدارة البيئية من المنظور الزمني من حيث البعد الزمني من اجل التنبؤ بالكوارث و الأزمات البيئية و إزالة التلوث و الضرر الحاصل، لكن في كل سياسات الإدارة البيئية المرتبطة بأي من الأطر الزمنية الثلاثة لابد من التركيز على:

- ✓ التنبؤ و إنشاء أجهزة التنبؤ لأنه عصب الإدارة البيئية، من اجل التنبؤ بالكوارث والأزمات البيئية من خلال تقنيات الترصد المعاصرة حتى إن كانت تكلفنها مرتفعة
- ✓ توفير أحدث تقنيات الإصحاح البيئي، و كذا تعزيز الجهود الإقليمية المتكاملة لعلاج التلوث .

2-3- الإدارة البيئية من منظور العناصر البيئية: بما أن المنظومة البيئية مكونة من الأرض، الهواء، الماء، فان إدارة هذه العناصر و إصحاحها هو الهدف النهائي للتنمية المستدامة و فيما يلي أهم أدوات إدارة هذه العناصر :[1]

***إدارة الموارد الأرضية: وذلك من خلال حماية الأرض الزراعية**

- ✓ تطبيق تقنيات مكافحة التصحر بالتوازي مع ترشيد أفعال الإنسان المسيء لها
- ✓ استخدام تقنيات مكافحة الآفات المتكاملة بدلا من الاستخدام المسرف للمبيدات التي تؤدي إلى أخطار على التربة
- ✓ استخدام الأسمدة الصناعية بشكل منضبط

* **إدارة الهواء الجوي:** يترتب على تلوث الهواء مخاطر صحية كثيرة لقطاع محسوس من الناس يعانون الحساسية الصدرية و الأزمات الربوية .....الخ ولمعالجة هذا التلوث يتم اللجوء إلى وسائل و أدوات خاصة بالإدارة المستديمة للهواء نذكر منها:

- ✓ الحد من عمليات الحرق المكشوف للقمامة بسبب تهديداتا للصحة العامة و تأثيرها على المنظر الجمالي للبيئة
- ✓ الحد من الانبعاثات الغازية للمصانع و ذلك كما يلي :

[1] زكرياء طاحون ،مرجع سبق ذكره ،ص178.

- ✓ تحديد النطاقات المختلفة للأنشطة داخل المدينة و نقل و إعادة التوطين للامشطة الصناعية خارج النطاق السكاني مثل :الورش ،مصانع الرخام.
- ✓ وضع نظم للإدارة البيئية المتكاملة في مواقع الصناعات القديمة لإعادة تأهيلها .
- ✓ إدراج البعد البيئي في خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمدن الصناعية الجديدة و ضمان التنسيق والتعاون بين الأطراف .
- ✓ خفض انبعاثات أنشطة الطاقة و النقل عن طريق:
- ✓ إلغاء الدعم الذي يشجع على الانحراف في استخدام الطاقة تدريجيا .
- ✓ استبدال محركات السيارات ذات التكنولوجيا الملوثة و زيادة كفاءة استخدامها للوقود وتحسين نوعيته
- ✓ حل مشكلة التكدس المروري في المدن التي تزيد من انبعاثات وسائل النقل

***إدارة التنمية الحضرية:** من خلال توثيق الروابط التخطيطية و التنفيذية بين التخطيط الوطني و الإقليمي و العمراني، إضافة إلى تعزيز التنمية الإقليمية و تقويتها و الحد من الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بين الأقاليم المختلفة.

***إدارة الموارد المائية:** تعاني العديد من الدول من الشح في المياه وتدهور المؤشرات الخاصة بنوعية المياه الصالحة للاستخدام الآدمي، خاصة و أن نسبة السكان في تزايد مستمر الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الطلب على الموارد المائية الشحيحة مع الأخذ بعين الاعتبار أن معظم الدول كالمناطق العربية مثلا تستورد المياه من الخارج مما يزيد من حرج الموقف، و لتحسين إدارة الموارد البيئية من اجل التنمية المستدامة نركز على ما يلي:

- ✓ تبني تقنيات الري ذات الكفاءة
- ✓ تعبئة الموارد اللازمة للاستثمار في مشروعات المياه و الري لزيادة المعروض من المياه
- ✓ إتباع منهج متكامل لتخطيط الاقتصاديات المائية و إدارتها
- ✓ الارتقاء بنوعية و نطاق تغطية خدمات المياه بتجديد محطات التنقية وإصلاحها و إتباع تقنيات المعالجة المنخفضة التكاليف
- ✓ تحسين خدمات الصرف الصحي و التوسع في شبكاته
- ✓ تنظيف المناطق التي تعاني اشد مشاكل تلوث المياه وتدهورها.

الفرع الثاني: نظريات التنمية المستدامة

ظهرت نظريات عديدة و مختلفة في مجال التنمية المستدامة و التي يمكن استعراضها من خلال هذا الفرع.

أولا: نظريات التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية عملية شاملة لا يمكن أن تتم بشكل تلقائي بل بوجود عملية مخططة تزيل جميع العقبات التي تقف بوجه التنمية ،لذلك لابد من إطار اقتصادي نظري تستند إليه السياسات الاقتصادية التي ترسمها و تطبقها الدولة.

1- نظرية الدفعة القوية [1]: إن أصحاب هذه النظرية وعلى رأسها (ROSENTEIN RODAN0) يؤكدون القيود المفروضة على التنمية في البلدان المتخلفة، وفي مقدمة هذه القيود ضيق حجم السوق، و بالتالي حسب رودان التقدم خطوة خطوة لن يكون له تأثير فعال في توسيع السوق و كسر الحلقة المفرغة للفقر في البلدان المتخلفة ،بل لابد من الجهد الإنمائي حتى ينتقل الاقتصاد من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي وهذا يعني وحدا أدنى من الاستثمار و التي سماها رودان بـــ "الدفعة القوية " و التي قدرها ب 13.2%من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجيا. حيث ينطلق رودان في تبريره للدفعة القوية من فكرة أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة ومجال الاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي، على أن تبدآ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي (طرق _مواصلات _وسائل نقل)فهذه المشروعات ضخمة و غير قابلة للتجزئة من شانها أن تخلق وفرات اقتصادية خارجية مثل خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت لتنشا دون توفر هذه الخدمات، من جهة أخرى يقترح رودان أن تتركز الاستثمارات في جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة لتدعيم بعضها البعض و تكتسب الجدوى الاقتصادية لإقامتها في آن واحد ومراعاة التوازن بين المشروعات التحتية و الصناعات الاستهلاكية.

هذا ويؤكد الاقتصاديون المؤيدون لفكرة الدفعة القوية أن الاستثمار على نطاق واسع يؤدي إلى حصول زيادة سريعة في الدخل القومي، ومنه زيادة الميل الحدي للإدخار مما يصعد في مسار التقدم الاقتصادي وزيادة الاعتماد على المواد المحلية، كل هذا يقابله إبراز لدور الدولة في عملية التخطيط والتنفيذ لمشروعات التصنيع، لأن السوق المحلية الضيقة لا تحفز المستثمر الخاص على الاستثمار في

[1] مدحت القريشي ،التنمية الاقتصادية ،دار وائل للنشر ، الأردن ،2007 ،ص 88.

مشروعات صناعية تستخدم تكنولوجيا حديثة ذات طاقة إنتاجية كبيرة، لكون أن المستثمر يبحث عن الربح الخاص وليس الاجتماعي.

- **انتقادات النظرية:** هناك جملة من الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية منها:

✓ تتطلب الدفعة القوية رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية، وهي مشكلة بالنسبة للبلدان النامية التي تفتقر إلى هذا الكم الهائل من الموارد.

✓ تحتاج الدفعة القوية إلى كوادر كثيرة ومتنوعة، اقتصادية، إدارية، محاسبية والتي لا تتوفر في البلدان المختلفة.

✓ التأكيد على تنمية الصناعة دون التأكيد على تنمية الزراعة والتي تعتبر النشاط السائد في البلدان النامية.

✓ تؤكد النظرية على مشكلة ضيق السوق، لكن تأكيدها على الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية للسوق المحلي لا يمكن أن يحل هذا المشكل.

✓ إن توزيع الاستثمارات على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية، قد يؤدي إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية دون الحجم الأمثل، مما يصعب من الاستفادة من وفورات الإنتاج الخارجية ومزاياها.

✓ تطبيق هذه النظرية يزيد من الطلب على العديد من السلع و المواد والمستلزمات الخاصة بالإنتاج مما يولد ضغوطا تضخيمية في الاقتصاد.

ولهذا يرى الكثير من المنتقدين أن الكثير من الشواهد غير كافية لإثبات أن الدفعة القوية للاستثمارات هي عامل ضروري ومناسب للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

2- نظرية النمو المتوازن[1]

قدم هذه النظرية الاقتصادي في صيغة حديثة لفكرة الدفعة القوية، حيث ركز هذا الاقتصادي على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر نتيجة تدني مستوى الدخل، وبالتالي ضيق حجم السوق، والذي لا يتسع إلا بكسر هذه الحلقة من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في آن واحد، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، وتحقيق توازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وبين الصناعات الرأسمالية، لإضافة إلى التوازن

[1] محمد عبد العزيز عجميةوآخرون،التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية وتطبيقية – ص 172.

بين القطاع المحلي والقطاع التأكيد على تطوير جميع القطاعات المرتبطة ببعضها في آن واحد مما يساعد على زيادة عرض السلع، أما جهة الطلب فتدفع باتجاه توفير فرص العمل الواسعة وزيادة الدخول فيزداد الطلب على السلع والخدمات من قبل السكان، وهناك منهجان للنمو المتوازن، فالأول يشير إلى الطريق الذي تسيره التنمية ونمط الاستثمار الضروري للعمل المرن للاقتصاد، والثاني يشير إلى حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة في عملية الإنتاج، فالتفسير الأصلي للنمو المتوازن لدى يميل إلى احتواء المنهجين معا، في حين يركز على ضرورة الدفعة القوية للتغلب على عدم التجزئة.

فإلى جانب يستند الكثير من المؤيدين بشكل عام على أهمية رأس المال الاجتماعي وعدم قابليته للتجزئة وتكامل الطلب وأهمية السياسة الادخارية وضيق السوق ومشكلات التجارة الخارجية، وكل ذلك يدفعهم إلى تبني فكرة الدفعة القوية في إطار النمو المتوازن.

- **إنتقادات النظرية[1]**

وجهت العديد من الانتقادات إلى هذه النظرية من قبل Hirshman و Singer وغيرهم، و من أهم هذه الانتقادات ما يلي:

- إن إقامة الصناعات جميعها في آن واحد قد يؤدي إل زيادة تكاليف الإنتاج مما يجعلها غير مربحة للتشغيل في غياب ما يكفي من المعدات الرأسمالية، إضافة إلى أنه عند قيام الصناعات الجديدة فإن الطلب على منتجات الصناعات القائمة سوف ينخفض مما يجعلها غير مربحة.
- تفترض النظرية سيادة ظاهرة زيادة العوائد، لكن هذه الفرضية غير صحيحة إذ تم تنفيذ حجم كبير من الاستثمارات في آن واحد وفي مجالات مترابطة.

يرى الاقتصادي Hirshman وهو من مؤيدي نظرية التنمية غير المتوازنة، بأن تنفيذ نظرية النمو المتوازن سوف ينتهي إلى فوض اقتصاد صناعي متكامل على قمة اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر، وأن التنمية هنا تكون عبارة عن إحياء لظاهرة الازدواجية الاقتصادية، لكن أصحاب هذه النظرية يرون بأن النمو المتوازن يفترض تنمية الزراعة والصناعة بشكل متوازن.

يعتبر البعض هذه النظرية على أنها غير واقعية، لأنها تفترض توفر موارد ضخمة لتنفيذ برنامجها وهذا غير متوفر في البلدان النامية.

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 91-93.

هذه النظرية تؤدي إلى عزل البلدان المتخلفة عن الاقتصاد الدولي لتركيزها على التنمية من أجل السوق المحلي، لكن هذا الانتقاد يبدو ضعيفا لأن Nurkse أكد على النظام الدولي وتقسيم العمل.

انتقد البعض مسألة تأجيل صناعات السلع الإنتاجية لحساب دفعة قوية في إنشاء الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، بأن ذلك ليس بالأسلوب الأمثل في الأجل الطويل، لأن قصوره سيظهر في تنمية المدخرات الحقيقية في هذا الأجل، ولذلك لزيادة الاستهلاك على حساب الادخار، بالرغم من أن تنمية الصناعات الاستهلاكية من شأنها أن تجعل معدل النمو للدخل القومي في المراحل الأولى للتنمية لكنها سوف تبطئها.

إن تطبيق هذه النظرية سوف يشجع على الضغوط التضخمية، لأنه يتطلب موارد كثيرة ليست متوفرة في هذه البلدان.

يرى البعض أن هذه النظرية فوق قابلية البلدان المتخلفة، لأنها تفترض توفر مهارات لدى هذه البلدان في حين أن الواقع يشير إلى عدم توفر مثل هذه المهارات مما لا يحقق تنميته في جميع القطاعات.

يرى البعض أن مفهوم النمو المتوازن ينطبق أكثر على الدول المتقدمة، وأن هذه النظرية هي تطبيق لحالة البطالة الكينزية على بلد متخلف لا تتوفر فيه المعدات والعمالة المطلوبة.

وبالتالي فإن فكرة النمو المتوازن ليست فكرة خاطئة في نظر البعض، لكنها غير ناضجة لأنها قابلة للتطبيق في مراحل لاحقة من النمو المستدام، لكنها غير ملائمة لكسر جمود البلدان النامية.

3- نظرية النمو غير المتوازن[1]

ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي Albert Hirshman بعد الاقتصادي الفرنسي " فرانسوا بيرو" حيث انطلق هيرشمان من انقاد الاقتصادي لنظرية النمو المتوازن من أنها غير واقعية، فالبلدان لا تمتلك الموارد اللازمة من كل الأنواع خاصة رأس المال والتنظيم....، وأكد الشح في البلدان المتخلفة ليس في الموارد بل هو في العرض من متخذي قرارات الاستثمار، لذلك دعا إلى تبني نظرية النمو غير المتوازن، وأكد بأنها أفضل طريقة لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية، فالاستثمار في القطاعات الإستراتيجية يقود إلى استثمارات جديدة تمهد وتدفع لعملية التنمية.

كما يرى " هيرشمان" أن البلدان النامية لا تستطيع تنفيذ وتدبير برنامج استثماري شامل لمعظم القطاعات، لأنها تفتقر إلى الموارد اللازمة، وعليه فإن التنمية المتوازنة لا تتفق مع طبيعة هذه البلدان، كما أكد "Hirshman" بأن التنمية يمكن أن تحدث من خلال عدم التوازن في الاقتصاد، وأن هذا يمكن

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص 182.

أن يحدث من خلال الاستثمار في رأس المال الاجتماعي أو في نشاطات إنتاجية مباشرة، فالأول يخلق وفورات خارجية بينما الثاني يستفيد منها، هذا وقد أيد هيرشمان الفكرة التي تتضمن أن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى، وأن لا تعطى الأولوية إلى التنمية الريفية، واعتبر أن التنمية غير المتوازنة من شأنها أن تتغلب على العجز في اتخاذ القرار الاستثماري، الذي تفتقر إليه البلدان النامية.

- **الانتقادات المقدمة لنظرية التنمية غير المتوازنة[1]**

تعتبر هذه النظرية واقعية وتأخذ كل أوجه عملية التخطيط التنموي في الاعتبار، مع ذلك وجهت لها العديد من الانتقادات:

- إهمالها للمقاومة التي تنشأ في الاقتصاد من جراء عدم التوازن، والتركز فقط على المحفزات للتوسع والتنمية.
- لا تعطي هذه النظرية اهتماما كافيا لتركيب واتجاه وتوقيت النمو غير المتوازن، حيث تكمن المشكلة في تحديد أولوية الاستثمار في النشاطات الرائدة.
- إن خلق عدم التوازنات في الاقتصاد من خلال الاستثمار في قطاعات استراتيجية وفي ضوء الشح في الموارد قد يقود إلى الضغوط التضخمية ومشكلات ميزان المدفوعات في البلدان النامية.
- افتراض النظرية وجود مرونة عالية في عرض الموارد، وهذا غير واقعي.
- تركيز النظرية على الاختلال في التوازن، رغم أن المشكلة ليست في إيجاد الاختلال وإنما في الحجم الأمثل للاختلال وأين تم.

وبالتالي ليس من السهل تقييم النمو المتوازن والنمو غير المتوازن، لأن النظريتان لا يمكنت اختبارهما بشكل تجريبي بسهولة، وقد حاول البعض التوفيق بين النظريتان من خلال جعل نظرية النمو غير المتوازن وسيلة لتحقيق الهدف النهائي للنمو المتوازن.

4- نظرية مراحل النمو[2]

تنسب هذه النظرية للاقتصادي الأمريكي Rostow والذي قدم في كتابه الشهير The Stage of economic growth عام 1960، نظرية سياسية وكذلك نظرية اقتصادية، لنمط النمو والتنمية لبلدان العالم، فجوهر أطروحة " روستو" هي أنه يدعي بأنه يمكن منطقيا وعمليا، تشخيص مراحل معينة

[1] نفس المرجع،ص 185.
[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 111-112.

للتنمية، وتضيف المجتمعات طبقا لتلك المراحل والتي فرقها "روستو" إلى خمس مراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الإقلاع، مرحلة الإقلاع، مرحلة الاندفاع نحو النضج، مرحلة الاستهلاك.

4-1- مرحلة المجتمع التقليدي: تتضمن مجتمعات قديمة تتصف بوجود سقف معين على إنتاجيتها، وثلاثة أرباع قوة العمل تشتغل في الزراعة، مع حركة محدودة للمجتمع وتغيرات اجتماعية محدودة، وسلطة سياسية لا مركزية تتركز في أيدي ملاك الأراضي.

4-2- مرحلة ما قبل الإقلاع(الانطلاق): من المتطلبات الاقتصادية الرئيسية لهذه الفترة هي أن مستوى الاستثمار يتعين أن يرتفع إلى 10 من الدخل القومي في أقل تقدير لتأمين نمو مستدام أو الاتجاه الرئيسي للاستثمار يجب أن يكون نحو النقل ونحو رأس المال الاجتماعي، مع رغبة واستعداد الأفراد لإقراض رأس المال ورغبة المجتمع لإدارة النظام الاقتصادي وفق مبدأ تقسيم العمل.

4-3- مرحلة الإقلاع (الإنطاق): هذه المرحلة هي الخط الفاصل في حياة المجتمع، حيث يصبح النمو شرطا عاديا، كما أن هذه المرحلة قصيرة، ويرتفع فيها الاستثمار فوق 10 من الدخل بسبب ارتفاع معدل دخل الفرد، حيث تمول هذه المرحلة من قطاع الزراعة ومن ملاك الأراضي لأغراض الاستثمار في التجارة والصناعة، ليبدأ في آخر هذه المرحلة ظهور المؤسسات الاجتماعية والثقافية الجديدة.

4-4- مرحلة النضوج: يطبق المجتمع في هذه المرحلة التكنولوجيا الحديثة في موارده الاقتصادية التي يحقق من خلالها التنمية المستدامة، وتحل القطاعات القائدة الجديدة محل القطاعات القديمة، كما يرافق التغير الهيكلي في الصناعات تغيرات هيكلية اجتماعية ونمو سكان المدن.

4-5- مرحلة الاستهلاك الوفير: تتسم هذه المرحلة بالهجرة إلى الأطراف والاستخدام الواسع للمركبات وسلع الاستهلاك المعمرة والتحول من مشكلات الإنتاج إلى مشكلات الاستهلاك والرفاهية.

- **الانتقادات الموجهة إلى نظرية مرحلة النمو:**[1]

كانت معظم الانتقاد أتحول تقسيم المراحل بهذا الشكل وحول حتميتها،وإذا كانت تخص نمطا ثابتا، ومن هذه الانتقادات ما يلي:

- ✓ أن الخصائص لكل مرحلة ليست وحيدة لكل فترة، كما أن التفريق بين المراحل ليس واضحا.
- ✓ يمكن أن تكون صعوبة في اختبار النظرية، أو قد تتداخل المراحل.

[1] نفس المرجع، ص 113.

- ✓ أن المجتمع التقليدي ليس ضروريا للتنمية، فالولايات المتحدة مثلا وكندا وأستراليا، ولدت حرة ولم تمر بالمرحلة التقليدية، فالمرور بهذه المرحلة ليس حتميا.
- ✓ يعتبر البعض أن عنصر الغموض في هذه النظرية قائما.
- ✓ رغم هذه الانتقادات فإن البعض يعتبر أن نظرية " روستو" تلقي ضوء على عملية التنمي والشروط التي لابد من توفرها لتحقيق التنمية وخاصة بالنسبة للبلدان النامية.

ثانيا: نظريات التنمية الاجتماعية

والتي يمكن تقسيمها إلى:[1]

1- **نظرية التحديث:** يعتبر التحديث كما هو الحال بالنسبة للتنمية المستدامة مفهوما مرنا يفهم بطرق مختلفة لكنه أبعد من التنمية المستدامة في زعمه بأن التفيق بين البيئة والتنمية ليس فقط ممكنا، ولكنه مفيد لقطاع الأعمال أيضا، فالحلول اتجاه مختلف بشكل كبير، فهو يؤكد على أن المجتمع الصناعي لن يكون بمقدوره البقاء بل أنه يستطيع التكيف جيدا مع الضغوط البيئية، حيث يزعم أن التحكم المسؤول في الضغوط البيئية يمكن أن يكون جيدا لقطاع الأعمال وفي هذا السياق يؤكد" Hager " أن التحديث يستخدم لغة قطاع الأعمال، ويصور التلوث البيئي كنتيجة لانعدام الكفاءة بينما يعمل ضمن حدود التكلفة والفعالية والكفاءة البيروقراطية، ولا ينكر أنصار هذه التوجه حدة وخطورة المشاكل البيئية، لكنهم بدلا من تبديد جهودهم في إنكارها يفضلون الاستثمار في حلها لأنهم يدركون أن معالجة مثل تلك المشاكل يمكن أن ينتج عنه نتائج إيجابية اقتصاديا، سياسيا وبيئيا، أي أن الحماية من التلوث والاستثمار في تقنيات جديدة تجدي اقتصاديا، كما أن النظر للطبيعة كمورد ثمين بدلا من مكب النفايات، يعني أن تلويث البيئة مكلف بالمعايير الاقتصادية والبيئية.وباختصار أن الافتراض الأساسي لهذا التوجه هو عندما يكون هناك توافق بين القيم الاقتصادية والإيكولوجية يتم تحويل التنمية المستدامة إلى معرفة اجتماعية ومؤسساتية.

2- نظرية التبعية الدولية: إن المدافعين عن نماذج التبعية للتنمية يرفضون التأكيد المطلق على النظريات التقليدية المصممة للتعجيل بمعدل نموPIB كمفهوم للتنمية.

[1] عبد الله بن عجمان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولة عن حماية البيئة، المملكة العربية السعودية، أغسطسن2007 .

فهم يشككون في نموذج قطاعي التحديث والتصنيع، وينصب ذلك في الخلاف حول الفروض وتاريخ العالم الثالث الحديث، كما يرفضون أيضا فكرة أن نماذج التنمية الغربية يجب أن تتبع من قبل أغلب الفقيرة في محيط الاقتصاد العالمي.

وقد حظيت نماذج التبعية الدولية بتأييد كبير فيما بين مفكري العالم الثالث، وذلك كنتيجة لتزايد الوعي خلال السبعينيات حول النماذج التقليدية للنمو، فنماذج التبعية الدولية ترى أن دول العالم محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية إضافة إلى وقوعها في تبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقتها بها.

يوجد داخل هذا المدخل العام والخاص بثورة التبعية الدولية ثلاثة تيارات فكرية هي:

- ✓ نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة.
- ✓ نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية.
- ✓ فرضية الثنائية التنموية.

ثالثا: نظريات التنمية البيئية: لقد تطور الجدل الاقتصادي البيئي فأنتج نظريتين في هذا المجال متناغمتين على إشباع الحاجات الحالية دون المساس بقابلية الأجيال المستقبلية أن تصل إلى تحقيق حاجاتها، حيث تختلف النظريتان في كيفية تحقيق التنمية المستدامة.

1- نظرية الصفة الضعيفة للاستدامة (المتمركزة حول الإنسان):

1-1- فرضيات الاستدامة الضعيفة: تزعم هذه الحركة أن الحاجة لتوسيع نطاق المخزون من الموارد يمكن تحقيقه من خلال الموارد المتجددة، وإيجاد بدائل للموارد غير المتجددة والاستخدام الأمثل للموارد الحالية أو البحث عن حلول تكنولوجية لمشاكل بيئية تبرز على السطح، وحلول التعزيز مخزون الموارد من خلال التقدم التقني، وبالتالي سوف يتم التحكم في كوكب الأرض لتلبية مطالبهم المتنامية، ومن ثم فإن أي مشكلة تظهر ستحل من خلال التطور التقني.[1]

تطورت هذه النظرية من النماذج الاقتصادية في النمو والتغيير التكنولوجي في سياق موارد محدودة، فالعنصر المركزي في الصيغة الضعيفة للاستدامة هو الافتراض الذي ينص على أن رأس المال المصنوع من قبل البشر يمكن أن يحل محل رأس المال الطبيعي والخدمات التي توفرها البيئة.[2]

[1] عبد الله بن عجمان الغامدي، مرجع سبق ذكره، ص 27.
[2] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 364.

فالاستدامة الضعيفة تتمثل في الحفاظ على رأس المال الكلي عند مستواه الأصلي دون الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في مكونات رأس المال الطبيعية والبشرية والاجتماعية من صنع الإنسان، وبالتالي فإن الاستدامة الضعيفة تقوم على افتراض أن هذه الأنماط من رأس المال تعد بدائل لبعضها البعض، على الأقل بالنسبة لمستويات الأنشطة الاقتصادية الحالية والموارد المتاحة.[1]

كذلك يزعم أنصار الاستدامة المتمركزة حول الإنسان أنه ليس هناك حاجة لتحويل أو تعديل الخطاب السائد حول الطبيعة والبيئة والتقدم الاقتصادي والتنمية، والذي ينظر للطبيعة على أنها مورد للبشر، له حق الهيمنة عليه واستغلاله، فضلا عن الاعتقاد بأن التقدم الاقتصادي يعتبر معيارا شرعيا للتقدم وأن الخبرة العلمية والتقنية في المجتمع الصناعي الحديث ستردم الفجوة بين العرض والطلب على الموارد من خلال التحكم في المخزون لتلبية حاجات المجتمع.

يرى أنصار هذا الموقف بأن أسباب الأزمة البيئية التي يعيشها سكان الأرض لا تكمن في قيم نموذج الحداثة المتمركزة حول البشر، ولا في معاييره ومؤسساته وممارساته، بل إن تلوث الماء والهواء ونفاذ الموارد الطبيعيةوتناقص التنوع البيئي والفقر وحالات عدم المساواة هي نتيجة الجهل والجشع والممارسات اللاعقلانية في التعامل مع البيئة، ومن ثم يمكن كبح هذه الممارسات عبر سن التشريعات والسياسات العامة وزيادة التعليم وتشجيع الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية.

1-2- ظهور وتبلور مفهوم الاستدامة الضعيفة: مفهوم الصيغة الضعيفة للاستدامة طور من عمل مبكر ل" سولر" وزملائه عام 1974 في فهم شروط استمرار النمو الاقتصادي في عالم محدود الموارد، حيث يرى "سولر" أن الخط المستقيم للاقتصاد الوطني هو الخط الذي يسمح لكل جيل مستقبلي بالفرصة نفسها التي حصلت عليها الأجيال السابقة.[2]

يرى "ريبستو" (1986) أن جوهر فكرة الاستدامة هو أن مفهوم القرارات الحالية يجب أن لا منح ولا يقف بوجه آفاق المحافظة على مقاييس مستوى المعيشة المستقبلية وتجسيدها، فالاهتمام كان بمسألة أنه إذا كانت الموارد الطبيعية والمصنوعة من قبل البشر، عندئذ فإن الاستهلاك الفردي ربما لا يكون مستداما في عالم مع سكان يتكاثرون على نحو مستمر.

[1] لخضاري صالح،سليمان كعوان، دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول : اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة سكيكدة، 22/21 أكتوبر، 2008، ص 17.

[2] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 365.

حسب رأي "داسجوبتا " و " هيل"، إذا كان إحلال رأس المال المصنوع من قبل البشر محل رأس المال الطبيعي عملية متواصلة وممكنة، عندئذ فإن الموالرد الناضبة لا تشكل قيدا بل السكان والنمو الاقتصادي وحتى في حالة غياب التقدم التكنولوجي.[1]

في عام 1977 طور " هارتوك" منظور الإدخا على الاستثمار يساعد في ربط نظرية النمو الاقتصادي مع مفهوم الصيغة الضعيفة للاستدامة، ففي ظل هذه القاعدة فإنه من أجل استدامة مستويات ثابتة من الاستهلاك الفردي فإن المكاسب التي يتمتع بها المجتمع من استغلال المورد الطبيعي الناضب يجب أن يعاد استثمرها في رأس المال الطبيع أو مصنوع من قبل البشر عبر الزمن، وباتباع قاعدة المنفعة والتكاليف فإن إحلال مثل هذا لرأس المال المصنوع من قبل البشر محل رأس المال الناضب مبرر طالما أن الزيادة في القدرة الإنتاجية لرأس المال المصنوع من قبل البشر أكثر من أن يعوض الخسارة في القدرة الإنتاجية من رأس المال الطبيعي.

2- نظرية الصيغة القوية للاستدامة (المتمركزة حول البيئة):

2-1- فرضيات الاستدامة القوية:

- ✓ إن المقاربات الاقتصادية للاستدامة الأضعف لم تطرح مسألة انسجام التنمية المستدامة مع النمو الاقتصادي حيث ركزت بشكل أساسي على النمو الاقتصادي، إلا أن محدودية الفضاء والموارد الطبيعية فضلا عن القدرة المحدودة للغلاف الجوي لاستيعاب وتخزين الغازات الدفيئة يجعل التنمية المستدامة التي تتطلب نموا لا محدودا تبدو مستحيلة.[2]
- ✓ ينظر أنصار الاستدامة القوية المتمركزة حول البيئة للأرض كمورد ناضب غير متجدد، ومن ثم يزعمون أنه ليس هناك مستقبل بيئي ممكن إلا إذا أعدنا التفكير في موقفنا تجاه الطبيعة فضلا عن فكرتنا عن التقدم الاقتصادي والتنمية، لذا تؤكد وجهة النظر هذه المعروفة أيضا بال إيكولوجيا العميقة أو المذهب الإيكولوجي الذي يهتم بدراسة العلاقة بين الكائن الحي والبيئة التي يعيش فيها بأنه لابد أن نعمل عل تكييف أنفسنا للحفاظ على الطبيعة.
- ✓ فالاستدامة القوية تتمثل في الحفاظ على المكونات المختلفة لرأس المال في مستواها الأصلي كل على حدى، ووفقا لهذا المفهوم فإن مكونات رأس المال تعد مكملة لبعضها البعض وليست بدائل.

[1] لخضاري صالح،سليمان كعوان، مرجع سبق ذكره، ص 165.
[2] عبد الله بن عجمان الغامدي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

- ✓ يركز أنصار الجانب القوي للاستدامة على تغيير المطالب تجاه الأرض ويتبنون فهما مختلفا للتنمية المستدامة حيث يعمدون إلى التأكيد على الاستدامة البيولوجية كشرط أولي لأي تنمية، بدلا من التركيز على التأثير الإنساني على استراتيجيات التنمية، ومن ثم ينظر للتنمية المستدامة كوسيلة لتحسين نوعية الحياة الإنسانية مع العيش ضمن حدود القدرة الاحتمالية للأنظمة الجوية للأرض.
- ✓ لقد تطورت نظرية الصيغة القوية للاستدامة من العلم البيئي وأكدت على الضرورات البيئية الكاملة القدرة والتنوع البيولوجي، ومن هذا المنظور فإن رأس المال البشري لا يمكن أن يكون بديلا للخدمات الحيوية التي توفرها الأنظمة البيئية.

2-2- الحجج التي تستند إليها نظرية الاستدامة القوية: وهي كالآتي:[1]

عدم اليقين: ما يترتب على تناقص رأس المال الطبيعي ومدى تعقد وظيفة الأنظمة البيئية أمر غير ممكن التنبؤ به، فلا تستطيع التنبؤ بمدى تأثير الأفعال الحالية والمستقبلية وإضرارها برأس المال، لذلك لا نستطيع أن نقرر المستوى الملائم من الاستثمار الذي يصنعه البشر المطلوب من الصيغة الضعيفة للاستدامة للتعويض عن الضرر الذي أصاب رأس المال الطبيعي.

عدم الانعكاس: هناك العديد من أفعالنا مثلا تؤدي إلى انقراض أصناف الحيوانات أو ارتفاع درجة حرارة الأرض، أي أن تدمير شكل معين من رأس المال الطبيعي غير قابل للانعكاس، بينما رأس المال المصنوع من قبل البشر يمكن إعادة بنائه من جديد على الرغم من أنه يمكن تعويض الأجيال المستقبلية عن تناقص رأس المال الطبيعي ورأس المال المصنوع من قبل البشر، لذلك ليس لدينا طريقة كافية لقياس صيغة الاستدامة.

الحجم: بدلا من علاقة التأثير السببية التي افترضت في نظرية الصيغة الضعيفة للاستدامة ربما يكون لدينا حالات عدم استمرارية وتأثيرات العتبة (الحد الأعلى أو الأدنى من شيء ما).

2-3- نشأة وتطور مفهوم الصيغة القوية للاستدامة: تعود الجذور الإيكولوجية العميقة إلى الفيلسوف النرويجي " أرني نايس " الذي ركز على نقد حركة الاستدامة المتمركزة بشريا التي اهتمت في نظره بالتلوث استنزاف الموارد، وتؤكد هذه الفلسفة على اعتبار البشر جزء مكمل للنسق البيئي الذي يعتبر أعلى واكبر من أي جزء من أجزائه، ومن ثم تضفي قيمة أكبر على الكائنات الحية والأنظمة والعمليات البيئية في الطبيعة.

[1] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 363.

ويعتبر مبدأ "نايس" للمساواة في المجال الحيوي، الذي يزعم أن لكل الكائنات الحية الحق نفسه في الحياة والازدهار وهو المبدأ الأساسي للأيكولوجيا العميقة، ويتكون من:[1]

- ✓ إن سلامة واستمرار الحياة البشرية وغير البشرية على الأرض تمثل قيمة بحد ذاتها.
- ✓ إن ثراء وتنوع أشكال الحياة يسهمان في تحقيق هذه القيم.
- ✓ لا يحق للبشر إنقاص هذا التنوع إلا من خلال تلبية الحاجات الحيوية الأساسية.
- ✓ يتوافق استمرار الحياة البشرية وثقافتها، وكذلك الحياة غير البشرية مع عدد أصغر من السكان على الأرض.
- ✓ الاستغلال البشري الحالي للطبيعة مفرط جدا ويزداد الوضع سوءا.
- ✓ يجب أن تتغير تلك السياسات لأنها تؤثر في البنى الأساسية الاقتصادية والتقنية.

المطلب الثالث: تحديات ومعوقات التنمية المستدامة

هناك العديد من التحديات والمعوقات التي تواجه الكثير من الدول خاصة النامية والتي تحول دون ممارسة وتحقيق وتفعيل التنمية المستدامة، رغم التقدم الحاصل عقب الإعلان عن مسيرة هذه التنمية.

الفرع الأول: تحديات التنمية المستدامة

هناك العديد من القضايا التي ينبغي مواجهتها لتحقيق التنمية المستدامة وهي:[2]

أولا: ضعف معدلات النمو

يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوصفه أكثر المعايير استخداما لقياس مستوى التنمية، حيث يلاحظ أن معدلات النمو الحقيقي رغم ارتفاعها بدرجة مهمة خلال عام 2003، يبدو أنها مازالت متواضعة في أغلب الدول العربية، خصوصا عند الأخذ بالحسبان معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة المرتفعة.

ثانيا: تفشي وتصاعد معدلات البطالة

ساهم تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع معدلات التشغيل في تفشي ظاهرة البطالة في كثير من المناطق خاصة العربية، خاصة في وسط الداخلين الجدد لسوق العمل.

[1] فواز عبد ارحما الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة الجندول، السنة 3، العدد 25، منظمة العمل العربية، القاهرة، نوفمبر، 2005، ص 4.
[2] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 378.

ولأن الطالة في معظم الدول تقع في غالبيتها بين الشباب الداخلين للعمل لأول مرة، فإن ذلك يدل على أن سببها الرئيسي يتمثل بعدم قدرة اقتصادات هذه الدول على تهيئة فرص العمل للداخلين الجدد لسوق العمل، نتيجة بطء النمو وضعف الاستثمارات الجديدة، علاوة على عدم امتلاك هذه الفئة للمهارات والمعارف المطلوبة في سوق العمل.

ثالثا: تدني مؤشرات البحث والتطوير

يمثل العلم والتكنولوجيا المحرك الرئيسي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في عالمنا اليوم، كما يمثل البحث العلمي واعتماد التكنولوجيات الجديدة عنصرين رئيسيين من العناصر المحددة للنمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وقد اتضح للبنك الدولي ومن واقع جنراته بأن المعرفة العلمية والتكنولوجية تساعد في تحسين القدرات ورفع مستويات المعيشة، وتخفيف درجة الفقر في دول العالم النامي.

ولا مناص من رد الهوة العلمية والتقنية للإسراع بالعملية التنموية.

رابعا: تدني مؤشرات الاستدامة البيئية

يقصد بالاستدامة البيئية المحافظة على المصادر البيئية على المدى الطويل في محيط دائم التغيير، يقيس المؤشر وضع النظم البيئية التي تتم إدارتها، والضغوط التي تتعرض لها بما في ذلك استنزاف الموارد الطبيعية، زيادة معدلات التلوث، كما يقيس المؤشر الآثار والتفاعلات البيئية الحاصلة، ويتتبع مدى قدرة المجتمع على التكيف مع الإجهاد البيئي ودرجة مساهمة كل دولة في جهود التنسيق العالمي للتصدي للمشاكل البيئية المتزايدة.

هذا وتوجد تحديات أخرى نذكر أهمها:[1]

- ضرورة الحفاظ على القيم والعادات والتقاليد والقيم الإيجابية للفرد والاسرة.
- تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي.
- نشر الثقافة وإدارة الجودة الشاملة والمواصفات العالمية، وإعادة هيكلة المنظمات والمؤسسات والأسرة لمواجهة الصراعات والمنافسة.
- توفير ضمانات حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.

[1] بورديمة سعيدة، طبابيية سليمة، التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الاول حول: أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيلالبيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة قالمة، 17-18 ماي 2010، ص ص 5-6.

الفرع الثاني: المعوقات

رغم الجهود العالمية والمحاولات الجادة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في جميع دول ومجتمعات العالم، إلا أنه لا تزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير وذلك لعدد من الأسباب التي لعل من أبرزها ما يلي:[1]

- ✓ الزيادة المطردة في عدد سكان العلم إذ تشير الإحصائيات إلى ما يزيد على 6 مليارات شخص سيكونون هذه الأرض، أو ما يمثل نحو نسبة 140 في المائة خلال الـــ 50 عاما الماضية كما يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم بحلول 2050 تسعة مليارات نسمة، مما سيضاعف من تعقيدات التنمية المستدامة.
- ✓ انتشار الفقر المدقع في العالم، إذ تشير إلى الإحصائيات إلى أن نمس سكان العالم مضطرون للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم هذا إضافة إلى نحو 1.1 مليار شخص لا تتوافر لديهم مياه الشرب المأمونة وأن مياه الشرب الملوثة وعدم كفاية الإمدادات من الماء يتسببان في نحو 10 في المائة من جميع الأمراض في البلدان النامية.
- ✓ عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم والناتج عن غياب السلام والأمن .
- ✓ مشكلة الفقر في بعض دول العالم والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية.
- ✓ استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية وتلوث الهواء وتراكم النفايات
- ✓ تعرض مناطق من العالم بصفة عامة لظروف مناخية قاسية وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ومعدلات التبخر والنتج، مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.
- ✓ محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة الاسغلال في النشاطات الزراعية المختلفة وتدهور نوعيتها ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض أقطار العالم.[2]

[1] عبد الرحمن محمد الحسن، الملتقى الدولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 15.

[2] نوازد عبد الرحمن الهيني، مرجع سبق ذكره، مرجع سبق ذكره، ص 6.

- ✓ عدم مواءمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بعض دول العالم النامي، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها.

خلاصة الفصل

مع بلورة الفكر التنموي، وزيادة الاهتمام بمسار التنمية المستدامة، اجتهدت الكثير من الدول في عقد مؤتمرات عالمية، والتي أسفرت عن نتائج إيجابية ساعدت على تبني نشاطات المحافظة على البيئة ومكوناتها، بالكميات المناسبة واستدامتها.

ولقد اهتمت في هذا الصدد الحكومات بالتوسع في وضع برامج ومخططات وسياسات وطنية تمويلية، خاصة سياسات حماية البيئة والقضاء على التلوث من أجل تجسيد هدفها الرئيسي وهو بلوغ التنمية المستدامة.

وتتطلب التنمية المستدامة إحداث تغييرات في ممارساتها وسياساتها من خلال جهود مرتبطة ومتفاعلة، و تواصلات غير منقطعة بين القوى العاملة، وبهذا تصبح التنمية المستدامة المخرج الحديث لعائق أو أزمة التنمية، وذلك بتوفير المناخ المناسب لذلك والسير الحسن والسليم لنجاحها واستدامتها.

بحيث لا تكون هذه التنمية معتمدة فقط على مساعدات الحكومات والدول في تحقيق ذلك وإنما زيادة على ذلك لا بد من تفعيل هذه المساعدات من خلال القيام بالتجارة الخارجية لما تلعبه من دور هام في عملية التنمية خاصة بالنسبة للدول ذات التوجه الاقتصادي المفتوح.

تمهيد

تحتل دراسة اقتصاديات الوطن العربي أهمية كبيرة ،وهذا يتأتى من الحاجة الماسة لتحليل واقع هذه الاقتصاديات بصورة شمولية بحيث يتم تبيان ابرز السمات الأساسية فيها'والتركيز على دراسة الموارد الاقتصادية في الوطن العربي و القطاعات الاقتصادية و استخلاص الخصائص العامة فيها .

فتعدد حاجات الأفراد و تباين توزيع المواد و المنتجات الزراعية و الصناعية و الاستخراجية بين الدول العربية أوجب قيام تجارة خارجية استجابة لتغير جغرافية النقل و الإنتاج والاستهلاك والعلاقات الاقتصادية مما يساعدها من جهة أخرى في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة وفقا لهذه الموارد الهامة و التي أهلتها في السنوات الأخيرة إلى تجسيد التنمية المستدامة في هذه الدول عبر اتخاذ جملة من البدائل التنموية كتنمية رأس المال البشري و قيامها ببناء القدرات التكنولوجية و التوجه نحو إستراتيجية التصنيع من اجل التصدير معتمدين في ذلك على مصادر الطاقة المتجددة لمالها من أهمية في التقليل من استنزاف الثروات الطبيعية باعتبار هذه الأخيرة موارد تتلاشى عير الزمن مثل النفط الذي يمثل المورد الأساسي للدول العربية .

المبحث الأول: نظرة عامة حول الاقتصاديات العربية

بعد مرور ما يزيد عن عقود من الزمن على استقلال عدد كبير من الدول العربية وبعد ظهور النفط كمادة مهمة في الاقتصاد الوطني، لعدد كبير من الدول العربية، وفي الأسواق العالمية، وبعد التطور التقني الهائل، خاصة في مجال الاتصالات وظهور العولمة بعد كل ذلك شهدت البلدان العربية القليل جدا من السياسات العامة، التي تم تعديلها والقليل جدا من برامج التنمية الاقتصادية والسياسية المعلن عن نجاحها، إضافة إلى طموحات و مشروعات لم يتحقق منها الا النزر اليسير،وهو ما لا يلبي طموحات التطور التي تحتاجها المنطقة وشعوبها.

فالاحتياجات الضرورية من سلع وخدمات (أجهزة- قطع الغيار...الخ) والأدوية والمواد الغذائية الأساسية (قمح- شعير ...الخ) لا تنتج محليا بالقدر الكافي، وما تزال ناقصة نقصا حادا يجبر الدول العربية على استيرادها من الخارج، ويجعل منها دولا غير قادرة على تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي، وفي حاجة ماسة للمساعدات الدولية لتمويل وارداتها وبرامج التنمية.

ومن ناحية أخرى نجد أن الاقتصادات العربية شانها شان باقي اقتصادات دول العالم الثالث، بسبب ضعفها وانعدام التكامل بينها، تندمج اندماجا قويا في النظام الاقتصادي العالمي، دون أن تأثر فيه تأثيرا قويا،أو تصحح الاختلالات الهيكلية التي تشوهها، إضافة إلى سيطرة اقتصادات الدول الصناعية المتطورة سيطرة تامة على هذا النظام، لمصلحتها فكل هذه العلاقات ألا متكافئة قادت اندماج غير متكافئ وسيطرة تامة من قبل الدول الصناعية المتقدمة على الدول العربية خاصة.

المطلب الأول: الاقتصادية في الوطن العربي

يتزايد اهتمام معظم الدول في الوقت الحاضر بدراسة الموارد الاقتصادية، حيث أنه بقدر ما يتاح من موارد لمجتمع ما، يتجدد مستوى الرفاهية الاقتصادية، ناهيك عن أن غنى وفقر الدولفي الوقت الحاضر يقاس ليس فقط بما في حوزتها من موارد،لكن أيضا بمقدرتها على استغلالها بكفاءة.

الفرع الأول: الموارد الطبيعية

إن الطبيعة هي مصدر لثروة هائلة استطاع الإنسان أن يكتشفها على امتداد تاريخه الطويل إضافة إلى قيمتها وأهمية عناصرها عند تطويعها للاستغلال في إشباع رغباته.

أولا: الموارد المائية: والتي تتميز بالخصائص التالية:

تقع معظم أجزاء الوطن العربي في الحزام المناخي شبه الجاف الذي تقل فيه الأمطار، كما تمتد عبره أكبر رقعة صحراوية في العالم، ونسبة لارتفاع درجات الحرارة ترتفع معدلات الفاقد من المياه عن طريق النتح والتبخر على مدار العام، مما يقلل من كمية المياه المضافة إلى مخزون المياه الجوفية تقليل قد يصل إلى بعض المناطق إلى الانعدام في بعض الأحيان، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع تركيز الأملاح في المياه الجوفية بالإضافة إلى انخفاض منسوب المياه بسبب السحب المستمرة لمقابلة احتياجات السكان و نشاطاتهم المتزايدة في دول المنطقة[1].

يشغل العالم العربي حوالي 10% من مساحات العالم، إلا أن حصته من المياه العذبة لا تزيد عن 0.5% من موارد المياه العذبة عالميا، وينعكس ذلك بالتالي في انخفاض متوسط نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة إلى أدنى المعدلات العالمية، من هنا تتضح درجة ندرة المياه في المنطقة العربية.

كما أدت التحولات الاقتصادية و الاجتماعية في العالم بصفة عامة وفي الوطن العربي خاصة إلى زيادة استهلاك المياه واستنزاف المياه الجوفية، والى العديد من المشاكل البيئية، منها على سبيل المثال؛ تطفل مياه البحر المالحة على المياه الجوفية العذبة ممل تسبب في زيادة ملوحتها ومن المنطق يعاني الوطن العربي من نقص مائي يعتبر من أسوء الأوضاع عالمي حيث بلغ نصيب الفرد السنوي من المياه حوالي 650 متر مكعب متباينة بشدة من دولة عربية إلى أخرى كما يؤدي من جهة أخرى تصريف مياه المجاري والصرف الصحي من المجمعات السكانية أو النفايات الصناعية إلى المسطحات المائية أو خزنها في باطن الأرض بدون معالجة، إلى تلويث وإتلاف المياه العذبة المالحة للاستخدامات التنموية في العديد من دول المنطقة،هذا إضافة إلى عدم وجود شبكات الصرف الصحي الكافية التي تقوم بتجميع المخلفات المائية من المراكز السكنية والصناعية وتحويلها إلى محطات المعالجة التي تقوم بإزالة الملوثات وتكرير المياه للوصول بها إلى الحدود الأمنية التي تمكن من تدويرها وإعادة استخدامها في النشاطات الزراعية والصناعية المناسبة ،ومما يزيد من تفاقم مشكلة المياه انعدام القوانين والتشريعات اللازمة لإدارة الموارد المائية بطرق مستدامة أو عدم تطبيق هذه القوانين في حالة وجودها في بعض الدول العربية .

ففي الأردن مثلا يعتبر عدم كفاية الأمطار، وعدم وجود مصادر دائمة للري من العوامل الرئيسية التي تسبب ترك مساحات قابلة للزراعة بورا.

[1] أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان،2010، ص ص74-76.

وفي البحرين يقدر معدل التساقط السنوي للأمطار بنحو 75ملم لا يعتمد عليها في الزراعة إلا أنها تساعد على زيادة نمو المحاصيل بصورة جيدة .

وفي الجزائر اتسمت المواسم الزراعية بالتوزيع غير المنتظم للأمطار على مستوى المناطق .

هذا وقد أتت البلاد إلى موجات جفاف مستمرة خلال المواسم القليلة الماضية، مما أثر سلبا على إنتاج وإنتاجية الأراضي الزراعية.

وفي المملكة العربية السعودية تتميز بنقص معدلات الهطول المطري خلال الأعوام الأخيرة إضافة إلى مشكل تقلص المساحات الزراعية لتنفيذ مشروعات الري والصرف الزراعي وإتباع سياسات المحافظة على المياه وتنميتها.

وفي سلطنة عمان حيث المناخ الجاف لوقوع المنطقة ضمن حزام المناطق الجافة، فان البلاد تعتمد على الأمطار الساقطة على الجبال لتغذية المياه الجوفية ،وازداد شح الموارد المائية في السنوات التي تدنت فيها معدلات الهطول المطري.

وفي جمهورية مصر العربية تعتمد الزراعة بشكل أساسي على مياه الري،أما الزراعة بمنطقة الساحل الشمالي وشمال سيناء فتعتمد على الأمطار بصفة أساسي.

ثانيا: الموارد المعدنية والطاقة: إن الصناعات التعدينية (الاستخراجية) مثل استخراج النفط والغاز والمعادن التي يأتي في مقدمتها الحديد ثم يليه النحاس والزنك والألمنيوم، تعتبر من أكبر النشاطات التي تقوم على استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في الدول العربية، هذا إضافة إلى الخامات الأخرى مثل الفوسفات والبوتاس اللذان يعتبران مصدران طبيعيان تقوم عليهما الصناعة التعدينية في بعض الدول العربية، وبالرغم من زيادة الاهتمام بالمشروعات التعدينية خاصة في السعودية وموريتانيا إلا أن تنمية وتطور صناعة الحديد والصلب لازالت ثانوية إضافة إلى محدودية إنتاج خامات الذهب والفضة والنحاس والزنك والرصاص.

تمتلك الدول العربية 59.8% من احتياطي النفط العالمي و31% من الغاز الطبيعي والذي يشهد إنتاجه زيادة ملحوظة، حيث يعتبر من موارد الطاقة النظيفة لأنه يحترق احتراقا كاملا مع انخفاض انبعاث الكربون وأكسيد الكبريت وعناصر تلوث الهواء الأخرى، ولقد زاد اعتماد الدول على الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة خاصة للاستخدام المنزلي مما يحمي البيئة والمجتمع، كما يتزايد اهتمام الدول العربية حاليا بموارد الطاقة النظيفة المتجددة مثل إنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

من جهة أخرى شهد العالم العربي خلال الفترة الأخيرة اكتشافات نظيفة وغازية جديدة وبكميات هائلة في مصر، تونس، الأردن، السودان، سوريا، المغرب، موريتانيا، وسلطنة عمان وباعتبار أن هذه الدول ليست أعضاء في منظمة (opec) فقد شكلت اكتشافاتها حدثا مهما في الأسواق النفطية، والتي جعلت كبرى الشركات العالمية تسعى للفوز بمناقصات للعمل فيها.[1]

ثالثا: الأراضي الزراعية: تمتلك الدول العربية موارد طبيعية هامة ومتنوعة، حيث تشكل مساحة الأراضي القابلة للزراعة نحو 14% من المساحة الإجمالية للدول العربية البالغة حوالي 1.415 مليون هكتار، بينما لا تتجاوز المساحة المستغلة منها زراعيا الثلث، نظرا لوقوع حوالي 4/5 الأراضي الزراعية العربية في المناطق الجافة وشبه الجافة التي لا يتعدى المعدل السنوي لسقوط الأمطار فيها 300 ملم مما يسهم في محدودية وندرة الموارد المائية الأزمة لاستغلال المزيد من الأراضي الزراعية[2].

رابعا: المراعي: تراجعت مساحة المراعي في الدول العربية بنسبة 14% عام2008 نظرا لانخفاض معدلات هطول الأمطار في معظم الدول العربية التي تمتلك وارد رعوية حيث تقع غالبية هذه الموارد في المناطق الجافة،كما يعود هذا التراجع إلى عدم توفير الرعاية والاهتمام اللازمين لتطوير أداء هذه المناطق واستمرار الممارسات الزراعية غير المناسبة، والرعي المبكر نظرا لعدم تنظيم استغلالها وفق أسس علمية وتنظيمية، فنجم عن ذلك انخفاض الكثافة الرعوية وتراجع معدلات الاستفادة منها،حيث تزيد الحمولة الحيوانية الراهنة للمراعي الطبيعية في الدول العربية بحوالي 20% عن طاقتها الاستيعابية الحالية،كما تعتبر إنتاجية المراعي في الدول العربية منخفضة مقارنة مع الدول الأخرى،اذ تمثل حوالي20% من إنتاجية المراعي في الدول المتقدمة وحوالي 1/3 مثيلاتها في الدول النامية[3]

الفرع الثاني: الموارد البشرية[4]

تعتبر الموارد البشرية الأساس في عملية التنمية والتكامل ،نظرا لأن الهدف النهائي من النشاطات الاقتصادية وتنميتها وتكاملها،هو توفير حياة أفضل للسكان بتلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات،فقد تبين أن عدد السكان في الدول العربية بلغ حوالي 219 مليون نسمة عام1990 زاد إلى حوالي 310 مليون نسمة عام2006 وهذه الأعداد تضاهي أن لم تكن تزيد أعداد سكان الوليات المتحدة الأمريكية

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة-الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة ، مجموعة النيل العربية،مصر الطبعة الأولى، 2003، ص ص61-69.
[2] أحمد عارف عساف، مرجع سبق ذكره،ص210.
[3] عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سبق ذكره،ص118.
[4] مدحت أيوب بدائل التنمية العربية،مركز البحوث العربية والإفريقية ،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية دار الثقافة الجديدة،الطبعة الأولى،القاهرة،2008،ص ص301-302.

المختلفين فيما هو اجتماعي وديني وثقافي وعرقي والمتحدين في شيء واحد هو أن لديهم عقولهم متميزة تخطط لاستخدام مواردهم من أجل تقدم وسيادة المواطن الأمريكي في العالم.

فأغلب السكان في الوطن العربي هم في سن العمل أو في مقتبل الوصول إليه، مما يستدعي من واضعي السياسات الاقتصادية العربي، العمل على توفير فرص عمل لهذه الطاقات الفنية، التي تفتقدها دول مثل الاتحاد الأوربي.

ففي قطاع الزراعة تبين حسب أخر إحصائية أن حوالي 39% من مجموع السكان،عاملون في القطاع الزراعي، أما القطاع الصناعي حوالي 28% وقطاع الخدمات حوالي74% وهذا مؤشر جيد على المستوى الكلي إذا ما تحسن دخله، ويدل أيضا على أن القطاع الزراعي لا يزال يحظى باهتمام الكثير من القوى العاملة العربية، فهم يتعرضون في الغالب إلى سمات القطاع الزراعي المختلف في الدول النامية من حيث موسمية الإنتاج، وبطالة موسمية،وكذلك بدائية العمل الزراعي وعدم مواكبته للتطور التكنولوجي والبحث العلمي في هذا المجال وما يتبعه من مشاكل ونقائص أخرى من حيث انخفاض وتدني مستوى دخول العاملين في القطاع الزراعي، ويتضح هذا من خلال استمرار الدول العربية في استيراد غذائها من الخارج رغم ضخامة مواردها.

أما تواضع العاملين في القطاع الصناعي تدل على أن الدول العربية لم تصل لأن تكون دولا صناعية بعد، خاصة و أن الزراعة والصناعة قطاعان متكاملان.

وقد تبين أن نسبة العاملين في قطاع الخدمات تشير إلى مؤشرات ايجابية من ناحية أنه سيتم توفير خدمات لكل فرد عربي، ولكنه سلبي من ناحية أن التوجه يكون للعمل المكتبي والوظيفي غير المنتج.

الفرع الثالث :الموارد المالية

تتوفر لدى الوطن العربي إمكانات اقتصادية متأتية من الموارد المالية التي تتحقق من خلا إنتاج النفط وتصديره، حيث يلاحظ حصول الدول العربية والنفطية منها أساسا على إيرادات مالية مرتفعة نتيجة لذلك وقد اتجهت هذه الإرادات للارتفاع بفعل عوامل عديدة منها:[1]

- ✓ الزيادة التي حصلت في أسعار النفط في النصف الأول من السبعينات.

[1] فليح حسن خلف،اقتصاديات الوطن العربي،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2004،ص67.

- ✓ زيادة إنتاج الدول من النفط، تحت إغراء السعر المرتفع نسبيا من ناحية، وتحت ضغط التوجه للتوسع الاقتصادي سواء عن طريق القيام ببعض مشروعات التنمية أو بتقديم خدمات بمختلف جوانبها.
- ✓ زيادة إيرادات العديد من الدول النفطية نتيجة قيام بعضها بتأميم النفط مثل: ليبيا، الجزائر، العراق أو نتيجة المشاركة كما هو الحال في بعض الدول الخليجية، وهو ما أدى إلى زيادة حصة الدول النفطية من إيرادات النفط والتي كانت تحصل عليها شركات النفط الأجنبية العاملة في هذه الدول قبل التأميم.

إلا أن ما يلاحظ أن الإيرادات المالية المتأتية في عوائد النفط قد تراجعت بشكل واضح في عام 2004 وبالذات بعد اتجاه أسعار النفط العالمية للانخفاض، حيث يلاحظ أن إيرادات الدول العربية قد انخفضت إلى (45.8) مليار دولار في الثمانينات بعد أن كانت (103.7)مليار دولار.

المطلب الثاني: أهم القطاعات الأساسية للاقتصاديات العربية

تتميز الاقتصاديات العربية كغيرها من اقتصاديات دول العالم بوجود مجموعة من القطاعات التي تميزها حيث نجد أن تطور هذه القطاعات يتفاوت من سنة إلى سنة.

الفرع الأول: القطاع الزراعي

بلغ الناتج الزراعي للدول العربية مجتمعة حوالي 132.8 مليار دولار عام2011 مقابل 124.5 مليار دولار عام 2010 [1]. وقد ساهمت عدة عوامل في زيادة الإنتاج الزراعي منها الظروف المناخية المواتية في بعض الدول الزراعية وزيادة الإنتاج الاستثمارات الخاصة والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة وشملت الزيادة غالبية المحاصيل الزراعية والإنتاج السمكي وبدرجة أقل الإنتاج الحيواني في الدول العربية[2].

كما شهدت معدلات النمو الزراعي اتجاهات موجبة حيث تراوحت هذه المعدلات بين 2.4% و 18.9% في عام 2011 [3] ويعود جزء من هذه التقلبات إلى اعتماد مساحات واسعة من الزراعة العربية على الهطول المطري، حيث تشغل ما نسبته 80% من إجمالي المساحة المزروعة والتي يصعب التحكم بإنتاجيتها المحصولية.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2012، ص50.
[2] حنيش الحاج، التقارب الاقتصادي العربي بين الفكر النظري والعائق الميداني، مجلة الباحث ،الجزائر ،العدد 2012/10 ،ص37.
[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2012، مرجع سبق ذكره، ص51.

بالإضافة إلى بلوغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي حوالي 378 دولار في عام 2011، أي بمعدل بلغ حوالي 4.1% بالمقارنة من السنة السابقة وبتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية خلال العام،إذ بلغ حوالي 579 دولار في سورية وتراوح ما بين 329 دولار و554 دولار في القمر والإمارات وتونس ومصر والسعودية والمغرب والجزائر ولبنان والسودان، كما تراوحت بين45 دولار و269 دولار في جيبوتي والكويت والبحرين وقطر وليبيا واليمن والأردن وموريتانيا والعراق وعمان.

أما بالنسبة للأمن الغذائي العربي والفجوة الغذائية يمكن تحديد أبعاد الفجوة الغائية في الدول العربية، من خلال تصنيف السلع الغذائية حسب معدلات الاكتفاء إلى أربع مجموعات، تشمل المجموعة الأولى السلع التي حققت معدلات الاكتفاء أو فائض للتصدير وهي الأسماك والخضروات وتحتوي المجموعة الثانية على السلع التي حققت معدلات اكتفاء عالية وهي البطاطا والفواكه وتضم المجموعة الثالثة السلع التي حققت نسبة اكتفاء متوسط وهي اللحوم والروز والألبان ومشتقاتها والباقوليات أما المجموعة الرابعة التي تعتبر نسبة اكتفاء إنتاجها متدنية وتشكل العنصر الأكبر من عناصر الفجوة الغذائية، فهي الحبوب في مقدمتها القمح الذي تستورد الدول العربية حوالي نصف احتياجاتها منه.[1]

الفرع الثاني: القطاع الصناعي

كان وضع القطاع الصناعي في الدول العربية يعاني حالة من الارتباط بالأسواق الدولية والخضوع لشروطها السياسية والاقتصادية وأيضا لتقلباتها، وذلك نتيجة الاعتماد في توفير مستلزمات الإنتاج على الخارج ونتيجة التحكم الزمني من الدول الموردة في عمليات إمداد تلك المستلزمات للقطاعات الإنتاجية.[2] في الطلب العالمي على النفط الأمر الذي أدى إلى زيادة ناتج الصناعة الاستخراجية وإجمالي الناتج الصناعي للدول العربية، وهذا التحسن يدل على أن القطاع الصناعي في الدول العربية يعتمد على الصناعات الاستخراجية والتي تساهم بدرجة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي[3] حيث وصلت مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من نسبة 35.5% في عام 2010 إلى 40.7% في 2011 حيث شملت صناعات استخراجية في الدول العربية استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن مثل الحديد والزنك والنحاس والذهب وكذلك الخامات غير المعدنية مثل الفوسفات والبوتاس[4] ومن خلال التقرير الاقتصادي العربي الموحد نجد أن كل من الصناعات التحويلية المتمصلة في صناعة مواد البناء والصناعات الهيدروكاربونية (صناعات التكرير

[1] حنيش الحاج، مرجع سبق ذكره، ص38.
[2] محمد جمال مظلوم، تحديات العالم العربي في ظل النظام العربي الجديد، مركز الدراسات العربية-الأوروبي، بيروت، 1997، ص89.
[3] سليمان بلعور، دور الاستثمارات البيئية في التنمية الصناعية العربية، مجلة الباحث العدد 2010/8، ص133.
[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2012، مرجع سبق ذكره، بالتصرف ص70.

والبيتروكيماويات والغاز) بالإضافة إلى صناعة الأسمدة والسكر كلها كانت لها أهمية كبيرة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعة للدول العربية.

الفرع الثالث: قطاع الطاقة والنفط

كان للدول العربية المنتجة للنفط من خلال منظمة الأوبك دورا هاما في ارتفاع الأسعار واستقرارها خلال عام 2011 وذلك من خلال التأثر بعدت عوامل من أهمها التطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية والتقلبات في أسعار صرف العمولات والمضاربات في أسواق السلع ...الخ.

إذ تحققت خلال عام 2011 زيادة بسيطة في الاحتياطات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي في العالم وظلت الدول العربية مستحوذة على 57.5% من تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط الخام بينما انخفضت حصتها في احتياطات الغاز الطبيعي قليلان حيث بلغ حصة الدول العربية من النفط الخام خلال عام 2011 حوالي 31.0% من إجمالي الإنتاج العالمي بالمقابل انخفضت حصتها قليلا من كميات الغاز المسوق لتشكل 14.4% من الإجمالي العالمي خلال عام 2010[1] وكانت هذه الزيادة الحاصلة نتيجة استخدام التقنيات الحديثة وكذلك نتيجة الاستكشافات الحاصلة وكذلك إبرام عدة اتفاقيات للتنقيب في عدة دول عربية منها البحرين، تونس، والجزائر، أما فيما يخص مصادر الطاقة الأخرى فقد ارتفع إنتاج العالم من هذا الفحم وهو أكثر أنواع الوقود الأحفوري تلويثا للبيئة. أما على مستوى الدول العربية فلا يزال إنتاجه منحصرا حاليا في منجم المغارة– شبه جزيرة سيناء في مصر وقدر الإنتاج عام 2002 بحوالي 37 ألف طن وكان قد بلغ التسعينات حوالي 125ألف طن في السنة ويعود ذلك التراجع إلى تحول معظم محطات توليد الكهرباء للعمل على الغاز الطبيعي وعدم وجود سوق للفحم[2].

ارتفعت نسبة استهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية بمعد 3.8% ليصل إلى 6 مليون برميل مكافئ نفط يوميا في عام 2011 مقارنة مع أقل من 5.8 مليون برميل يكافئ نفط يوميا في عام 2010 وجاء الجزء الأكبر من الزيادة في حجم الاستهلاك في عام 2011 شكل أساسي من السعودية التي بلغ حجم الزيادة فيها 100ألف ب.م.ن والتي شكلت ما يقارب من 50% من إجمالي الزيادات في الدول العربية بالإضافة إلى زيادات أقل في دول أخرى والتي بلغت 18ألف ب.م.ن أي في الإمارات و 15ألف ب.م.ن أي في كل من الجزائر، العراق والكويت ومصر.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010، ص89.
[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2008، ص92.

الفرع الرابع: القطاع المالي

بلغ إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة حوالي 892.4 مليار دولار في عام 2011 بزيادة نسبتها 26.2% عن إجمالي الإيرادات والمنح في عام 2010 البالغ حوالي 707.1 مليار دولار وتعزى زيادة الإيرادات العامة في 2011 بشكل كبير إلى ارتفاع الإيرادات البترولية في ضوء تصاعد أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية في ذلك العام، كذلك كانت هناك زيادة أو ارتفاع في الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت حوالي 7.6% في عام 2011 لتبلغ نحو 142.2 مليار دولار مقابل حوالي 132.2 مليار دولار في عام 2010، أما الإيرادات غير الضريبية بنسبة 16.4% لتسجيل حوالي 58.5 مليار دولار في عام 2011 مقارنة بحوالي 50.2 مليار دولار في عام 2011.[1]

المطلب الثالث: أهم التطورات والتحولات الاقتصادية العربية والمشاكل التي تواجهها

لقد شهد الأداء الاقتصادي العربي العديد من التطورات في مختلف القطاعات الاقتصادية وكذلك بعض التحولات التي من شانها أن تأثر في الاقتصاديات العربية والتي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى مشاكل اقتصادية عميقة.

الفرع الأول: أهم التطورات والتحولات الاقتصادية العربية ذات البعد الاقتصادي

يمكن تلخيص أهم التطورات في العقدين الأخيرين من القرن العشرين في ما يلي:[2]

- ✓ انتشار وتعمق اقتصادات السوق وامتداد حركة الانفتاح الاقتصادي إلى معظم بلدان العالم، وتطور تقنيات الإعلام والاتصالات والمواصلات في كل مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- ✓ تسارع التغيير التكنولوجي بشكل لم يسبق له مثيل، وتكامل عمليات الإنتاج عبر الدول وتزايد ترابط وتشابك الأسواق المالية .
- ✓ اعتماد أنظمة اقتصادية جديدة ترتكز على المهارات والخبرات والكفاءات المهنية المتقدمة.
- ✓ تصاعد قوة الدفع التى تتقدم بها العولمة والتي شمل تأثيرها كل أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والتجاري وكذلك التنظيمات والهياكل الاقتصادية والمالية والسياسية والقانونية.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، مرجع سبق ذكره، ص ص114-115.

[2] عبد الحميد محفوظ الزقلعي، العمل الاقتصادي العربي المشترك، وقضايا العولمة، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، 32-37، القاهرة، 2006، ص202.

- ✓ تغير دور الدولة بحيث يقل تدخلها في العملية الإنتاجية، ويزيد تدخلها في الرقابة وحماية التنافس المتكافئ ومنع السلوك الاحتكاري المشوه لفعالية السوق وآلية الأسعار.
- ✓ نمو حجم ودور التكتلات والتجمعات الاقتصادية بين الدول وبين المؤسسات الكبرى وازدياد عددها وتأثيرها.

الفرع الثاني: المشاكل والتحديات العامة للاقتصاديات العربية

تفتقر الاقتصاديات العربية عموما إلى التنوع ولا تزال صادرات النفط هي المحرك الاقتصادي الرئيسي للمنطقة، حيث مازال هناك اعتماد ملموس على عائدات النفط حتى في الدول العربية غير النفطية، ومازال التنوع الإقليمي شعار دون آلية عملية للتنفيذ ودون توافر أي ضعف مؤثر للقطاع الخاص، والمديونية الخارجية الهائلة، حيث لا تزال تستنفر طاقات ومدخرات محلية غير كافية لتمويل الاستثمار، ومازالت معدلات الاستهلاك عالية في معظم البلدان العربية.

ومن أهم و أبرز المشاكل الاقتصادية العربية ما يلي:[1]

أولا: التضخم: غالبا ما تتجاوز معدلات التضخم في العالم العربي المتوسطات العالمية في الدول الرأسمالية، حيث هناك عدد من المؤشرات تتشارك فيها الاقتصاديات العربية وتعبر عن الاختلال بين جانبي العرض والطلب فيها، وتتناول العجز المتزايد والمستمر في ميزان المدفوعات والموازنة العامة و المدخرات، من جهة أخرى اقتصاديات الدول العربية سريعة التأثر بالضغوط الـــتضخمية الخارجية، خاصة بالتضخم المستورد المعتمد على درجة الانفتاح على التجارة الخارجية ومدى الارتباط بالأسواق العالمية، واعتماده أيضا على الوزن النسبي للواردات في تكوين العرض والطلب المحليين.

ثانيا: مشاكل الصناعة: والمتمثلة في:

- ✓ **انتهاج سياسة التوجه الداخلي:** فالدول غير النفطية انتهجت سياسة إحلال الواردات والإنتاج للسوق الداخلي كأسلوب للتصنيع مستندة في ذلك إلى سياسة تجارية حمائية مرتفعة مما أدى إلى ضيق السوق المحلية، وحرمان الصناعة العربية اقتصاديات الحجم الكبير...الخ.
- ✓ **ارتفاع الأعباء الجمركية والغير جمركية:** لقد ترتب على السياسة التجارية الحمائية ارتفاع كلفة الإنتاج وانخفاض القدرة التنافسية للمنتج العربي محليا وعالميا وبنسبة متفاوتة بين الدول العربية.

[1] الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي في جمع الحقوق ناشرون اليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، بيروت الطبعة الأولى ، 2007، ص267.

- ✓ عدم الإلزام بمعايير ونظم الجودة والمواصفات القياسية والبيئية للسلع والمنتجات الصناعية، مما أدى إلى انخفاض قدرة الصناعة العربية على الولوج إلى أسواق الدول المتقدمة.

ثالثا: ضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاديات العربية: وهو ما ينعكس بضعف الموقف التنافسي للمنتجات العربية وتذبذب الفوائض المالية، وتدهور الأنظمة التعليمية وعمق الفوارق الاجتماعية بسبب الفقر والبطالة.

رابعا: تسارع التطور التكنولوجي وتطور الاتصالات، وتنامي الاتجاه نحو تحرير المبادلات التجارية وانفتاح الأسواق، وهو ما يضع الدول العربية في تحد هائل لتحقيق تحسن كبير في أداء وإدارة اقتصادياتها بسبب احترام المنافسة.

خامسا: تقلص الدور النسبي للموارد الطبيعية والمالية في تكوين الميزة التنافسية: إذا أصبح المردود الاقتصادي العام مرتبطا بحسن الإدارة وفاعلية المؤسسات وكفاءة عوامل الإنتاج والمهارات والخبرات، مما يفرض على الدول العربية إدخال تغيير عميق في مؤسسات التعليم والتدريب والبحث والتطوير ...الخ.

سادسا: يفرض انفتاح الاقتصاديات العربية على الأسواق العالمية قيام الدول العربية بترشيد استخدام الموارد وحسن إدارة الاقتصاد الوطني، مع تعزيز دور القطاع الخاص ورفع كفاءة جميع المؤسسات وعوامل الإنتاج.

سابعا: إن نمو حجم التكتلات والتجمعات الاقتصادية الدولية يفرض على الدول العربية زيادة مستوى التعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي فيما بينها واستثمارها.

ثامنا: توسع رقعة الفقر وارتفاع نسبة البطالة، بما في ذلك الدول النفطية.

تاسعا: مشاكل عامة أخرى تتمثل في:[1]

- ✓ الاعتماد الشديد على عائدات النفط.
- ✓ التباين في الدخل بين مختلف فئات المجتمع.
- ✓ الاعتماد الشديد على مصادر خارجية لتمويل الاستثمار.
- ✓ ارتفاع الإنفاقات العسكرية.
- ✓ ارتفاع الاستهلاك في القطاع العام.

[1] عبد الحميد محفوظ الزقلعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 202-203.

- ✓ ركود الصادرات وارتفاع معدلات الواردات.
- ✓ نمو ضعيف وغير ثابت في الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني: أهم اتجاهات التجارة الخارجية العربية

بالرغم من إن إحدى عشرة دولة عربية قد أصبحت عضوا في منظمة التجارة العالمية، وست دول منها قد وقعت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، ورغم الإصلاحات التي أجرتها غالبية الدول العربية في قطاع التجارة الخارجية إلا أن سياسات التي أجرتها لمعظم تلك الدول لا تزال تتضمن العديد من القيود، حيث تعتبر معدلات التعريفة الجمركية مرتفعة، ومن القيود الأخرى الإدارية و الكمية و غيرها متعددة بدرجة اكبر من الأزمة وذلك مقارنة بدوا عديدة في العالم .

ونظرا لان التجارة الخارجية لها دور هام في عملية النمو باعتبارها أداة أساسية لاندماجها في الاقتصاد العالمي، فمن الضروري أن تسرع الدول العربية استكمال جوانب تحرير التجارة الخارجية .

المطلب الأول: التجارة الخارجية الغربية

للتجارة الخارجية دورا هاما ومناسبا في الجهود الدولية لهذا أدركت الدول العربية أهمية هذا القطاع الذي يعد من أهم أعمدة البنيان الاقتصادي، لذا قامت الدول العربية في الانخراط في العديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية والإقليمية والدولية لمواكبة هذه التطورات والاستفادة من مزاياها.

الفرع الأول: خصائص وسمات التجارة الخارجية العربية

تتسم التجارة الخارجية العربية بالعديد من الخصائص والسمات ذات الصلة باقتصاديات الوطن العربي، لكونها اقتصاديات نامية ذات هيكل إنتاجي مرتبط بالإنتاج الأولي خاصة الزراعة والصناعة وتتمثل هذه الخصائص في:[1]

- ✓ ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات الوطن العربي، حيث تمثل هذه التجارة نسبة مهمة من الناتج والدخل القومي، ومؤشر هام لحالة التطور والضعف عن الاقتصاديات المتقدمة لما لها من قدرة واسعة على الإنتاج.
- ✓ التزايد الواضح لكل من الصادرات والواردات، حيث ارتبط هذا التزايد بزيادة صادرات الدول العربية النفطية، مما زاد من الواردات والقدرة على التوسع فيها، وهو ما يعني اعتماد هذه الدول على الصادرات النفطية.

[1] فليح حسن خلق ،مرجع سبق ذكره، ص318.

- ✓ وجود تباين واضح في مدى التناسب بين كل من الصادرات والواردات في الدول العربية وذلك من خلال تفوق الصادرات على الواردات إلى حد كبير في الدول النفطية، مما يحقق فائض في الميزان التجاري، والعكس بالنسبة للدول الغير نفطية.
- ✓ التنوع الشديد في التركيب السلعي للواردات العربية من آلات ومعدات وقطع الغيار وأدواتها الاحتياطية.

الفرع الثاني: واقع وأداء التجارة الخارجية العربية

انعكس استمرار ارتفاع أسعار الطاقة العالمية خلال عامي 2010–2011 على أداء التجارة الخارجية العربية، فبعد أن شهدت هذه الأخيرة تراجعا ملحوظا عام 2009 نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، استعادة الصادرات العربية نموها عام 2009، ثم ارتفعت مجددا عام 2011 مسجلة زيادة بنسبة 30.6% لتبلغ حوالي 1.195.8 مليار دولار مقارنة مع نحو 915.7 مليار دولار عام 2010 وقد تفوقت نسبة زيادة قيمة الصادرات العربية على نسبة زيادة قيمة الصادرات العالمية عام 2011 الأمر الذي أدى إلى زيادة وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية ليصل إلى نسبة 6.6% مقابل 6% في العام الماضي.

أما بالنسبة لأداء الواردات العربية فقد تحققت قيمتها زيادة بنسبة 12.8% عام 2011 لتبلغ حوالي 752.6 مليار دولار، بعد أن كانت نحو 667.1 مليار دولار عام 2010، ولقد ساهمت في زيادة الواردات العربية مجموعة من العوامل من أهمها زيادة واردات الدول المصدرة للنفط الخام بالنسبة للدول المستوردة له إضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية، وقد انخفض وزن الواردات العربية في الواردات العالمية بصورة طفيفة من نسبة 4.3% عام 2010 إلى 4.1% عام 2011[1]، والجدول رقم(06) يبين ذلك:

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2012، مرجع سبق ذكره ،ص166.

الجدول رقم (06): التجارة الخارجية العربية (2007-2011)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي %				
	2007	2008	2009	2010	2011	2007	2008	2009	2010	2011
الصادرات العربية	796.1	1.0812	730.9	915.7	1.1958	7.7	35.8	32.4-	25.3	30.6
الواردات العربية	535.9	674.4	613.8	667.1	752.6	31.4	25.8	9-	8.7	12.8
صادرات عالمية	14.012	16.132	12.531	15.254	18.217	15.7	15.1	22.3-	21.7	19.4
واردات عالمية	14.311	16.536	12.733	15.457	18.381	15.1	15.5	23-	21.4	18.9

المصدر: صندوق النقد الدولي ومنطقة التجارة العربية بالنسبة لبيانات التجارة الخارجية العربية (2007-2011).

وعلى صعيد التجارة الخارجية للدول العربية عام 2011، فقد ارتفعت صادرات الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط بنسب أعلى من الدول العربية الأخرى، حيث حققت كل من الكويت والعراق أعلى نسبة زيادة بلغت 56.65% و 54.7% على التوالي، تليها قطر بنسبة زيادة 52.8% ثم السعودية والبحرين والإمارات والجزائر وعمان بنسب تراوحت بين 45.2% و 24.8%، أما الدول العربية ذات الصادرات المتنوعة، فقد شهدت قيمة صادراتها نسب زيادة أقل عام 2011، حيث ارتفعت صادرات المغرب و الأردن ومصر وتونس بنسب تراوحت بين 16.3% و 8.6%.

الفرع الثالث: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية:

تظهر الإحصائيات المجمعة أن الوقود والمعادن استأثرت بالحصة الأعلى في الصادرات العربية، والتي ارتفعت من 71.9% عام 2010 إلى 73.6 عام 2011، في حين تراجعت حصة المصنوعات، حافظة الموارد الكيماوية والمصنوعات الأساسية تقريبا على أهميتهما النسبية في الصادرات العربية خلال عامي 2010 و 2011 مشكلة نسبة 6.1% و 4.6% على التوالي، أما الآلات ومعدات النقل فقد تراجعت حصتها في الصادرات العربية من 5.3% إلى 4.7% خلال الفترة نفسها، أما بالنسبة لفئة السلع الزراعية فقد حافظت على أهميتها النسبية تقريبا عند مستوى العام السابق بنسبة 3.7%، والشكل رقم (06) يوضح ذلك.

أما بالنسبة للهيكل السلعي للواردات العربية، تشير البيانات أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية، إلا أن حصتها تراجعت من 65.3% عام 2010 إلى 64% عام 2011. وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل على المركز الأول إلا أن حصتها في الواردات العربية تراجعت من 31.2% إلى 28% وفي المقابل ارتفعت حصة كل من المصنوعات الأساسية والمواد الكيماوية إلى 19.3% 10.1% على التوالي عام 2011، وذلك مقارنة مع 16.3% و 9.6% عام 2010، وارتفعت حصة فئة السلع الزراعية من 18% عام 2010 إلى 18.7% عام 2011، وحصة الوقود و المعادن من 13.6% إلى 13.8% خلال الفترة نفسها.[1]

الشكل (04): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية 2011

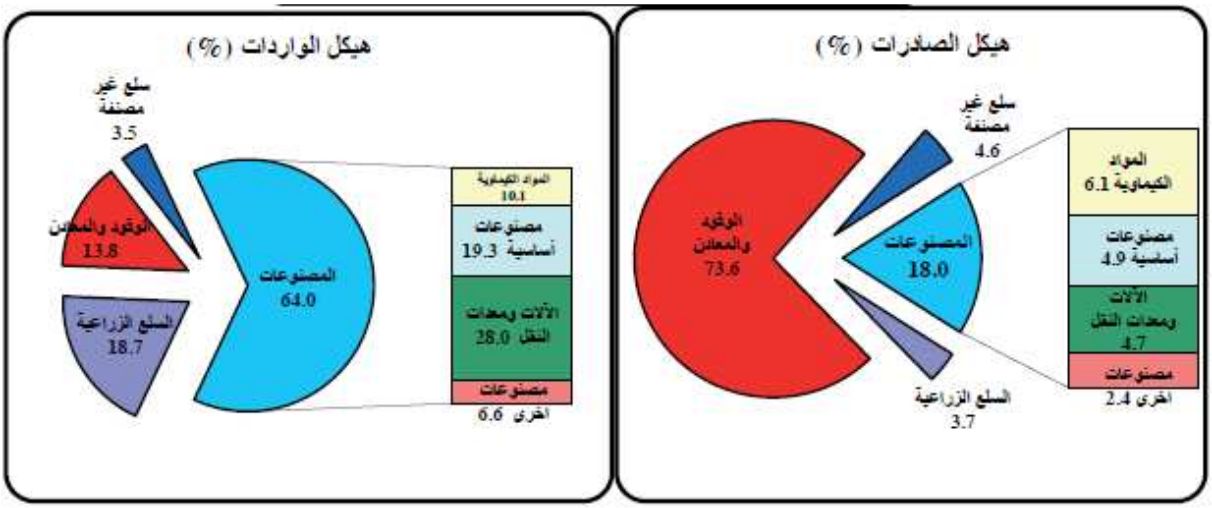

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، مرجع سبق ذكره، ص 170.

المطلب الثاني:التقسيم الجهوي للتجارة الخارجية العربية:

من المعروف أن التجارة الخارجية لأي دولة تتميز بهبوط وصعود وذلك من خلال صادراتها ووارداتها كذلك هو الحال بالنسبة للتجارة الخارجية العربية التي تميزت هي الأخرى بتفاوت في تجارتها ويمكن تقسيم الوطن العربي أو الدول العربية إلى أربع مجموعات تتمثل في دول المغرب العربي، دول المشرق العربي، ودول حوض النيل والقرن الإفريقي ودول شبه الجزيرة العربية.

[1] نفس المرجع، ص ص 169-170.

الفرع الأول: دول المغرب العربي

وتشمل مجموعة من الدول العربية وهي:

أولا: تونس: بلغت نسبة تغير قيمة الصادرات الإجمالية 8.6% عام 2011 مقابل 7.8% للواردات لنفس السنة[1] ومن أهم الصادرات النسيج، البترول ومشتقاته، والمكائن والآلات الكهربائية وزيت الزيتون والأسمدة الكيماوية وبعض المواد الأخرى وتوجه تلك الصادرات إلى ايطاليا وألمانيا، بينما كانت الواردات تتمثل في النسيج والحبوب ...الخ. وكان قطاع السياحة هو المورد الرئيسي لها.[2]

ثانيا: الجزائر: وصلت نسبة تغير قيمة الصادرات الإجمالية في عام 2011، 27.85% مقابل 15.5% للواردات لنفس السنة[3] وتمثلت صادرات الجزائر في النفط والغاز بنحو 90% من إجمالي الصادرات[1] توجهت معظمها إلى فرنسا، ألمانيا، اسبانيا وايطاليا وأهم الواردات هي السلع الرأسمالية، والغذائية، والسلع الاستهلاكية.

ثالثا: ليبيا: كانت نسبة تغير قيمة الواردات الإجمالية عام 2011، 73.8-% مقابل الصادرات بـــ: 71.7-% لنفس السنة، تتمثل وارداتها في السلع الغذائية والرأسمالية ولاسيما الآلات والمعدات ومنتجات الحديد والصلب أما صادراتها فكانت تعتمد على البترول ومشتقاته.[4]

رابعا: موريتانيا: بلغت نسبة تغير قيمة صادراتها عام 2011، حوالي 29% مقابل 22.2% للواردات نفس العام[5] وتأتي في مقدمة هذه الصادرات خام الحديد والأسماك ووجهت الصادرات بشكل عام إلى اليابان وفرنسا... أما الواردات فشملت المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية والمنتجات النفطية والسلع الرأسمالية.

خامسا: المغرب: بلغت نسبة تغير قيمة صادراتها الإجمالية لسنة 2011 حوالي 16.3% مقابل 20.1% للواردات[6]. يعتبر أقوى ثاني اقتصاد في العالم العربي بعد مصر و الثاني في دول المغرب العربي يعتمد اقتصاده على قطاع السياحة بالإضافة إلى تصدير الحمضيات والبطاطا والخضروات والأسماك والنسيج إلى أوروبا و أمريكا لكونه يعتبر من أقوى منتجي الأسماك بالعالم.[7]

[1] http://aljanob-media.com/nens، تاريخ الزيادة، 2013/04/24.
[2] التجارة والتنمية العربية، تاريخ الزيادة، 2013/04/24 http://www.arabgeographirs.net
[3] اتحاد المغرب العربي، تاريخ الزيادة،2013/04/24 عن موقع www.wikipidia.com
[4] التقرير القتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي 2012 ، مرجع سبق ذكره ،ص168.
[5] التقرير القتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي 2012 ، مرجع سبق ذكره ،ص168.
[6] نفس المرجع، ص168،
[7] اتحاد المغرب العربي، UMA مرجع سبق ذكره.

الفرع الثاني: دول المشرق العربي

أولا: الأردن: بلغت نسبة تغير قيمة الصادرات 13.4% لعام 2011 مقابل 17.6% لنفس السنة[1] أهم صادراتها هي الفوسفات والبوتاس والأدوية والأسمدة والمواد الغذائية، بينما تعد أهم وارداتها من الآلات ومعدات النقل والمواد الغذائية والحيوانات الحية والنفط وموارد التشحيم والمواد الكيمياوية وجاءت غالبية الواردات من بلدان الاتحاد الأوروبي.

ثانيا: سوريا: بلغت نسبة قيمة الغير في صادراتها الإجمالية 22.2-% عام 2011 مقابل 30.6-% للواردات لنفس السنة[2] وهذا التراجع راجع لظروف السياسة التي تمر بها الدولة تعتمد بدرجة كبير على تصدير النفط ثم تليها الصادرات الزراعية المصنعة أما وارداتها فتمثلت في المواد النصف المصنعة والسلع المصنعة والمواد الخام.

ثالثا: العراق: وصلت نسبة تغير قيمة صادراتها الإجمالية حوالي 54.7% عام 2011 مقابل 9.4% للواردات لنفس السنة[3] وتعتبر العراق من أقوى الدول المصدرة للنفط والبترول ومشتقاته[4]

رابعا: لبنان: بلغت نسبة قيمة التغيير في صادراتها الإجمالية لسنة 2011 حوالي 0.3% مقابل 12.3% للواردات لنفس السنة[5] وتمثلت صادراتها في المنتجات الزراعية والورق والمواد النسيجية ومصنوعاتها والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة أما بالنسبة للواردات فكانت على شكل آلات و أجهزة المعدات الكهربائية ووسائل النقل والمعادن ومصنوعاتها والمنتجات الغذائية [6].

الفرع الثالث: دول حوض النيل والقرن الإفريقي

أولا: جيبوتي: قدرت نسبة تغير قيمة الصادرات بحوالي 22.5% مقابل 20.8% للواردات لسنة 2011[7]و تتمثل صادراتها في الحيوانات الحية والجلود والأحذية... الخ أما وارداتها فهي الخضر والمشروبات والدهان و الآلات والمواد الكهربائية وأجهزت النقل والمواد المعدنية.[8]

ثانيا: السودان: مثلت نسبة تغير قيمة الصادرات الإجمالية حوالي 15.4-% مقابل 8.1-% عام 2011 وتعد أهم الصادرات القطن والحيوانات الحية والصمغ العربي والفول السوداني والخضر

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي 2012 ، مرجع سبق ذكره ،ص168.
[2] التجارة والتنمية العربية، تاريخ الزيادة، 2013/04/24 http://www.arabgeographirs.net
[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي 2012 ،ص168.
[4] التجارة والتنمية العربية، مرجع سبق ذكره,،ص3.
[5] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي 2012 ، مرجع سبق ذكره ،ص168.
[6] التجارة والتنمية العربية، مرجع سبق ذكره ،ص4.
[7] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي 2012 ،ص168.
[8] التجارة والتنمية العربية، مرجع سبق ذكره ،ص2.

والسكر والفواكه، أما وارداتها كانت تتمثل في السلع المصنعة والمنتجات النفطية والمواد الغذائية والآلات ومعدات النقل ويشكل الإنفاق على منتجات النفط أكثر بنود الواردات تقلبا.

ثالثا: الصومال: قدرت نسبة تغير قيمة الصادرات الإجمالية بحوالي 30.6% مقابل 47.6% لسنة 2011،[1] وتمثلت هذه الصادرات في الحيوانات الحية والموز والجلود الفراء والصمغ والبخور، ويمثل تصدير الحيوانات الحية حوالي 65% من مداخيل صادرات الصومال، أما أهم وارداتها فهي السلع الغذائية والنفط.

رابعا: مصر: بلغت نسبة تغير قيمة الصادرات الإجمالية لسنة 2011 حوالي 11.9% مقابل 17.2% للواردات للسنة[2] وتمثلت الصادرات في البترول والغاز والنسيج والسلع الزراعية ولاسيما القطن والأرز والصناعات المعدنية والكيمياوية والصناعات الهندسية، أهم الواردات تمثلت في السلع الرأسمالية والأجهزة الكهربائية ومعدات النقل والسلع الغذائية كالقمح والذرى والسكر والزيت النباتية واللحوم والسلع شبه الجاهزة ولاسيما صناعة الحديد والصلب والبترول ومنتجاته والخشب والورق [3].

الفرع الرابع: دول شبه الجزيرة العربية

أولا: الإمارات: قدرت نسبة التغير في قيمة الصادرات الإجمالية لسنة 2011 حولي 32.7% مقابل 24% للواردات لنفس السنة،[4] حيث يمثل النفط 46.5% من جملة الصادرات أما من أهم ما تستورده من المعدات الرأسمالية والأغذية والمشروبات وغيرها من السلع الاستهلاكية ...الخ ويعتبر اقتصادها من أقوى الاتصادات في دول شبه الجزيرة العربية[5].

ثانيا: البحرين: بلغت نسبة تغير قيمة الصادرات الإجمالية حوالي 44% عام 2011 مقابل 8.2% للواردات لنفس السنة[6]حيث تشكل الصادرات النفطية المكررة 63% من جملة الصادرات أما من وارداتها هو الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة...الخ.

ثالثا: السعودية: قدرت نسبة تغيير الصادرات الإجمالية لسنة 2011 حوالي 45.2% مقابل الواردات بنسبة 23.2% للعام نفسه، تمثل الصادرات النفطية أكبر نسبة من صادراتها أي حوالي 90% وتتكون كذلك صادراتها من البيتروكيماويات ومواد البناء والمنتجات الغذائية والحيوانية، بينما تمثل أهم

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي 2012 ،ص168.
[2] نفس المرجع، ص168.
[3] التجارة والتنمية العربية، مرجع سبق ذكره ،ص5.
[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي 2012 ،ص168.
[5] التجارة والتنمية العربية، مرجع سبق ذكره ،ص1.
[6] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص168.

الواردات في الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية ومعدات النقل ومعدات التكنولوجيا والمنتجات الغذائية والمصنوعات المعدنية ومعدات النسيج الى غير ذلك. وكذلك ما يميز الاقتصاد السعودي أن المواد الغذائية والسيارات أهم مكونات واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية[1].

رابعا: عمان: وصلت نسبة التغير في قيمة الصادرات الإجمالية لسنة 2011 ما يقارب 24.8% مقارنة بالواردات التي وصلت إلى 17.1% لنفس السنة[2]، وتمثل الصادرات النفطية أكثر من 75% من إجمالي الصادرات بالإضافة إلى ذلك كانت وارداتها تتمثل في الآلات ومعدات النقل إلى غير ذلك من المواد[3].

خامسا: قطر: بلغت نسبة تغير في قيمة الصادرات الإجمالية بحوالي 52.8% عام 2011 مقابل 28.6% للواردات لنفس السنة[4] وشكلت صادرات النفط والغاز 82% من إجمالي الصادرات، بينما تستورد قطر كل من الآلات والمعدات والمصنوعات المختلفة الضرورية لمشاريعها.

سادسا: الكويت: بلغت نسبة قيمة تغير صادراتها الإجمالية 56.6% من سنة 2011 مقابل حوالي 12.7% لسنة 2011[5]. تعتمد الكويت بدرجة أولى على الصادرات النفطية بنسبة 95% منها أما الغير نفطية فهي المواد الكيماوية والأسمدة، وتمثل أهم الواردات في الآلات ومعدات النقل والبضائع المصنعة والمواد الكيماوية والأغذية والحيوانات الحية...الخ[6].

سابعا: اليمن: قدرت نسبة التغير بقيمة الصادرات الإجمالية لدولة اليمن لسنة 2011 حوالي 35.9-% مقابل 40.2-% للواردات سنة 2011[7]، شملت الصادرات اليمنية النفط الخام والأغذية والحيوانات الحية والجلود والأسماك والتبغ والبن أما أهم الواردات فشملت الأدوية والمواد الخام والمعدنية والمواد الغذائية والورق والزيتون والآلات الكهربائية والالكترونية ووسائل النقل والمفروشات.

[1] التجارة والتنمية العربية، مرجع سبق ذكره ،ص3.
[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،2012 ،ص168.
[3] التجارة والتنمية العربية، مرجع سبق ذكره ص3.
[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،2012، ص168.
[5] نفس المرجع، ص168.
[6] التجارة والتنمية العربية، مرجع سبق ذكره، ص4.
[7] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،2012 ،ص168.

المطلب الثالث: التجارة العربية البينية

الفرع الأول: أداء التجارة العربية البينية وواقعها

لقد تجدد الاهتمام مؤخرا بالتكامل الإقليمي بين الدول العربية ممثلا في منطقة التجارة العربية الكبرى GAFTA ومن خلال برنامج تنفيذ يتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية الخاصة بالترتيبات الإقليمية، حيث تقرر إزالة والرسوم والقيود الجمركية المفروضة على التجارة العربية البينية لفترة عشر سنوات.

أولا: تطور التجارة العربية البينية للفترة 2005-2009

ارتفعت حصة الصادرات البينية من الصادرات الإجمالية العربية لتصل إلى 10.3% لسنة 2009[1] مقارنة مع 8.7% في سنة 2008[2] في حين تراجعت حصة الواردات البينية إلى الواردات الإجمالية لتبلغ 11.2% مقارنة بـــ 11.9% في سنة 2008 وترجع زيادة أهمية الصادرات البينية من الصادرات الإجمالية إلى انخفاض قيمة الصادرات الإجمالية(نتيجة الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب العالمي) بنسبة أعلى من انخفاض قيمة الصادرات البينية وحصل العكس بالنسبة للواردات الإجمالية التي انخفضت بنسبة أقل من انخفاض الواردات البينية.

ثانيا: تطور التجارة العربية البينية للفترة 2010-2012

سجلت قيمة التجارة البينية العربية في عام 2011 ارتفاعا بنسبة 19.6% لتبلغ نحو 93.9 مليار دولار[3] وذلك مقارنة بقيمة 77.4 مليار دولار في سنة 2010[4].

حيث ارتفعت الصادرات البينية بنسبة 22.1% لتبلغ قيمتها 95.3 مليار دولار في عام 2011 بعد أن بلغت 77.7 مليار دولار عام 2010، أما فيما يخص الواردات البينية فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 17.2% لتصل قيمتها إلى 92.4% مليار دولار عام 2012.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،2009، ص173.
[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،2008، مرجع سبق ذكره ،ص173.
[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،2012 ،مرجع سبق ذكره ،ص173.
[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،2010 ،مرجع سبق ذكره ،ص152.

الجدول رقم (07): أداء التجارة البينية العربية من 2006-2010.

البنـــود	القيمـــــة (مليـــــار دولار أمـــــريكي)						معـــــدل التغيـــــر السنـــوي %					
	2006	2007	2008	2009	2010	2011 (*)	2006	2007	2008	2009	2010	2011 (*)
متوسط التجارة البينية العربية	56	67.4	90.9	74.6	77.4	93.9	21	20.4	35	-17.9	3.7	19.6
الصادرات البينية العربية	58.5	70.7	95	76.8	77.7	95.3	21.1	20.8	34.5	-19.1	1.2	22.1
الواردات البينية العربية	53.4	64	86.9	72.4	77.2	92.4	20.9	19.8	35.6	-16.6	6.5	17.1

(1): (الصادرات +الواردات)/2.

(*) من إعداد الطلبة بناءا على البيانات الموجودة في التقارير الاقتصادية العربية الموحدة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 نلاحظ أن هناك تفاوت بالنسبة لأداء التجارة البينية، قد ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة متفاوتة تراوحت أعلاها 95.3 مليار دولار عام 2011 مقارنة ب58.5 مليار دولار عام 2006 أما بالنسبة للواردات فقد ارتفعت هي الأخرى وبلغت 92.4 مليار دولار عام 2011.

الفرع الثاني: مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الخارجية العربية

تراجعت الأهمية النسبية للصادرات البينية العربية بسبب نمو الصادرات العربية عام 2011 بنسبة أعلى من نسبة نموها، حيث بلغت 8% خلال عام 2011 مقارنة بعام 2010.

أما مساهمة البينية في الواردات العربية فقد ارتفعت لتبلغ 12.3% عام 2011 مقابل 11.8% في العالم الأسبق، وذلك في ضوء زيادة نمو الواردات البينية بنسبة أعلى من نسبة نمو الواردات الإجمالية خلال عام 2011.

وبالنسبة لأهمية التجارة البينية والتجارة العربية للدول فرادى، تساهم الصادرات البينية في الصادرات العربية الإجمالية لـــ 12 دولة عربية بحصص تزيد عن متوسط حصص الصادرات البينية في الصادرات العربية حيث كانت في الصومال بنسبة 91.1% وفي السعودية بنسبة8.1% كحد أدنى، كما تراجعت أيضا أهمية الأسواق العربية بالنسبة للصادرات الإجمالية لكل من الأردن ولبنان ومصر عام 2011، إلا أنها لازالت تشكل حصة عالية، بينما لازالت الصادرات البينية تشكل حصة ضئيلة بالنسبة لكل من الإمارات، الجزائر والعراق وقطر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا، وبالتالي تبقى تجاربها الإجمالية أقل تكاملا مع التجارة البينية العربية.

أما من جانب أهمية الصادرات البينية في إجمالي الواردات العربية، تعتبر أسواق الصادرات العربية مصدرا هاما بالنسبة لواردات الدول السابق، حيث شكلت حصص وارداتها البينية[1].

الفرع الثالث: مؤشرات تقييم أداء التجارة العربية البينية:

يتبين أداءها من خلال مؤشرين شائعي الاستخدام وهما مؤشر تركز الصادرات، أما المؤشر الثاني مؤشر تشابه أنماط التجارة وخصائص الدول.

أولا: مؤشر معدل تركز الصادرات

وهو مؤشر يقيس درجة التنوع أو التركز في هيكل صادرات الدولة وتتراوح قيمة الرقم القياسي بين صفر والواحد، حيث يمثل الصفر أقصى درجات التنوع، وتزيد درجة التركز كلما اتجهت القيمة نحو الواحد الصحيح الذي يمثل أقصى درجات التركز.

ويمكن قياس معدل تركز الصادرات لكل دولة من الدول كالتالي:

- ✓ **معدل تركز الصادرات:** قيمة صادرات أكبر 3 سلع من حيث القيمة/قيمة الصادرات الكلية عند تطبيق أو احتساب متوسط معدل تركز الصادرات لفترة الدراسة يتبين أن الدول العربية متباينة من حيث تركز صادراتها، حيث تمثل دولا مثل ليبيا، الإمارات، اليمن موريتانيا، الأردن أعلى معدل تركز للصادرات على مستوى الدول العربية، في حين بينت النتائج أن للبنان سجل أقل معدل تركز للصادرات على مستوى الدول العربية[2].

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره ،ص ص 175-176.

[2] علاء ومحمد لحسن، تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج جاذبية GAVITY. MODEL- مجلة الباحث، العدد2012/10، ص15.

ثانيا: مؤشر تشابه أنماط التجارة وخصائص الدول

إن أنماط التجارة مرتبة وفقا للمزايا المقارنة كنتيجة للاختلاف في خصائص جانب العرض الدولي، وبالتالي فان الدول التي لها خصائص متشابهة لابد وأن يكون لها نفس نمط التجارة أو نمط التجارة مشابهة. ويقاس التشابه بالارتباط بين منتجاتها في التجارة للدول ثنائيا، فالدول الأكثر تشابها يكون لها أكبر معامل ارتباط موجب، في حين يكون للدول الأقل تشابها أصغر معامل ارتباط سالب[1].

[1] Robert M.Dunn, Jr. Internatinal economics, Butlede, london, 2005, pp : 119-55.

المبحث الثالث: التنمية المستدامة في الوطن العربي

تهدف مختلف الدول العربية إلى تبني سياسات اقتصادية تصل بفضلها إلى تحقيق النمو و التنمية وبلوغ تصور التنمية المستدامة التي تعني تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية مع ضمان المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية عبر الزمن من خلال وضع بدائل واستراتيجيات تسمح لها من بلوغ أهداف التنمية المستدامة وكذا ترشيد استخدام الطاقات المتجددة والبحث عن طاقات جديدة نظيفة تسمح لها بتقليل استنزاف مواردها الطبيعية من جهة ومن جهة أخرى تسمح بالمحافظة على البيئة .

المطلب الأول: أداء الاقتصاديات العربية

شهد الاقتصاد العربي تحسنا ملحوظا منذ عام 2003 إلى غاية 2011 وهذا مقارنة بالسنوات القليلة الماضية ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى تحسن الكثير من المؤشرات منها تحسن أداء الاقتصاد الكلي، مناخ الأعمال وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى الطاقة الابتكارية.

الفرع الأول: أداء الاقتصاد الكلي[1]

تأثر أداء الاقتصاديات العربية في عام 2011 بعدد من العوامل الرئيسية التي تؤثر سلبا على قرارات المستهلكين والمستثمرين ورجال الأعمال مما قد يؤدي إلى تراجع الادخار والاستثمار وبالتالي تراجع النمو و تدني مستويات التنافسية للسلع والخدمات الوطنية في الأسواق الدولية.

حيث يعتبر أداء الاقتصاديات العربية جيدا حيث بلغ متوسط أداء الدول العربية 0.51 يبين مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي، احتلال دول من الخليج العربي وليبيا والجزائر المراكز المتقدمة وذلك يعود لاستمرار ارتفاع أسعار النفط منذ نهاية 1999 والتي سمحت بدورها بتمويل جيد للاقتصاد، خاصة دفع المشاريع الاستثمارية في البني التحتية مما نجم عنها ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي وتسجيل فوائض مالية معتبرة أدت إلى تحسين في ميزان المدفوعات والموازنة، وبالمقابل لذلك فقد ارتفع التضخم وزاد عدم استقرار معدلات النمو مما شكل نقطة ضعف للدول العربية في الأداء الاقتصادي الكلي خاصة في دولة الإمارات، حيث تم التسجيل فيها معدل تضخم يتبعها دولة قطر كما تدهور الأداء الاقتصادي الكلي في الإمارات نتيجة للتضخم وانخفاض معدل الاستثمار مما أدى إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي، أما في قطر فان ارتفاع معدل التضخم وارتفاع معدلات التذبذب وكذلك تذبذب

[1] تقرير التنافسية العربية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت2010،ص32.

معدلات النمو الاقتصادي أدت مجملها إلى تدهور البيئة الاقتصادية الكلية حيث يشكل عجز الميزان الجاري نقطة قصور في كل من لبنان، موريتانيا،السودان وتونس.
أما في مجال النمو فان الدول العربية تظهر ضعفا جليا في توسع الدخل حيث أن الاقتصاديات العربية سجلت معدلات منخفضة باستثناء كل من البحرين، عمان والسودان.

الفرع الثاني: مناخ الأعمال الفرع وجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشر ة

لا يمكن جذب الاستثمارات إلا إذا تمت تهيئة بيئة أعمال مواتية تتميز بالاستقرار والشفافية وإيجاد مؤسسات داعمة ومستوى تدخل حكومي معقول وغير طارد للقطاع الخاص ومكمل لنشاطاته، كل هذه العوامل تم تصنيفها لفي مؤشر فرعي يقيس مستوى أداء بيئة الأعمال في الدول العربية .

ومن خلال تقرير التنافسية العربية نجد أن مستوى بيئة الأعمال العربية تتميز بالتواضع مقارنة بالدول المتقدمة حيث بلغ متوسط الدول العربية لمؤشر مناخ الأعمال 0.33 بينما بلغ في الدول الأخرى 0.66 [1]ويعود السبب في هذا الضعف إلى ضعف الأداء المؤسساتي وجاذبية الاستثمار وتسهيل القيام بالأعمال، حيث تمتلك كل من البحرين وقطر والكويت ميزة نسبية في مؤشر مناخ الأعمال والسبب في ذلك هو البنية التحتية الجيدة والتدخل الحكومي.
ويعتبر مدى جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية وذلك للاعتقاد الدول بان ذلك النوع من الاستثمارات قد يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا لتلك الدول [2]
ذلك من خلال نقل التقنيات والخبرات التقنية والإدارية وفتح الأسواق الخارجية، لذلك تستند الدول إلى جذب هذا النوع من الاستثمار الذي يسمح بفتح فرصا مواتية أكثر من الدولة الأم حيث تحسن أداء الاستثمار بالنسبة لمعظم الدول العربية نتيجة لتطور أداء الأسواق المالية خاصة مع توفر الفوائض النفطية.

الفرع الثالث: الطاقة الابتكارية

يمثل الابتكار العنصر الأكثر أهمية في ضمان توفير الميزة التنافسية للمشروعات والصناعات و الاقتصاديات حيث تكمن أهميته في كونه يؤثر على عدة عوامل كالتكلفة والاستخدام وتوزيع الدخل ونوعية الصادرات وحصص الأسواق

[1] تقرير التنافسية العربية 2012، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-.38.
[2] نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعية، مصر، 2007، ص 485.

وفي هذا الإطار فان الدول العربية تعاني من العديد من المشاكل في ميدان العلم والتقنيات بدءا من الموارد المخصصة للبحث والتطوير في خيارات البحث العلمي ومجالاته ونوعية مخرجاته وآفاق تطبيقه، ناهيك عن ضعف الروابط الأساسية بين العلم والتقانة إذ يعمل كل منهما بمعزل عن الأخر فنجد مثلا إن حصة الموارد المخصصة للبحث والتطوير في الدول العربية متواضعة جدا مقارنة بدول مثل كوريا، كما أن تغير الهيكل اتقني لصادرات الدول العربية مرتبط بمدى قدرة هذه الدول على اكتساب التقنية وتوظيفها وتطويرها وصولا إلى توليدها[1].

لابد للدول العربية أن تتبنى ثقافة الابتكار والتقنيات وإدارة الجودة الشاملة والالتزام بالمعايير العلمية وتطور الأذواق التي بدونها يصعب تصور تنافسية عربية مستدامة في الأسواق الدولية أو حتى للحفاظ على الأسواق المحلية لتلك الدول.

في ظل الاقتصاد الجديد يلعب الابتكار دورا حاسما في تنافسية المنشات والاقتصادات على المستوى الدولي لما تضمنه من تخفيض التكاليف ورفع الإنتاجية وخلق طلب جديد وفتح أسواق جديدة أمام السلع والخدمات وقد استطاعت الدول العربية تجسير جزء من هوة القدرة الاحتكارية بمعدل17%من68%إلى 50%[2].

وقد تقدمت بعض الدول في المؤشر مثل قطر، البحرين، عمان والأردن، واردات المعدات و نتيجة لارتفاع مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر واستيراد الآلات ولكن الفجوة العربية لا تزال واسعة في كل من عدد المقالات العلمية والتقنية والصادرات ذات التقنية العالية ونسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات.

المطلب الثاني: بدائل التنمية المستدامة في الوطن العربي

دفع الاهتمام ببدائل التنمية المستدامة العربية كلا من مركز البحوث العربية والإفريقية والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية لعقد ندوة مشتركة تتناول أفاق هذا الموضوع بالانطلاق من إشكالية عدم قدرة نماذج النمو المتبعة في مختلف الدول العربية على تحقيق تنمية ترقى بها إلى مصارف الدول الصاعدة وتلبية المتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية شعبها وترتفع إلى مستوى التحديات المستقبلية.

[1] تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي لتخطيط بالكويت، 2009، ص ص 47-48 .
[2] تقرير التنافسية العربية 2012، مرجع سبق ذكره، ص ص 47- 48.

الفرع الأول: تنمية رأس المال البشري

عرفت الدول العربية تقدما ملموسا على مستوى الجبهة الاجتماعية منذ السبعينات وذلك بفضل إيرادات النفط في الكثير منها، حيث كونت شبكات هائلة للصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، ومع ذلك تبقى تحديات كبرى تواجه هذه الدول فالفقر مثلا يمس اغلب فئات مجتمعاتها حيث يعيش حوالي 30%من سكان المنطقة على الأقل بدولار ين في اليوم، أما البلدان منخفضة الدخل كجيبوتي، الصومال، السودان واليمن فهي تعيش مستويات منذرة بالخطر كوفيات الأطفال الرضع والأمهات وتفشي الأمية، أما البلدان المتوسطة ومرتفعة الدخل فيجب أن ترتكز فيها أنظمة الصحة والتعليم والحماية على استهداف المواطنين ذوي الدخل المحدود وعديمي الدخل و التجمعات السكانية غير الحضرية، وذلك لضمان العدالة والإنصاف بين المواطنين، لكن النمو السكاني المرتفع في هذه المنطقة يزيد من الضغط على الخدمات، كما أن المسائل الأمنية وعدم الاستقرار السياسي يحول كثيرا من الموارد المالية المتاحة بعيدا عن ميدان التنمية وبالتالي فتنمية رأس المال البشري تبدأ أولا بمعالجة أنظمة الصحة' التعليم وذلك كما يلي:[1]

أولا: قطاع الصحة: تمثل أنظمة الصحة ما يقارب 5% من الناتج المحلي الإجمالي 'فرغم الجهود المبذولة إلا أن الشعوب المنطقة تعيش ظروف صحية كارثية لذلك لابد من:

1- تحسين الخدمات الصحية: وهذا من خلال الخدمات الصحية المقيدة من طرف الدولة و التي تحتاج إلى توجيه أفضل حتى يستفيد منها الفقراء مثلا في المناطق الريفية في صعيد مصر تزيد فيها معدلات وفيات الأطفال بسبب ضعف المحافظات الحضرية بينما العكس في المغرب بنسبة 50% في المناطق الحضرية.....الخ راجع من قبل الدولة في تقديم الخدمات الصحية مره إلى تعليمات المؤسسات الدولية للتخلي عن القطاع العام أو تخفيض تواجد الدولة في هذه القطاعات، حيث يقول g piker في كتابه رأس المال البشري إن تقدم الخدمات الصحية ليس هدافا في حد ذاته إنما هو استثمار في رأس المال البشري لذلك يجب على الدول العربية أن تستمر في التركيز الخدمات الصحية الضرورية توفير المياه الصالحة للشرب ومحاربة الأمراض المعدية

[1] حامد نور الدين، العولمة والتنمية البشرية، مجلة الحقيقة، جامعة محمد خيضر، العدد السادس، غرداية، 2005، ص ص 162- 163.

2- ضمان التوزيع العادل للهياكل الصحية وحسن مردوديتها إذ يتعين على الحكومات الوفاء باحتياجات مواطنيها وضمان وجود العدد الكاف من العملين في القطاع الصحي وجميع الوحدات التي يجب أن تكون موزعة بالعدل على جميع جهات البلد وان تضمن الحكومات الحصول على الخدمات الأساسية الصحية للمواطنين ومراقبة نوعية هذه الخدمات.

3- التمويل الكافي لتدخلات الصحية العامة

وهذا من خلال حماية الحكومات لشعوبها من مخاطر الأمراض بتوفير التمويل الكافي بأسعار مدروسة وفي متناول الطبقات الدنيا وإيجاد الصيغ المناسبة لتوفيرها لمعدومي الدخل و البطالين، والبحث عن أفضل الطرق لتمويل الخدمات الصحية العامة بمتابعة اشتراكات الضمان الاجتماعي .....الخ

ثانيا: قطاع التربية و التعليم: إذا كانت الأمية تتراجع في كثير من أنحاء العالم بصفة عامة فهي أيضا وللأسف تتزايد في البعض الآخر ومن هذه المناطق المنطقة العربية، لذلك برزت قضية التربية و التعليم في السنوات الأخيرة على أعلى مستويات النقاش و التحليل لعلاقتها الوطيدة بتنمية رأس المال البشري إذ بعدما كان الكثيرين بان قطاع التربية والتعليم قطاع غير منتج راج ألان بالمجتمعات المتقدمة انه إذا كان العائد الاقتصادي للاستثمار في القطاعات الاقتصادية التقليدية من الصناعة، زراعة وخدمات يعود إلى عدة عوامل أهمها نوع العنصر البشري الذي يدخل في هذه العملية (التنمية البشرية)لذلك على المجتمعات التركيز على:

- ✓ تعزيز الكفاءات وتنميتها هذا من خلال التكوين على مدى البعيد.
- ✓ تكييف المناهج والبرامج مع المستجدات العالمية و المحلية من خلال تعزيز البحث التربوي.
- ✓ إيجاد دور القطاع الخاص وتفعيله.

الفرع الثاني: بناء القدرة التكنولوجية

يتم بناء القدرة التكنولوجية في أي بلد من خلال الاهتمام الدول بالبحث العلمي والتطوير وكذي الاهتمام بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال حيث كان لابد على الدول أن ترتقي بهذا القطاع من خلال الاهتمام بالبحث و التطوير عن طريق مؤسسات التعليم العالي وفتح تخصصات تهتم بذلك

يشكل قطاع التكنولوجي احد الدعائم الأساسية لاقتصاد المعرفة ويشكل عنصرا فعالا في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامين وبالتالي إذا كانت هناك بنية تحتية قوية لقطاع التكنولوجي هذا يؤدي إلى تشجيع الاستثمار المحلي و فتح الأبواب أمام الاستثمار الخارجي

فالبنسبة للدول العربية يمكن تقسيمها إلى4 مجموعات على أساس قوة منافستها في مجال التكنولوجيا، فهناك المجموعة الأولى عالية المنافسة كالبحرين ومجموعة الدول ذات الأسواق المتوسطة المنافسة كالأردن ولبنان والمغرب والثالثة ذات الأسواق ضعيفة المنافسة كالكويت والسعودية و سوريا ومجموعة الدول التي تتسم أسواقها بالاحتكار الكامل كالإمارات وليبيا [1]

وهذا من جهة أخرى فيما يخص البحث و التطوير فكان الدول العربية إهمال نسبي للبحث العلمي و تطويره حيث لا يزال الإنفاق على البحث و التطوير ضئيلا مقارنة بالدول المتقدمة، فالبنسبة للعدد الباحثين في الأقطار العربية تبين أن حصة الصناعة مثلا كانت حوالي 6% فقط وعند احتساب نسب العدد الكلي للباحثين إلى مجموع القوى العاملة في العالم العربي نجد أن هناك 01 شخص ألف عامل و ذلك مقابل 9 أشخاص في اليابان و 6 في ألمانيا[2].

حيث يولد التطور التكنولوجي المتسارع سلعا و خدمات جديدة باستمرار أنماط جديدة من الاستهلاك و التجارة و المبادلات العالمية مثل التجارة في الأجزاء والمكونات والتجارة في المعارف التكنولوجية و التجارة في أنواع الخدمات التي كانت تعتبر في السابق من الأنشطة المحلية ولم يكن هذا التطور في أشكال التجارة ومحتواها ممكنا لو لم يشهد العالم هذه الطفرات التكنولوجية حيث أصبحت قدرة أي بلد مرهونة بقدرته على إنتاج وتصدير سلع وخدمات ذات محتوى تكنولوجي متطور[3].

الفرع الثالث: التوجه نحو إستراتيجية التصنيع من اجل التصدير

تعاني الدول العربية من اختلالات هيكلية في اقتصادياتها، ومن هنا يتعين أن تقوم عملية التنمية المستدامة بإصلاح وتصحيح هذه الاختلالات حيث يعتقد البعض أن التصنيع قادر على تصحيح هذه الاختلالات و من ثم فهو جوهر عملية التنمية المستدامة باعتباره احد جوانب عمليات التنمية الاقتصادية الاجتماعية يخصص فيها نسب متزايدة من الموارد القومية من اجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع و متطور وتامين المزيد منها (الموارد) للمستقبل.

[1] تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2006، ص 22 .
[2] سليمان بالعور، مرجع سبق ذكره، ص135، بالتصرف.
[3] الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، مرجع سبق ذكره، ص 266.

فالتعرف على السياسات التي اتبعتها الدول الصناعية في الماضي فيما يتعلق بالصناعة وأنماطها ومساراتها ومراحلها يعتبر أمرا هاما للدول العربية تسترشد وتهتدي به في وضع سياستها ورسم برامجها فيما يتعلق بالتصنيع، حيث يقوم هذا الأخير على استراتيجيات منها إستراتيجية الإحلال محل الواردات وإستراتيجية التصنيع للتصدير وهذا في الدول العربية.

فإستراتيجية التصنيع للتصدير تعني إستراتيجية التركيز على إنشاء صناعات معينة تتوفر لها فرصة تصدير كل أو جزء من ناتجها، كذلك تبين للعديد من الدول العربية منذ منتصف ستينيات القرن الحالي أن سياسة إحلال الواردات لم يتحقق المأمول منها وأنها لم تنجح في إنتاج السلع الصناعية والوسطية والإنتاجية كما لم تتمكن بالانتقال بصناعتها إلى مرحلة ارتياد الأسواق الخارجية [1]

ومن أسباب الأخذ بإستراتيجية التصنيع للتصدير:[2]

- ✓ الاستفادة من المزايا النسبية المحلية، فتتحول الدولة من مصدرة للمنتجات الأولية أى مصدرة لمنتجات الصناعية التي نستخلصها من المنتجات الأولية تتحول مثلا الدول المصدرة للقطن الخام إلى تصدير الغزل و المنسوجات.....الخ وتتحول الدولة المصدرة للنفط الخام إلى تصدير مشتقاته المتعددة.
- ✓ الاستفادة من حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي لتمويل عمليات التنمية المستدامة ومساعدة الدولة في عدم لجوؤها إلى رؤوس الأموال الأجنبية إلا عند الضرورة الملحة.
- ✓ التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية و ما يتبعه من صغر حجم الوحدات الإنتاجية و بالتالي و ارتفاع تكاليف الإنتاج ‘فإذا استطاعت الصناعات البيع في الأسواق الأجنبية فان هذا يؤدي والى كبر حجم الوحدات الإنتاجية وبخفض من نفقات الإنتاج ومن ناحية أخرى فان دخول الأسواق الأجنبية إلى جوار المنتجات الصناعية من الدول الأخرى يدفع الصناعة إلى الاهتمام بنوعية المنتجات والعمل على تخفيض نفقات إنتاجها وتتمثل صورة إقامة صناعات التصدير في تصنيع المواد الأولية و تصديرها ‘انتقال صناعات إحلال الواردات إلى مرحلة التصدير و كذا إقامة الصناعات التصديرية التي تتمتع فيها الدول العربية بالميزة النسبية.

[1] محمد عبد العزيز عجمية و محمد على الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 371.
[2] زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييميه، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص 26-28.

المطلب الثالث: استدامة التنمية عبر الطاقات المتجددة في الدول العربية

تعتبر موارد الطاقة المتجددة من مصادر الطاقة النظيفة وغير الملوثة ‘فهي من أقدم مصادر الطاقة التي استخدمها الإنسان حيث تتميز بالتجدد التلقائي وبصفة الديمومة

تتضمن مصادر عديدة منها الرياح، المياه، الشمس، الحرارة الأرضية، غاز الهيدروجين والمصدر البيولوجي وغيرها.

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للطاقة المتجددة

منذ أن بدا العمل ببروتوكول كيوتو عام 1995ووتيرة الاهتمام بالبحث عن مصادر الطاقة النظيفة في تصاعد مستمر فتعددت الأبحاث التي لم تترك مجالا وإلا بحثت فيه، فالطاقة الشمسية، الهوائية وغيرها عناوين أصبحت تتداول وسائل الإعلام بكثرة.

أولا: مفهوم ومصادر الطاقة المتجددة

1- مفهوم الطاقة المتجددة: هي عبارة عن مصادر طبيعية متجددة لا ينتج عن استخدامها أي تلوث مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والماء والحرارة عكس الكتلة الحيوية التي تحترق وتطرح بعض الغازات الملوثة، كما تتميز مصادر المتجددة بقابلية استغلالها المستمر دون أن يؤدي ذلك إلى استنفاذ منبعها، فالطاقة المتجددة هي تلك الطاقة التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي تتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري[1].

كذلك نعني بالطاقة المتجددة الكهرباء التي توليدها من الشمس، الرياح، الكتلة الحيوية، الحرارة الجوفية والمائية وكذلك الوقود الحيوي والهيدروجين المستخدم من المصادر المتجددة.

2- مصادر الطاقة المتجددة: إن توجه الموارد غير المتجددة نحو النضوب والاستنزاف أوجب ضرورة التقصي في البحث عن بدائل من شانها إعطاء حلول ناجحة حيث تتمثل مصادر الطاقة المتجددة في:

2-1- الطاقة الشمسية: من المكونات الأساسية للشمس هي غاز الهيدروجين(75%) وغاز الهيلوم(25%) وكميات ضئيلة من الحديد، السيليكون والربون، حيث تتولد الطاقة الشمسية نتيجة

[1] إبراهيم زرزور، المسالة البيئية والتنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي بالمدية ، 2006، ص 177.

التحول المستمر لكل أربع ذرات من الهيدروجين إلى ذرة واحدة من الهيليون، وفرق الكتلة هذا يتحلل إلى ضوء وحرارة تنتقل على هيئة أشعة شمسية شدة انبعاثها 3.8 * 10 ^{23} كيلوواط[1].

فقد احتلت الطاقة الشمسية مكان الصدارة في اهتمامات العلماء مقارنة بباقي المصادر، فأصبحت عنصرا ثابتا في مخططات الطاقة لمعظم دول العالم، فلقد استخدمت هذه الطاقة منذ زمن في أوروبا، في أمريكا واليابان وذلك لإغراض التدفئة لمنزلية، وتسخين المياه، كما تستعمل في مجالات عديدة منها:[2] وافي المباني لتسخين المياه وتوليد الكهرباء، وفي الزراعة المحمية في البيوت البلاستيكية وحتى توليد الهيدروجين.....

2-2- طاقة الرياح: لقد بذلت محاولات عديدة لتحويل طاقة الرياح إلى طاقة كهربائية منذ بداية القرن العشرين، لذلك بدا يظهر على خريطة العالم، وخاصة في أوروبا بعض معالم توليد الكهرباء من طاقة الرياح ومن أوائل هذه المحطات محطة الدنمارك حيث انه يفضل تقدم التقنية وأصبح من الممكن إنتاج 50% من الطاقة الكهربائية انطلاقا من الطاقة الكامنة في الرياح، ومنه أصبحت الدنمارك تلي حوالي 20 % من احتياجات الطاقة الكهربائية عن طريق الكهرباء المولدة من الرياح عام 2009.

وعموما لضمان تشغيل معامل توليد الكهرباء من طاقة الرياح بشكل منتظم ومستمر يتم ربط آلياتها بمحطات توليد الكهرباء من مصادر أخرى (حرارية أو مائية) ليستعان بها خلال فترات ضعف قوة الرياح، حيث تزيد سرعة الرياح في البحر بضعف ما عليه على البر[3].

2-3- الطاقة الحرارية الجوفية "الطاقة الجيوحرارية": يتكون جوف الأرض من موارد منصهرة حارة جدا (2500_3000م^{0}) كذلك بالنسبة لقشرة الأرض الصلبة مازالت هناك الكثير من المناطق التي تثور فيها البراكين، وتنفجر فيها الينابيع الساخنة، فكل هذه الظواهر تمثل شواهد على وجود مخزون كبير من الطاقة الحرارية في قشرة الأرض الصلبة، للطاقة المستمدة من هذا المصدر ميزة عدم تلويثها للجو، أما طريقة استخراجها فتشمل أعمال جيولوجية شبيهة بعمليات استكشاف النفط.

فلقد عرف الإنسان هذه الطاقة الجيوحرارية منذ ألاف السنين، واستخدامها في تلبية بعض أغراضه بشكل يتلاءم ومستوى المعرفة التي يمتلكها الإنسان في ذلك الوقت، ومازال يمارسها إلى وقتنا الحاضر، وقد امتد وجود الينابيع الساخنة عبر معظم مناطق العالم.

[1] عبد الرسول الغزاوي و محمد عبد الغني، ترشيد استهلاك الطاقة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص 63.
[2] حسن احمد شحاتة، التلوث البيئي ومخاطر الطاقة، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2003، ص 83.
[3] محمد خميس الزركة، جغرافيا الطاقة بين الواقع والمأمول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2001، ص 324.

فلو نظرنا إلى العالم العربي لوجدناها تتوفر في الجزائر، العراق، فلسطين ومصر[1].

يمكن استخدام الطاقة الجيوحرارية عن طريق الماء أو البخار الساخن على نوعين:[2]

- استخدام غير مباشر: وهو الأهم و الأقل شيوعا، وتستعمل المياه والأبخرة الساخنة في تدوير المولدات لتوليد الكهرباء وستلزم خذا النوع درجات حرارة عالية لا تقل عن 120 م^0، لكن المشكلة هنا ليس من الهين استغلال الطاقة الحرارية الجوفية خاصة في توليد الكهرباء.
- استخدام مباشر: أي استخدام المياه الساخنة مباشرة في الكثير من الأغراض مثل التسخين، التدفئة وإنتاج المعادن و الكيماويات، أما درجة الحرارة في هذا الاستخدام ما بين (20_150) م^0.

2-4- الطاقة المائية: يمثل الماء احد مصادر المتجددة للطاقة، فمياه الأنهار الجارية في الأماكن الطبيعية تعلن عن طاقة حركتها بصوت عال مرتفع مثل الشلالات حيث يمكن تصنيف مصادر الطاقة المائية إلى مصادر بحرية (حركة الأمواج _حركة المد و الجزر) ومصادر الطاقة المرتبطة بالمجاري النهرية (الشلالات) التي شيدها الإنسان لعدة أغراض منها توليد الكهرباء عن مواقع محددة من مجاري العديد من انهار العالم [3].

2-5- الطاقة المستمدة من الكتلة الحيوية و الايثانول: إن مصطلح الكتلة الحيوية يشمل كل الموارد ذات الأصل النباتي مثل الأشجار و النباتات والمخلفات ذات الأصل الحيواني و التي يمكن إطلاق طاقتها الكامنة عن طريق الحرق او التخمر، حيث يعتبر الطاقة الحيوية مصدرا هاما من مصادر الطاقة في كثير من البلدان العربية مثل الجزائر، تونس، السودان والعراق، كما أنها طاقة أساسية في كثير من بلدان العالم النامي.

أما الايثانول فهو احد الغازات المستخرجة من تخمر الحبوب، حيث يراه البعض مصدر طاقة نظيف لأنه ينتج تلوث اقل عندما يحترق، حيث تقول مجلة "صانداي تيمز"البريطانية أن استخدام الايثانول بنسبة 85% في تشغيل السيارة سيؤدي إلى انخفاض انبعاث غازات الاحتباس الحراري بمعدل 91% مقارنة بالبترول كوقود[4]

[1] سعود يوسف عياش، تكنولوجيا الطاقة البديلة، إصدارات المجلس الوطني ثقافة و الفنون والآداب، الكويت،1981، ص177.
[2] ريتشارد هاينبرغ، سراب النفط و مصير المجتمعات الصناعية، ترجمة انطوان عبد الله، الدار المربية للعلوم، لبنان، 2005، ص 235.
[3] محمد خميس الزوكة، مرجع سبق ذكره، ص 333.
[4] خالد رستم، مستقبل استخراج الوقود الحيوي كطاقة جديدة ونظيفة من النباتات، مجلة أخبار النفط والصناعة، شركة ابوظبي للطباعة، الإمارات العربية المتحدة، العدد428، 2006، ص 5.

2-6 طاقة الهيدروجين: إن الهيدروجين غاز موجود بكثرة في الكون، يشمل 75% من مكونات الشمس ويتحد بسهولة مع الأكسجين، فينتج عن ذلك ماء بعد الاحتراق من دون أية ملوثات لذلك يبدو الهيدروجين بديلا مناسبا للوقود المستخرج من باطن الأرض و استخدامه منفردا عن الأوكسجين يؤدي إلى الحصول على مصدر ناضب من الطاقة و بالتالي حل مشاكل الطاقة المستقبلية [1].

يمكن إنتاج الهيدروجين بعدة طرق أهمها:[2]

- ✓ التحليل الكهربائي: من خلال إمرار تيار كهربائي في الماء فيتحلل إلى مكوناته الأصلية (هيدروجين و أوكسجين).
- ✓ إعادة البخار عن طريق وسيط أي تحويل المواد الهيدروكربونية وبخار الماء في حالة استخدام الميثان، و64.5%في حالة استخدام البترول، حيث يجب إزالة الكبريت من المواد الهيدروكربونية في هذه العملية.
- ✓ تفوير الفحم: يؤكسد الفحم المسحوق جزئيا بواسطة الأوكسجين وبخار الماء فيتكون الغاز الناتج من 29% هيدروجين، 60% اوكسيدالكربون، 10% ثاني اوكسيد الكربون، 1%نيتروجين، تبرد هذه الغازات وتمرر في وحدة تحويل الغاز مما يزيد من طمية الهيدروجين، لينفي بعدها من الشوائب.
- ✓ توليد الهيدروجين من الطاقة الشمسية: إما بتحويل الطاقة الإشعاع الشمسي الضوئية إلى طاقة كهربائية، أو باستخدام التيار الكهربائي المباشر في تحليل المياه لاستخلاص عنصر الهيدروجين.

فالهيدروجين يستعمل في مجالات عديدة مثل الاستعمالات المنزلية المختلفة (الطبخ، التدفئة ....الخ)، كما يستعمل في صناعة الأسمدة الكيميائية خاصة في صناعة "الامونيا"وحتى المواد الالكترونية، والوقود لوسائل النقل، وهكذا فالهيدروجين له مرد ودية بيئة واقتصادية متميزة قابليته للنقل والخزن وتوليد حرارة عالية.

[1] اليني محمد، واقع وآفاق الطاقة المتجددة في الدول العربية، المؤتمر العلمي الدولي لتنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص 5.
[2] سعود يوسف عياش، مرج سبق ذكره، ص ص 163-164.

ثانيا: أهمية الطاقة المتجددة

إن المصادر البديلة مصادر غير ناضبة لان الطبيعة تعيد تكوينها بسرعة ،فهذه المصادر تتميز بالنظافة وصداقتها مع البيئة لذلك تكمن أهميتها فيما يلي:[1]

- ✓ تلعب المصادر البديلة لطاقة دورا هاما في حياة الإنسان، حيث تساهم في تلبية نسبة عالية من متطلباته الطاقوية.
- ✓ نظافة هذه المصادر على عكس الوقود الاحفوري والذي تزايدت التأكيدات حول تسببه في الكثير من المشاكل البيئية، وبالتالي فالطاقات المتجددة معظمها أمنة ونظيفة بيئيا، أي عدم تخصيص مبالغ إضافية لمعالجة ما يمكن معالجته من المصادر.
- ✓ تعدد أشكال الطاقة في هذه المصادر يتفق مع تعدد احتياجات الإنسان من الطاقة، ويمثل في نفس الوقت ايجابية في جانب استغلال هذه المصادر.
- ✓ بدل من تحويل الطاقة من شكل إلى أخر عبر سلسلة من العمليات وإهدار مخزون الطاقة الأساسي؟ فان مصادر الطاقة المتجددة وإحلالها محل الطاقة التقليدية توفر مردودات اقتصادية فعالة.
- ✓ استعمال هذه المصادر سوف يؤدي إلى ترشيد استهلاك الطاقة الاوحفورية خاصة النفط ومشتقاته مما يؤدي إلى وفراته و تصديره إلى سوق النفط العالمية ومنه جلب العملة الصعبة لدعم الاقتصاد الوطني.
- ✓ النهوض بمتطلبات الحياة الضرورية للسكان (طبخ، تدفئة، تسخين .....الخ) وخلق فرص عمل جديدة مما يزيد من الدخل السنوي، إضافة إلى الراحة النفسية التي يوفرها استعمال هذه المصادر للعنصر البشري.

الفرع الثاني: واقع الطاقات المتجددة في الدول العربية و إمكانياتها

أولا: واقع الطاقات المتجددة في البلدان العربية

إن الطاقات المتجددة باستثناء دول الاتحاد الأوروبي الرئيسية، لا تحظى بالأولوية لدى معظم صانعي القرارات في السياسة والاقتصاد، ويبرر ذلك بالعديد من الأسباب منها إن الكلفة ستكون جد مرتفعة،

[1] محمد رأفت إسماعيل و على عجمان الشكيل، الطاقة المتجددة، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 1988، ص 50.

وان بعض التقنيات لا تزال بحاجة إلى تطوير، وان السوق تتقبل هذه الطاقات باستثناء طاقة الرياح، فان التطور في استخدام مصادر الطاقة المتجددة لا يزال محدود[1].

حيث يتوقع بعض الدراسات أن تبلغ حصة مصادر الطاقة المتجددة في العالم عام 2050حوالي 50 % من إجمالي الاستهلاك من الطاقة الأولية، حيث يشكل الطاقات المتجددة في العالم العربي 7.6% من إجمالي الطاقة الكهربائية منها 7.04% طاقة كهرومائية K ويتوزع الباقي والبالغ 0.28% بين طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحيوية وبشكل عام يمكن استنتاج ما يلي:[2]

- ✓ تشكل الطاقة الحيوية (خشب، بعض المخلفات الزراعية) المصدر الرئيسي للطاقة المتجددة في المناطق النائية من الدول العربية.
- ✓ تشكل السخانات المائية في المجتمعات الحضرية حوالي 0.01% من إجمالي الإمدادات بالطاقة.
- ✓ كما بلغ مجمل أنظمة التسخين الشمسية 1000 متر مربع في الجزائر و 500 الف متر مربع في مصر و60 الف متر مربع في المغرب و 110الف متر مربع في تونس، 200الف متر مربع في الأردن و 8000 وحدة في لبنان و15 ألف وحدة في سوريا و في مملكة البحرين حيث قامت وزارة الكهرباء والماء بإنشاء لجنة للطاقة المتجددة، تعن بسبل استغلال طاقة الشمس والري، وخاصة وان المتوسط السنوي للإشعاعات الشمسية في مملكة البحرين هو 550 واط لكل متر مربع، ومتوسط سرعة الرياح حوالي 6 أمتار في ثانية على ارتفاع 10 أمتار، أما في دولة الإمارات العربية المتحدة تم التعاقد مع وكالة الفضاء الألمانية لتقييم وتحديد أفضل المواقع لتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية والتي ستساهم في إمداد شبكة الكهرباء بالطاقة وبالتالي إتاحة الفرصة لتلبية الطلب المرتفع عليها، أما سوريا فهي تسعى إلى دعم الطاقات المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح حيث يتم تحضير التشريعات اللازمة ادعم انتشار الطاقات المتجددة لديها، فيما وضعت الأردن إستراتيجية جديدة تعمل بموجبها على إدخال وحدات توليد الطاقة الكهربائية.

[1] نوازد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد25، 2005 ، ص 30.

[2] زاغدة حداد وعمار فرحات، طاقة المستقبل من الشمس و الرياح وامواج البحر والبراكين، جريدة الحياة، العدد 02، بيروت، 2004، ص 6.

ثانيا: إمكانيات الدول العربية من الطاقات المتجددة

فيما يخص الطاقات المتجددة المتاحة فان استعمالاتها محدودة في الوطن العربي خاصة تلك الطبقات الريفية الفقيرة في بعض الدول العربية محدودة الدخل مثل الريف السوداني، الصومال، موريتانيا، الريف المغربي ....الخ. وهذا نظرا لتوفر وانتشار الوقود لغايات استعماله للطبخ و التدفئة، مما أدى إلى القول إن قيمة الطاقة المتجددة التقليدية كمصدر رئيسي للطاقة في الدول العربية قد تراجعت جدا وحسب تقديرات الأمم المتحدة فان نسبة استعمالها في البلاد العربية لا تشكل إلا 18% من الطاقة العربية المستهلكة.[1]

فالدول العربية غنية جدا بمصادر الطاقة المتجددة، إلا أن استعمالات هذه الطاقة في البلاد العربية محدودة بسبب بطئ تطوير التكنولوجيا المتعلقة بها و باستعمالاتها فغنى المنطقة العربية بالنفط والغاز لن يشجع الدول النفطية العربية على إيجاد مصادر الطاقة المتجددة الاستعمالات بجدية خلال السنوات القادمة .

وفيما يلي استعراض لأهم الدول العربية من حيث إمكانياتها من الطاقة المتجددة واستغلالها:

1- **الأردن:** تعتمد الأردن بشكل أساسي على استراد الطاقة من الخارج بعد أن كانت في السنوات الأخيرة تحصل على النفط بأسعار تفضيلية من العراق نتيجة شراكة سياسية واقتصادية بين البلدين، بحيث تشتري النفط العراقي وتبيعه لمصفاة البترول الأردنية صاحبة الاحتكار لإنتاج الطاقة في الأردن، ثم تباع منتجات النفط إلى المواطنين بهامش ربح معقول، من جهة أخرى استفادت الأردن من خبرات تقنية طويلة في تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لاستخدامات مختلفة من اجل تعزيز هذه الإمكانيات بحيث تصل إلى زيادة مساهمة الطاقة المتجددة في استهلاك الطاقة الوطني والى 5% عام 2010 وتحاول الأردن الآن الاستفادة من آلية التنمية النظيفة المرتبطة ببروتوكول "كيوتو" للتغيير المناخي في حلة محاولة لتامين الدعم المالي الكافي للتحول نحو مشاريع أكثر طموحا لاستخدام أنواع الطاقة المتجددة والتقليل من انبعاثات الكربون النفطي[2].

[1] هشام الخطيب ،الطاقة المتجددة ،توفير تكنولوجيا استغلال الطاقات المتجددة مطلب حيوي ،عن:موقع:
http //www .prcteam.gemzo.net/sub html
تاريخ الزيارة 30_04_2013،الساعة 13:30

[2] السيد شوقي السيد، الطاقة المتجددة تحكم بيئي، عن موقع:
http//www.moa.gov.ps/forum/show thread.phf
تاريخ الزيارة :30_04_2013 الساعة 20:30

2- المغرب: تعاني المغرب من نقص مزمن في مصادر الطاقة الذاتية، حيث تمثل مصادر الطاقة المتجددة 25% من إجمالي إمدادات الطاقة باستثناء الكتلة الحيوية غير التجارية والمحيطات المائية الكبيرة، فإن الطاقات المتجددة لا تمثل إلا 0.1% من الإنتاج الإجمالي ومن المقرر بناء محطات حرارية شمسية بقدرة 50 ميغا واط، ويبلغ إجمالي القدرة المركبة لتوليد الكهرباء الطاقة المتجددة 1324 ميغا واط، أكثر من 93% منها محطات مائية كبيرة (02).

أما في العام الحالي تم كشف النقاب عن اكبر مشروع للطاقة المتجددة في المغرب ستنفذ في منطقة طنجة الساحلية للاستفادة من قوة الرياح لإنتاج الكهرباء.

3- مصر: يلعب هنا الغاز الطبيعي الدور الرئيسي في تخفيف الاعتماد على النفط المستورد ومحاولة استثمار موارد طاقة ذاتية، حيث يتوقع أن يكون الغاز الطبيعي هو المحرك الرئيسي للاقتصاد المصري في السنوات القادمة، كما شكلت الموارد المتجددة 11% من إجمالي إنتاج الطاقة في مصر حيث يبدو هذا الرقم مرتفعا، لكن إذا استثنيت الطاقة المائية والكتلة الحيوية فان الطاقات المتجددة الأخرى 1% فقط من المجموع، وقد تم حتى الآن تركيب أكثر من 5000.000 متر مربع من اللاقطات الشمسية، وبلغ إجمالي الكهرباء المولدة من الطاقات المتجددة 929 ميغاواط إنتاج 94 %عام 2005 في مشاريع مائية كبيرة وانقسمت الباقية كالأتي:145ميغاواط من الرياح، 36 ميغاواط من الكتلة الحيوية، 3 ميغاواط من النظم الفولتية الشمسية، وتم توليد 13.2 تيراواط/ساعة من مصادر متجددة، أي ما يماثل 17.5% من القدرة إجمالي الكهربائية المركبة ونحو 15% من إجمالي توليد الكهرباء[1].

وتقوم مصر حاليا ببناء سلسلة من المشاريع لطاقة الرياح مما سيكفل إنتاج 650 ميغاواط أي 2.5% من الطلب على الكهرباء عام 2010، إضافة إلى دعم إنتاج الطاقة المائية ب 15% من إنتاج الطاقة الكهربائية الكلي، فيما ساهم الغاز الطبيعي في توفير الطاقة للمحطات الحرارية التي تنتج 82% من مجمل الطاقة.

[1] عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة، الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين، الاتحاد المغاربي للشغل، 1_6_2002

4- سوريا: يمثل النفط 75% من مجمل الصادرات السورية، مما يعني وجود الاكتفاء الذاتي في مجالات الطاقة النفطية، لكن السنوات الأخيرة شهدت تحولا تدريجيا نحو تزايد[1] نسبة استخدام الغاز الطبيعي في سياق تنوع مصادر الطاقة.

هذا وقد بدا مؤخرا تنفيذ برنامج لاستخدام طاقة الرياح خاصة في محافظة حمص حيث تصل القوة الإنتاجية للرياح آلة 5 ميغاواط استنادا إلى بناء حوالي 20 محطة رصد لأفضل مصادر الرياح في المنطقة، كما وضعت سياسات الطاقة في سوريا هدفا للوصول إلى نسبة 5% من الطاقة المتجددة إجمالا عام 2010 حيث تبلغ القدرة المركبة للطاقة المائية في سوريا نحو 1500ميغاواط ويمثل 40.91% من إجمالي الكهرباء المركبة.

5- لبنان: تعتبر من الدول العربية غير المنتجة لآي نوع من النفط أو الغاز الطبيعي وهي معرضة مباشرة لتذبذب سوق الطاقة العالمي في سياق اعتمادها شبه الكلي على الاستيراد، لكنها بدأت مؤخرا في الاعتماد المتزايد على الغاز الطبيعي ضمن شبكة الربط العربية وخط الأنابيب الناقل من سوريا، فالمورد الطاقوي المتجدد الرئيسي هو الطاقة المائي7.36% من إجمالي الكهرباء المركبة وتبقى أهم تطبيقات الطاقة المتجددة في هذا البلد استخداما السخانات الشمسية في المنازل و المرافق العامة والمباني، كما تم إجراء تجارب مختلفة بناء وحدات الغاز الطبيعي[2].

6- تونس: تمثل فيها موارد الطاقة المتجددة 12% من إجمالي إنتاج الطاقة، حيث تمثل طاقة الكتلة الحيوية و المشاريع المائية الكبيرة 11% ولا يبقى من الطاقات المتجددة إلا 5% فقط من إجمالي إنتاج الطاقة.

ولقد قامت تونس عام 2010 باعداد إستراتيجية وطنية لتنمية الطاقة المتجددة بهدف الوصول إلى نسبة 6% من مجمل إنتاج الطاقة الكهربائية ويتضمن ذلك محطات رياح بطاقة 300ميغاواط عام2010[3]

7- الجزائر: تتميز الجزائر في مجال الطاقة الشمسية بوضع جغرافي مناسب للاستفادة منها ،حيث أن كمية الطاقة الواردة تراوحت بين 14و30 ميجا جول، مما يحقق تراكم في الطاقة يصل إلى 2000كيلوواط. ساعة حيث تقول دراسة أعدتها وحدة أبحاث تابعة لشركة سونلغاز الجزائرية للكهرباء

[1] علي صايغ، التوجه الخليجي نحو الطاقة النووية ليس خيارا صائبا، عن موقع:
http://www.ecssriac.ae/cda/ar/featured topics/display topic/html
تاريخ الزيارة:25_04_2013الساعة14:30.

[2] هشام الخطيب، مرجع سبق ذكره.

[3] المصطفى عبد الحافظ، التنمية المستدامة وتحديات العربية، مجلة الحوار العدد 2، 2006، الاتحاد المغاربي للشغل عن موقع:
http://ar.wikipidia.org/wiki
تاريخ الزيارة :30_05_2013

وبان الجزائر تستطيع في غضون الأربعين سنة القادمة أن تكتسح الدول الأوروبية ب 10%من مخزون طاقتها الشمسية.

أما في مجال الرياح تهب على الجزائر رياح تحمل معها كثيرا من الهواء البحري الرطب و كميات كبرى من الهواء القاري و الصحراوي بمتوسط يفوق 7م/ ثانية.[1]

الفرع الثالث: معوقات استخدام الطاقة المتجددة بالوطن العربي

تصنف معوقات تصنيع ونشر استخدامات الطاقة الجديدة و المتجددة في الدول النامية بشكل عام والوطن العربي شكل خاص إلى معوقات فنية ومالية ومؤسساتية وفيما يلي توضيح لكل منها:[2]

أولا: معوقات مالية و اقتصادية

تتركز هذه المعوقات في ارتفاع التكلفة الرأسمالية لمشروعات الطاقة المتجددة مع قصور آليات التمويل، فضلا على الاعتقاد الخاطئ بان الاستثمار في مثل هذه المشروعات يمثل مخاطرة مالية على الرغم من كونها طاقة تحافظ على البيئة كما أن بعض البنوك ولمصادر التمويل قد لا تشجع القروض و الاستثمار في مجالات ناشئة بالمقارنة مشروعات الطاقة التقليدية، يدعم في ذلك أن الاستثمارات في مجالات الطاقة المتجددة قد لا يكون ذات قيمة عينية واضحة وقد لا تكون جاذبة من الناحية الاقتصادية إذا ما قورنت بفرص استثمارية أخرى، ويمكن للحكومات تشجيع الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة و الجديدة من خلال:

- ✓ وضع سياسات ذات منحى بيئي مثل الإعفاءات أو تخفيض من الضرائب على إنتاج الطاقة من مصادر متجددة و غير ضارة بالبيئة.
- ✓ وضع و تطوير المعايير والتشريعات ذات الصلة بالمصادر الجديدة والمتجددة ضمن مفهوم "الكل شركاء معنيون"
- ✓ إعادة النظر في نظم تسعير المنتجات البترولية وربطها بعودة الوقود.
- ✓ ضرائب وغرامات على المصادر الأكثر تلويثا.
- ✓ تقديم المساعدات والدعم المالي و ضمان قروض المشاريع التي تدفع نحو استخدام المصادر المتجددة.

ثانيا: معوقات مؤسساتية وهيكلية

[1] وزارة لطاقة و المناجم، الطاقات المتجددة، عن موقع:www.oapecr.org .dz
تاريخ لزيارة 25_04_2013، الساعة 14:45.
[2] محمد مصطفى محمد الخياط وآخرون، سياسات الطاقة المتجددة إقليميا و عالميا، مصر، 2009، ص ص 10- 11.

إن إنتاج واستخدام التكنولوجيا ت المتقدمة في إنتاج الطاقة (مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها) تحتاج إلى تضافر جهود عدد كبير من الشركاء منهم شركات التصنيع والمستخدمين والسلطات التشريعية و التنفيذية ذات الصلة منها (وزارة الطاقة والنقل والبيئة والكهرباء ووزارة المالية (الجمارك والضرائب) والبحث العلمي والمواصفات و المقاييس)، لذا يجب تحديد الأدوار وخطط التنفيذ ووضع نظام إداري متكامل التنسيق بين هذه الأطراف من اجل الوصول إلى إنتاج الطاقة من مصادر متجددة.

ثالثا: معوقات فنية وتقنية

تحتاج إجراءات توطين التكنولوجيات الطاقة المتجددة في الوطن العربي إلى إجراءات نقل ومعرفة تصنيع معدا ت تكنولوجيات الطاقة المتجددة والجديدة، ويتطلب ذلك خبرة فنية يفتقر إليها الوطن العربي، لذا يراعى التوسع في هذا المجال على مراحل تهتم بتحديد قائمة أولويات للمكونات التي يمكن نقل تقنيات تصنيعها في الوطن العربي وذلك بناءا على دراسة وافية للقدرات المحلية في التصنيع وما تتطلبه إجراءات التصنيع مكونات ومعدات الطاقة المتجددة ومدى توافر الأيدي العاملة والاستثمارات التي يمكن من خلالها تنمية الجانب المعرفي في الأقطار العربية مع ضرورة أن تعمل المؤسسات العربية مع بعضها في شكل متكامل ومتناغم، إن غياب الجانب العرفي والمعلوماتي ذو الصلة بتصنيع مكونات وأنظمة الطاقة المتجددة تعتبر من المعوقات الفنية التي تحول دون نشر تطبيقات الطاقة المتجددة ونشر تطبيقاتها.

رابعا: معوقات متعلقة بالوعي

إن عدم أو قلة الاهتمام باستخدام مصادر الطاقة المتجددة لإنتاج الطاقة والفهم الخاطئ لطبيعة عمل وتكنولوجيات الطاقة المتجددة من قبل الأطراف المعنية و المجتمع بأسره إنما شكل عائقا كبيرا نحو الاعتماد على مصادر نظيفة للإنتاج الطاقة، ويقوي هذا العائق الشعور العم لدى المؤسسات و الأفراد بقلة جدوى المساعي المتعلقة بالبيئة من ناحية ومن جدوى استخدام نظم تعتمد على ظواهر طبيعية متغيرة (مثل الشمس و الرياح) وهنا يبرز دور الإعلام والتوعية للدفع نحو تأهيل الأفراد و المجتمعات ككل نحو مفهوم صحيح لإنتاج الطاقة من مصادر نظيفة وصديقة للبيئة مع مراعاة أن لا تقتصر التوعية على الحمالات الإعلامية للجمهور وتشجيعه للتحول إلى تكنولوجيا الطاقة المتجددة فقط بل يجب أن تمتد إلى تكرار التدريب والتثقيف الفني من خلال البرامج التدريبية و الندوات العلمية وورش

العمل و المؤتمرات للمهندسين و الفنيين بل ومتخذي القرار في مجال الطاقة والنقل، الأمر الذي يساعد على توضيح الحقائق الاقتصادية و البيئة والفنية في هذه المجالات.

أيضا تأتي برامج تثقيف الشركاء المعنيين و تقديم و تبسيط المعلومات التقنية و الفنية المتعلقة باستخدام وإنتاج الطاقة من مصادر متجددة و ترجمتها أي لغة مالية وقانونية كعامل مساعد وتشجيع للمؤسسات المالية للاستثمار في هذا المجال فضلا عن حث صناع القرار على اعتماد الطاقة من مصادر صديقة للبيئة ومتجددة كعنصر طبيعي و متكامل ضمن سياسات وخطط إنتاج الطاقة في هذه الدول.

خلاصة الفصل

تسعى الدول العربية إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال إحداث التوازن بين الذي يعد وليد احتياجات أجيال الحاضر دون التضحية بأجيال المستقبل، فالتنمية المستدامة القدرة على التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية الهائلة التي تمتلكها، والتي يمكن إن تستغل وفقا لاستراتجيات تتخذ التوازن في استخدام هذه الموارد، بحيث يمكن لهذا التوازن أن يتحقق كذلك من خلال التجارة الخارجية التي تمارسها الدول العربية وفقا لطبيعة وأداء هيكلها السلعي المنتظم معتمدين على إطار اجتماعي يهدف إلى رفع مستوى معيشة الأفراد، وهذا من خلال إحداث تنمية بشرية و اكتساب قدرات تكنولوجية كبديل من اجل إحداث تنمية مستدامة من جهة ومن جهة أخرى الحيلولة إلى إيجاد مصادر للطاقة تحد من ظاهرة الاحتباس الحراري المهدد للمناخ والتخلص التدريجي من استعمال المواد الكيماوية و الغازات المهددة للبيئة و كذا الحد من الانبعاثات الغازية و استخدام المحروقات.

خاتمـــة عامـــــة:

عملت التجارة الخارجية على إعادة توزيع العمالة المحلية و العالمية، حيث أصبحت هذه الأخيرة تنتقل من مناطق ذات دخل منخفض إلى بلدان ذات دخل مرتفع مثل انتقال العمال و الموظفين من مصر، سوريا، الأردن و دول أخرى إلى دول الخليج.

إذ تتميز التجارة الخارجية العربية بصادرات يعاني معظمها لحساسية في تقلبات الأسعار و بالتالي تؤدي إلى تقلبات ملموسة في التجارة الخارجية العربية، ومن جهة أخرى توجه بعض المنتجات العربية ظاهرة إغراق السوق العربية بالسلع الأجنبية، مما يضعف قيام مؤسسات بالتمتع بالقدرة على نفاذ منتجاتها إلى السوق الأجنبية .

إن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تسعى إلى تحقيق توازن بين الذي يعد وليد احتياجات أجيال الحاضر دون التضحية بالمستقبل، بذلك تعتبر التنمية المستدامة هي المخرج الجديد لازمة التنمية في كل الدول المتقدمة والدول العربية على حد السواء، هدفها الجوهري النهوض بجميع أبعادها و ذلك من خلال تهيئة المناخ المناسب و السليم لنجاحها وتتجلى أهمية هذا المفهوم من الدراسات التطبيقية لعملية التنمية المستدامة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية و البيئية، ومما زاد أهمية هو احتوائها على البعد الإنساني أي النهوض الشامل للمجتمع بأسره كلما أثيرت هذه المسالة.

فاستخدام الموارد الاقتصادية و بذات الطبيعية منها و التي تتعرض لنفاذ بشكل خاص يثير مشكلة هامة تتصل بمدى استفادة الأجيال الحاضرة والمقبلة، من ثم هذه الموارد، حيث إن استخدامها الواسع واستنفاذها خلال فترات قصيرة يحقق استفادة الأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة في حين يحصل العكس عندما يتم الاقتصاد في استخدام هذه الموارد وتقليل هذا الاستخدام إلى أدنى قدر ممكن ‘ففي هذه الحالة تتحقق استفادة الأجيال القادمة، إضافة إلى استفادة الأجيال الحاضرة ،وهذا يعتمد في ذلك بين الاستفادة التي تتحقق لكل منهما استنادا إلى درجة الاستخدام في الحاضر و المستقبل ووجهة الاستخدام و الكيفية التي يتم بها، ومع تفاقم المشاكل والمعوقات التي تواجه الاقتصاديات العربية عموما و التي تحول دون تحقيق أهداف عملية التنمية والتطوير تنبهت الدول إلى أهمية إعادة هيكلة قطاعاتها الاقتصادية وفتح قنوات الاتصال المعرفية و العلمية ،فتحقيق التنمية المستدامة يتطلب تكافؤ الجهود لاستغلال الموارد المتاحة و تحقيق متطلبات العيش الكريم دون إهمال حقوق الأجيال المستقبلية في ذلك، بالوقوف على ما تعانيه تلك الدول من مشكلات عديدة كالفقر و البطالة و نقص الاستثمارات الإنتاجية التي تخلق فرص توظيف للكفاءات القادرة على العطاء

وزيادة على ذلك فان مشاكل نموذج الطاقة العالمية ليست مشكلة موارد بالدرجة الأولى بقدر ما هي مشكلة سياسات و تكنولوجيا ‘فتحديد الخيارات الطاقوية البديلة يعتبر عنصرا هاما في سياق التحول نحو نموذج مستدام، والدول العربية هي من الدول التي تسعى جاهدة لتكريس مبدأ المحافظة على البيئة و التنمية المستدامة باعتمادها لسياسة طاقوية، تنطلق من إيجاد العناصر البديلة الفعلية التي تحقق ذلك، وهذا من اجل المحافظة على مواردها البترولية الناضبة و استغلالها و إداراتها بكفاءة عالية بغرض دعم مسيرة التنمية المستدامة .

مما سبق يمكن القول أن الدول العربية تستطيع النهوض بالتجارة الخارجية لتحقيق تنمية مستدامة لاقتصادياتها لما لهذه الدول من موارد هائلة تؤهلها لذلك وهذا جلي من خلال الارتفاع الملموس لصادرات العربية خلال السنوات الأخيرة خاصة الصادرات البترولية لما للبترول من دور هام في التجارة الخارجية إضافة إلى جهود الدول العربية في التوجه نحو استغلال ما تملكه من موارد و طاقات متجددة تتصف بالديمومة و غير نافذة من اجل إحداث نهضة تنموية وتكريس مبدأ التنمية المستدامة من خلال تلبية حاجات الأجيال الحالية من هذه الموارد و المحافظة عليها و الموازنة في استخدامها حتى تستفيد منها الأجيال القادمة .

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: صحيحة ومحققة وذلك انطلاقا من أن التنمية المستدامة وتيرة هامة في الاقتصاديات المعاصرة لذلك تعتبر التجارة الخارجية الداعم الأساسي لها والمصدر الرئيسي لتمويلها في الدول العربية، ورغم ضعف المدخول في هذه الدول الأمر الذي استوجب قيام هذه الدول بتشجيع المدخرات الوطنية و إحكام تعبئتها و توجيهها نحو مجالات تحقق التنمية المستدامة.

الفرضية الثانية: محققة وصحيحة و ذلك واضح من خلال الاستراتيجيات التنمية المستدامة و التي من أولوياتها المحافظة على البيئة بالبحث الدائم عن بدائل نظيفة وغير ملوثة للبيئة

الفرضية الثالثة :غير محققة ذلك لان الدول العربية لها موارد اقتصادية هامة تؤهلها إلى تحقيق عوائد ايجابية على اقتصادياتها ذلك من خلال استغلال العقلاني لهذه الموارد في ذلك و تجسيد مبدأ التنمية المستدامة

الفرضية الرابعة: صحيحة ومحققة إذ يمكن للاقتصاد العربي أن يتخطى مشكلة نضوب الموارد الطبيعية التي تمتلكها من خلال استخدام الطاقات المتجددة و الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأخرى .

ومن خلال البحث توصلنا إلى جملة من النتائج كما يلي :

- ✓ إن التجارة الخارجية هي القوة الدافعة للتقدم الاقتصادي في العالم ،فهي تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية لارتباطها وتفاعلها مع مختلف القطاعات المكونة للهيكل الاقتصادي للدول، فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التخصص و تقسيم العمل.
- ✓ تعتبر التجارة الخارجية دافعا أساسيا لعملية التنمية اتبعتها و نجحت على إثرها العديد من البلدان المتقدمة و التي من شانها أن تنصح البلدان المتخلفة على إتباعها قصد تحقيق الانطلاقة الاقتصادية.
- ✓ تخطيط الصادرات ذلك من خلال تحديد ،إيجاد ثم وتوطين الصناعات و الأنشطة التصديرية ذات المردود الاقتصادي الجيد و ذات القدرة على تعزيز العلاقات التشابكية في الاقتصاد واستغلال ميزات البلد التنافسية.
- ✓ تلعب جهود الحكومات دورا هاما في مجال الطاقة المستدامة و ذلك من خلال مواجهة مشاكل البيئة و لكنها لا تعد كافية ما لم يكن هناك وعي لدى أفراد المجتمع ككل بضرورة تغيير سلوكيات الغير ملائمة في استخدام الطاقة.
- ✓ إن مفهوم التنمية المستدامة يطالب بضرورة التوازن بين التنمية الاقتصادية و الحفاظ على المورد الطبيعية و العدالة بين الأجيال المتعاقبة في تحقيق الحاجات الرئيسية
- ✓ إن مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية لا مفر منها من اجل عدم التخلف عن ركب الأمة سياسيا من جهة ومن جهة أخرى اقتصادية و عدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات.
- ✓ يعد الهدف الأساسي في التنمية المستدامة حماية الأنساق الطبيعية و المحافظة على الموارد الطبيعية، أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البني الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية و الاجتماعية.
- ✓ الإصلاح المؤسساتي الذي على رأس التحديات التي توجهها الاقتصاديات العربية و التي تعتبر عاملا حاسما في إطار تحقيق التنمية المستدامة ،فعندما يكون إطار مؤسساتي كفء هذا سيؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يؤثر على صادرات وواردات الدول
- ✓ تعتبر الدول العربية من بين ابرز الدول من حيث الاحتياطات النفطية المؤكدة و هو ما يجعل النفط عاملا مهما في عمل اقتصاديات الوطن العربي ،ونموها ليس في الحاضر فحسب بل وفي المستقبل و لفترات غير قصيرة قادمة .

توصيات:

- ✓ تشجيع الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي النظيف.
- ✓ تحسين الكفاءات الاقتصادية و ذلك من خلال تحرير التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا و إبعاد الدولة عن المشاركة المباشرة في إنتاج السلع والخدمات.
- ✓ الدعم المادي والمعنوي و تنشيط حركة البحث في مجالات الطاقة المتجددة.
- ✓ تنشيط طرق التبادل العلمي و المشورة العلمية بين البلدان العربية و الدول الرائدة في هذا المجال من خلال عقد الندوات و اللقاءات الدورية.
- ✓ ترشيد استغلال و استخدام الطاقة التي يمكن إن ترفع من كفاءة مصادر الطاقة وفي نفس الوقت تخدم أغراض التنمية المستدامة المتمثلة في حماية البيئة من خلال الحفاظ على هذه الموارد الغير قابلة للتجديد.
- ✓ فرض ضرائب على الملوثين عند استعمالهم للبترول ومشتقاته.

قائمـــــــة المراجـــــــع

أولا :المراجع بالغة العربية

الكتـــب باللغـــة العربيـــة:

1. احمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان ,2010 .
2. احمد عبد الخالق السيد و احمد بديع بليح، تحرير التجارة العالمية في الدول العالم النامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
3. احمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2000 .
4. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
5. جون هارسون مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد على، دار المريخ، المملكة السعودية، 1987 .
6. حسام علي دوودو آخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
7. حسن احمد شحاتة، التلوث البيئي ومخاطر الطاقة، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2003.
8. حمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد البيئة، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، ص364.
9. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.
10. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
11. خبابة عبد الله و بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية و التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002،ص ص 352_353.
12. رشاد عصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2000.
13. ريتشارد هاينبرغ، سراب النفط ومصير المجتمعات الصناعية، ترجمة أنطوان عبد الله، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2005 .

14. زكرياء محمد عبد الوهاب طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، جمعية المكتب العربي للدراسات و البحوث، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.

15. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005 .

16. سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.

17. سامي عفيفي حاتم، مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005

18. سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى التقليدين، دار النهضة العربية للنشر والطباعة، بيروت، 1973.

19. صلاح عباس، التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2010، ص18.

20. عبد الرحمان يسري احمد، الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1978 .

21. عبد الرسول الغزاوي ومحمد عبد الغني، ترشيد استهلاك الطاقة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1996 .

22. عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2011.

23. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة _الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى 2003.

24. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي و كلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997 .

25. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003 .

26. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، مصر، 2000.

27. عثمان محمد غنيم وماجد أبو زنط، الآثار التنموية البشرية، مراجعة في ندرة التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995 .

28. فؤاد مرسي، دروس في العلاقات الدولية، دار المطبعة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1999.

29. فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004 .

30. مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي,منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

31. محمد احمد سريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2009.7 فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2001.

32. محمد جمال مظلوم، تحديات العالم العربي في ظل النظام العربي الجديد، مركز الدراسات العربية _الأوروبية، بيروت، 1997.

33. محمد خالد الحريري، الاقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة، دمشق، 1977 .

34. محمد خميس الزوكة، جغرافيا الطاقة بين الواقع والمامول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001 .

35. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

36. محمد رأفت إسماعيل و على عجمان الشكيل، الطاقة المتجددة، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 1988 .

37. محمد صالح وتركي كعوان، دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة سكيكدة،21_22 أكتوبر،2008.

38. محمد عبد البديع، الاقتصاد البيئي و التنمية، دار الأمين للنشر و التوزيع، مصر، 2006.

39. محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية و تطبيقية، ص172.

40. محمد عبد العزيز محمد الليثي، التنمية الاقتصادية _مفهومها، ونظرياتها و سياساتها _ الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 .

41. محمد مصطفى محمد الخياط واخرون، سياسات الطاقة المتجددة اقليميا وعالميا، مصر، 2009.

42. محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1986.

43. محمود يونس محمد وعلى عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009 .

44. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن 2007 .

45. مدحت أيوب، بدائل التنمية العربية، مركز البحوث العربية و الإفريقية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2008 .

46. موسى سعيد مطر و آخرون، التجارة الخارجية، دار صنعاء للنشر، عمان، الطبعة الأولى،2001 .

47. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعية، مصر، 2007 .

قائمـــة الملتقيـــات و المؤتمـــرات:

1. إبراهيم زرزور، المسالة البيئية للتنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي بالمدية، 2006 .

2. بن ثابت علال و بديرينة عمار، متى تصبح السياسة الاقتصادية سياسة بيئة ,دراسة في الإجراءات الاقتصادية لحماية البيئة، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي بالمدية، 6_7جوان .

3. بورديمة سعيدة وطبابية سليمة، التنمية المستدامة و مؤشرات قياسها، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر و متطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة قالمة، 17_18ماي 2010.

4. بوعشة مبارك، التنمية المستدامة مقاربية اقتصادية في إشكالية المفاهيم، أوراق عمل المؤتمر العالمي الدولي التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، 7_8 افريل، 2008، ص ص7_11.

5. حرفوش سهام ,صحراوي إيمان وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة مي ومؤشرات قياسها، أوراق عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، 7_8 افريل، 2000.

6. خبابة عبد الله، التنمية المستدامة، المبادئ و التنفيذ، من مؤتمر ريوديجانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 1992، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 7__8 افريل 2008.

7. زهية بوديار و شوقي جباري، تقويم الأثر البيئي للمشاريع كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 10_11 نوفمبر، 2009، ص 4.

8. سحر قدوري الرفاعي، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقدة في تونس، 2006.

9. سلامة سالم سالمان، تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقدة في تونس،2007.

10. شلابي عمار و طيار أحسن، إشكالية التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة 20اوت، سكيكدة، 21_22اكتوب، 2008.

11. عبد الرحمان محمد الحسن، الملتقى الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، 15_16نوفمبر، 2011.

12. عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة، الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين، التحاد المغاربي للشغل، 1_6_2002 .

13. فريحة حسين، التنمية المستدامة، أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية، الملتقى العلمي الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 10_11نوفمبير، 2009، ص2.

14. لطرش ذهبية، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، أوراق عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، 7_8افريل، 2008.

15. لعماري صالح، دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20اوت 1955، سكيكدة، 22_21اكتوبر، 2008.

16. المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية و التنمية البشرية و إثرها على التنمية المستدامة، شرم الشيخ، مصر، 2007.

17. الهام ابوغليط و أمال بوعفار، اقتصاد البيئة و أدوات تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الخامس حول اقتصاد البيئة و أثره على التنمية، المركز الجامعي بالمدية، 2006.

18. اليني محمد، واقع وآفاق الطاقة المتجددة في الدول العربية، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف،2008.

قائمـة الرسائـل العلميـة:

1. الحرشي حميد عبد الله، السياسات البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005.

2. زرنوخ ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2005_2006 .

3. سالمي رشيد، اثر التلوث البيئي على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة اقتصاد، الأكاديمية المفتوحة في الدنمارك، عمان، 2006.

4. عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2008.

5. عزالدين دعاس، آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة منظمات، جامعة باتنة، 2010.

جرائـــد وإصـــدارات:

1. راغدة حداد وعمار فرحات، طاقة المستقبل من الشمس والرياح وأمواج البحر والبراكين، جريدة الحياة، العدد 02، بيروت، 2004.
2. سعود يوسف عايش، تكنولوجيا الطاقة البديلة، إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1981.

المجـلات و الموسوعـات العلميـة:

1. حامد نورالدين، العولمة والتنمية البشرية، مجلة الحقيقة، جامعة محمد خيضر، غرداية، العدد 06، 2005.
2. حنيش الحاج، التقارب الاقتصادي العربي بين الفكر النظري والعائق الميداني، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 10، 2012 .
3. خالد رستم، مستقبل استخراج الوقود الحيوي كطاقة جديدة و نظيفة، مجلة اخبار النفط والصناعة، شركة ابوظبي للطباعة، الامارات العربية المتحددة، العدد 428، 2006.
4. سليمان بالعور، دور الاستثمارات البينية في التنمية الصناعية، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 08، 2010.
5. عبد الحميد محفوظ الزقلعي، العمل الاقتصادي العربي المشترك وقضايا العولمة، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، القاهرة، العدد 32_37، 2006.
6. علاء محمد خوجة، العولمة و التنمية المستدامة، الموسوعة العربية حول التنمية الاقتصادية، مقدمة عامة، بيروت، 2006.

7. فرحات حدة، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد5، 2010.
8. محمد سمير مصطفى، الموسوعة العلمية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، المجلد 1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.
9. مصطفى طلبة، الموسوعة العلمية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، الجلد 4، مقدمة عامة، بيروت، 2006 .
10. نوازد عبد الرحمان الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الحالة الراهنة و التحديات المستقبلية، مجلة الجندول، السنة الثالثة، القاهرة، العدد25، 2005.
11. نوازد عبد الرحمان الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 25، 2005.

قائمـــة التقاريـــر:

1. تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2006.
2. تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2009.
3. تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2012.
4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2006.
5. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2007.
6. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2008.
7. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2009.
8. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010.
9. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2012.
10. تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية، ترجمة محمد كمال عارف ،مستقبلنا المشترك عالم المعرفة، الكويت، 1989.

11. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بروتوكول ناغويا بشان الحصول على الموارد الجينية و التقاسم العادل و المنصف للمنافع الناشئة عن استخدام أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، كندا، 2011.

المواقـــع الالكترونيـــة:

1. http://www.aljanob_media .com/nens
2. http://www.arabgeographirs .net التجارة و التنمية العربية
3. www.wikipidia .com اتحاد المغرب العربي
4. http://www.etudiant dz .net التنمية المستدامة، مصادر واليات تمويل التنمية المستدامة
5. http://www .manicore .com /documentation/club_rome .html
6. http://www.igapura .org/historique.html historque de developpment durable.
7. http://www.un.org/arabic/confermces/wssd/bascinfo/indx.html: قمة جوهانسبرغ
8. www.kantakji.com عبدالله بن عجمان الغامدي ،التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسؤلية عن حماية البيئة ،المملكة السعودية ،اوت ،2007

ثانيا:قائمة المراجع بالغة الاجنبية

قائمة الكتب:

1. Robert M.Dunn, Jr. Internatinal economics, Butlede, london, 2005.

فهـــرس الـــــجداول

رقـــم الجدول	عنـــــــوان الجـــــــدول	الصفحـــة
(1)	نفقات الإنتاج المطلقة مقدرة بساعات العمل بين الدولتين	14
(2)	نفقات إنتاج الوحدة من كل سلعة	16
(3)	تكاليف إنتاج السلعتين في الدولتين: لبنان – مصر	20
(4)	مقارنة بين الخصائص المختلفة لمراحل دورة المنتج	33
(5)	مؤشرات التنمية المستدامة	67
(6)	التجارة الخارجية العربية (2007– 2011)	111
(7)	أداء التجارة البينية العربية (2006– 2011)	118

الملخص:

في العالم اليوم أصبحت الصلة وثيقة بين التجارة الخارجية و التنمية المستدامة اذ تتوقف هذه الصلة إلى حد بعيد على النتائج المحققة في مجال التجارة الخارجية والتي تعتبر المتنفس الوحيد للاقتصاد الوطني نظرا لأهميتها الجوهرية التي تحتلها في مسار التنمية المستدامة.

فالدول العربية تسعى لترقية التجارة الخارجية، لما لهذه الأخيرة من دور هام في اقتصاديات هذه الدول، إضافة إلى العلاقة الوثيقة بين التنمية المستدامة والتجارة الخارجية إذ تساهم هذه الأخيرة في تطوير مختلف فروع و قطاعات اقتصاد الوطن، لما له من جملة المورد الطبيعية التي تؤهله لتحقيق التنمية المستدامة من خلال اعتمادها على استغلال هذه الموارد و اللجوء إلى بدائل تنموية تساعد على تلبية حاجات الاقتصادية من جهة و تلبية احتياجات الأجيال الحلية و المستقبلية من جهة أخرى من خلال البحث عن البدائل المناسبة لخلق تنمية مستدامة من خلال توظيف هذه الموارد و الذي أصبح أمرا أكثر من ضروري، وأصبح التنوع في مدخلات الطاقة أمرا ضروريا وملحا للحفاظ على التوازن البيئي و للحفاظ على المخزون من الموارد ،خاصة تلك المهددة بالزوال.

الكلمات المفتاحية:

التجارة الخارجية، التنمية المستدامة، الاقتصاديات العربية، الطاقات المتجددة.

Résultat :

Dans le monde d'aujourd'hui ; le lien entre le commerce Extérieur est très fort. Et ce lien d'épand aux résultats obtenus dans le domaine de commerce Extérieur qui est le seul débouché de l'économie national ; en raison de son importance fondamentales qui il occupé dans la voie du développement durable.

Alors les pays arabes cherchent à améliorer le commerce extérieur car ce dernier à un rôle important dans l'économie de ces pays ;en plus de la relation entre le développement durable et le commerce extérieur ;car ce le développement durable dernier contribue dans le développement des différentes pranche et secteurs de l'economic nationales en restants de ces ressources naturale qui le qualifient pour grâce a l'exploitation de ces ressources en cherchant des alternative de développement aide à répondre aux besoins de génération actuelle et future d'autre pare ;l'emplois des ressources qui est devenus les nécessaire pour maintenir l'équilibre écologique et le stock de ressource en particulier celle qui son menacés d'extination .

Les mots clé : commerce extérieur, le développement durable, les économies arabes, les énergies renouvelables.